المزدلفة

أسماؤها - حدودها - أحكامها

ومعه

جامع الردود والأجوبة

على

الإعتراضات على كتاب مزدلفة

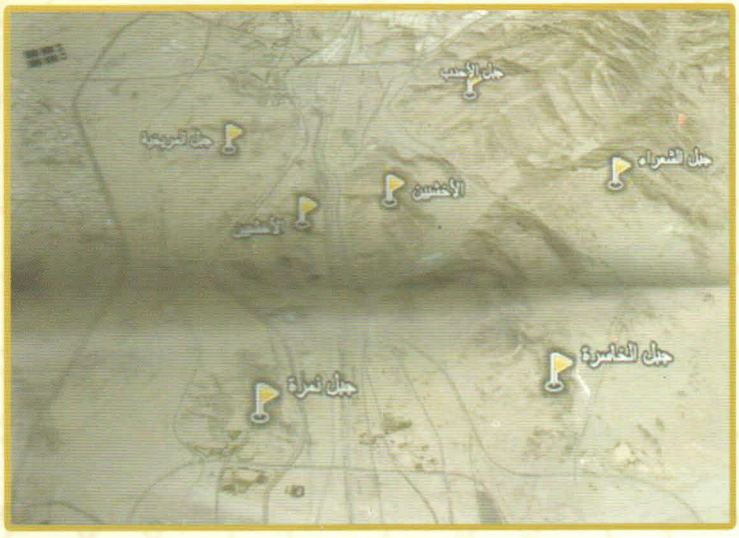

تأليف الشيخ الدكتور

عبد العزيز بن أحمد بن محسن الحميدي

كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

المزدلفة

أسماؤها - حدودها - أحكامها

ⓒ عبد العزيز بن أحمد بن محسن الحميدي، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحميدي ، عبدالعزيز بن أحمد

مزدلفة أسماؤها ـ حدودها ـ أحكامها./ عبد العزيز بن أحمد الحميدي

ـ ط٥ .ـ مكة المكرمة ، ١٤٣٨هـ.

٢٢٤ ص ، ١٧×٢٤ سم

ردمك : ٥ ـ ٥١٨٦ ـ ٠٧ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ المشاعر المقدسة ٢ ـ مزدلفة أ . العنوان

ديوي ٢١٥,٩٥٣١٢١ ١٤٣٨/١٠٣٨٩

رقم الإيداع : ١٤٣٨/١٠٣٨٩

ردمك : ٥ ـ ٥١٨٦ ـ ٠٧ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الخامسة

طبعة جديدة فيها زيادات كثيرة

١٤٣٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الخامسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله وصحبه، أما بعد.

فهذه الطبعة الخامسة لكتابي (المزدلفة - أسماؤها - حدودها - أحكامها) وذلك بعد نفاد الطبعات السابقة والحمد لله.

وفي هذه الطبعة زيادات كثيرة وإيضاح لإشكالات عديدة، وفيها أيضاً ملحقات بذكر الجواب على اعتراضات بعض المعترضين وكشفها، وبيان الجواب العلمي الواضح لها، ثم ملحق بخرائط توضيحية لمشعر مزدلفة.

والله يهدينا لما فيه الخير والصلاح.

د/ عبد العزيز بن أحمد بن محسن الحميدي

١/ ٤/ ١٤٣٨هـ

مكة المعظمة

كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين، نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فهذا بحث موجز بَيْد أنه مركز عن المشعر الحرام «مزدلفة» التي هي من البقاع العظيمة وهي منسك من مناسك من حج بيت الله الحرام، وهي من إرث خليل الله إبراهيم وخاتم الأنبياء محمد عليهما الصلاة والسلام، وقد قسمته إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في ذكر أسمائها ومعانيها.

الفصل الثاني: في بيان حدودها بداية ونهاية، وهذا الفصل هو المقصود الأكبر في هذا البحث لأني أريد إن شاء الله تعالى أن أبيِّن فيه أن مشعر المزدلفة واسع جداً أكبر بكثير مما هو عليه الحال الآن.

لذلك فإن هذا الفصل هو واسطة العقد في هذا الكتاب.

الفصل الثالث: في الأنساك العظيمة والأفعال التعبدية الجليلة التي تُفعل في هذا المشعر الحرام لمن حج بيت الله العتيق.

والله الموفق لا إله إلا هو،،

كتبه

د/ عبد العزيز بن أحمد بن محسن الحميدي

كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى - مكة المعظمة

٢٧/ ٤/ ١٤٢٧هـ

الفصل الأول

أسماؤها ومعانيها

للمزدلفة ثلاثة أسماء يدل كل اسم على معنى وهذه هي:

١ - **المزدلفة:** في اللسان (زَلفَ إليه وازْدَلف وتَزلَّف: دنا منه. وأَزْلَف الشيء: قَرَّبه. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الشعراء:٩٠] أي: قُرِّبت... ومُزْدَلِفة والمزدلفة: موضع بمكة، قيل سميت بذلك لاقتراب الناس إلى منى بعد الإفاضة من عرفات.

والإزدلاف: الاجتماع، قال ابن سِيْدَه: وأُزْلف الشيء صار جميعه حكاه الزجاج عن أبي عبيدة، قال أبو عبيدة: ومزدلفة من ذلك ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ [الشعراء:٦٤] معنى أزلفنا: جمعنا. وقيل: قربنا الآخرين من الغرق. وكلاهما حسن جميعاً لأن جميعهم: تقريب بعضهم على بعض ومن ذلك سميت مزدلفة جمعاً.

والإزدلاف: الاقتراب. وأصله الزلفى: وهي القربى، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقِيلَ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ﴾[الملك:٢٧] أي رأوا العذاب قريباً. ومنه حديث ابن قُرْط «**أُتِي بِبَدَنات خَمْس أَو سِتّ فَطَفِقْنَ يَزْدَلِفْنَ إِلَيْهِ بأيتهن يبْدَأ**».

يزدلفنَ: أي يقتربنَ إليه. وهو يفتعلن من القرب ومنه سمي المشعر الحرام مزدلفة لأنه يتقرّب فيها)[1].

---

(١) لسان العرب (٩/ ١٣٨-١٣٩).

فيظهر من هذا أن المزدلفة سميت بهذا الاسم لثلاثة أسباب:

السبب الأول: لأجل أن الحجيج يدنون من منى بعد الإفاضة من عرفات.

السبب الثاني: لأجل أن الحجيج يجتمعون فيها أفواجًا أفواجًا، وجماعات إثر جماعات بعد إفاضتهم من عرفات.

السبب الثالث: لأجل أن الحجيج يتقربون فيها إلى الله تعالى زلفى رجاء رحمته وغفرانه وعفوه وعافيته.

وأضاف مؤرخ مكة الفاكهي **سبباً رابعاً** فقال: «وإنما سميت المزدلفة لمزدَلف الناس عليها وأنها لا يقيمون فيها يومًا كاملاً»[1].

وعلى هذا فاسم المزدلفة اسم شرعي سُمي به ذلك الموضع بين عرفات ومنى لارتباطه بنُسك عظيم من أنساك حج البيت الحرام.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وسميت مزدلفة: إما لاجتماع الناس بها، أو لاقترابهم إلى منى، أو لازدلاف الناس منها جميعًا، أو للنزول بها في كل زلفة من الليل، أو لأنها منزلة وقربة إلى الله»[2].

٢- **المشعر الحرام**: هذا اسم قرآني جليل سمّى الله تعالى به ذلك الموضع المبارك بين عرفة ومنى.

قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَآ

---

(١) أخبار مكة (٤/ ٣١٢).

(٢) فتح الباري (٧/ ٣٢٨).

أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [البقرة: ١٩٨].

في اللسان: (المشعر هو المَعْلَم والمُتَعَبَّد من متعبداته. والمشاعر: المعالم التي ندب الله إليها وأمر بالقيام عليها ومنه سمي المشعر الحرام لأنه معلم للعبادة وموضع) [١].

قال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله: (فالمشعر: المعلم سمي بذلك لأن الصلاة عنده والمقام والمبيت والدعاء من معالم الحج وفروضه التي أمر الله بها عباده) [٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وإن كانت المزدلفة كلها هي المشعر الحرام المذكور في القرآن» [٣].

والحرام: لأنها جزء من الحرم فتأخذ أحكام الحرم كلها من تحريم الصيد فيها أو تنفيره أو قطع الشجر والكلأ أو قطع شوكها أو أخذ لقطتها إلا لمن عرفها أبداً ومن حرمة القتال بها، وغير ذلك من أحكام الحرم العظيمة.

قال أبو حيان الأندلسي رحمه الله: (والمشعر: مَفْعل من شعر، أي: المَعْلَم. والحرام: لأنه ممنوع أن يفعل فيها ما نُهِيَ عنه من محظورات الإحرام) [٤].

كذا قال: الإحرام، ولعله تصحيف، والمراد محظورات الحرم.

---

(١) لسان العرب (٤/ ٤١٤).

(٢) تفسير الطبري (٣/ ٢٩٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٦٢).

(٤) البحر المحيط (٢/ ٢٩٧).

وقال الإمام أبو العباس أحمد بن عمّار المهدوي: (ومزدلفة كلها هي المشعر الحرام)[١].

٣- **جَمْعٌ**: وهذا اسم نبويٌّ شريف أطلقه رسول الله ﷺ على المزدلفة فبعد أن صلى رسول الله ﷺ الفجر صبيحة يوم العاشر يوم عيد الأضحى، يوم النحر، يوم الحج الأكبر. ركب فأتى المشعر الحرام ووقف وقال: «**وَوَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**»[٢].

وسميت بذلك لاجتماع الحجاج كلهم بها عند الإفاضة من عرفات للصلاة والمبيت والذكر والدعاء.

في اللسان: (جمع: المزدلفة: معرفة كعرفات. قال أبو ذُؤَيب:

فبـاتَ بِجَمْـعٍ، ثُـمَّ آبَ إِلـى مِنًـى ... فأَصبح رَادّاً يَبتغِي المزْجَ بالسَّحْل

وسميت المزدلفة بذلك لاجتماع الناس بها...جمع عَلَمٌ للمزدلفة)[٣].

وقد ذكرها بهذا الاسم أبو طالب بن عبدالمطلب عمُّ رسول الله ﷺ في لاميته المشهورة فقال:

وَلَيْلَـةِ جَمْـعٍ وَالْمَنَـازِلِ مِـنْ مِنًـى ... وَهَـلْ فَوْقَهَـا مِـنْ حُرْمَـةٍ وَمَنَـازِلِ

وَجَمْـعٍ إِذَا مَـا الْمُقْرِبَـاتُ أَجَزْنَـهُ ... سِـرَاعًا كَمَـا يَخْـرُجْنَ مِـنْ وَقْـعِ

---

(١) التحصيل لفوائد كتاب التفصيل (١/ ٤٤٨).

(٢) أخرجه مسلم من حديث جابر (٣/ ح:١٢١٨).

(٣) لسان العرب (٨/ ٥٩).

(٤) السيرة النبوية لابن هشام (١/ ٢٧٤).

الفصل الثاني

حدودها طولاً وعرضاً

وهذا هو المقصود الأهم في هذا البحث، فإن معرفة حدود مزدلفة طولاً وعرضاً أمر عظيم الأهمية لتعلق ذلك بنسك عظيم مهم من أنساك الحج وهو المبيت بمزدلفة والصلاة بها المغرب والعشاء جمعاً وقصراً بأذان واحد وإقامتين، وكذلك صلاة الفجر يوم النحر بها، والوقوف بعد الفجر بها والذكر والدعاء ثم الدفع منها قبيل طلوع الشمس.

هذا وقد تبين لي والحمد لله كما سيتبين لك إن شاء الله من خلال هذا البحث أن مزدلفة (المشعر الحرام) واسعة جداً وليس كما هي محددة الآن فإني أرى أن تحديدها بالحدود القائمة الآن بهذه اللوحات المعدنية قد ضيق حدود هذا المشعر الحرام جداً وحرم الحجاج من مثل وربما ضعف مساحة مزدلفة الحالية.

مما يترتب عليه عسر شديد يقع على الحجيج إذا أرادوا جميعاً في وقت واحد دخول المزدلفة والانكماش إلى داخل الحدود التي نصبت عليها هذه اللوحات المعدنية، فنكون بذلك قد ضيقنا ما وسع الله تعالى وبلا حجة ولا برهان.

وسأسلك في تقرير هذه القضية المنهج الآتي:

سأنقل إن شاء الله كل ما وقفت عليه من آثار عن الصحابة والتابعين وكذلك كل ما وقفت عليه من نصوص العلماء من كتبهم ويشمل ذلك كتب اللغة والتفاسير وشروح الحديث وكتب الفقه وكتب التاريخ، ثم نستنبط منها ما نريد إثباته من بيان حقيقة حدود هذا المشعر الحرام المزدلفة.

وأريد قبل ذلك أن أنبّه إلى تنبيهين اثنين:

التنبيه الأول:

إن العبادات من الصلاة والصيام والحج قد ضُبِطَت في الشريعة بحدود ومواقيت زمانية ومكانية مرئية مشهورة يراها ويدركها كل مسلم، فاستقبال القبلة ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة:١٥٠] فمن كانت مكة في شماله استقبل الشمال، ومن كانت مكة في جنوبه استقبل الجنوب كله دون الحاجة إلى التدقيق بالنقطة والمتر الواحد وأقل من ذلك.

قال رسول الله ﷺ: «**مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ**»(١).

وقال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: «**إِذَا جَعَلْتَ المَغْرِبَ عَنْ يَمِينِكَ، وَالمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِكَ فَمَا بَيْنَهُمَا قِبْلَةٌ، إِذَا اسْتَقْبَلْتَ القِبْلَةَ**»(٢).

أي كل المساحة التي أمامك من الشرق إلى الغرب في اتجاه الجنوب قبلة، هذا بالنسبة لأهل المدينة النبوية ومن في سمتهم.

وكذلك مواقيت الصلاة كطلوع الفجر وطلوع الشمس وزوالها وصيرورة كل شيء مثله ومثليه وغروب الشمس وغيبوبة الشفق الأحمر مما ربطت به مواقيت الصلوات الخمس دخولاً وخروجاً أمور مشهودة مدركة يراها ويشهدها

---

(١) أخرجه مرفوعاً من حديث أبي هريرة، الترمذي (٢/ ١٧/ ح٣٤٢ و٣٤٤)، وابن ماجه (١/ ٣٢٣)، وأخرجه موقوفاً عن عمر مالك في الموطأ (١/ ١٩٦).

(٢) سنن الترمذي (٢/ ١٧٤).

كل مسلم مصلٍ، وكذلك صيام رمضان برؤية الهلال دخولاً ورؤيته خروجاً، وكذا أيام الحج كعرفة والأضحى بالهلال رؤية وكذلك المناسك العظيمة مكانها في الشريعة مشاعر معلومة معروفة من إرث أول من أذن في الناس بالحج خليل الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج:٢٧]، وهي عرفات ومزدلفة ومنى. وهذه المشاعر لما كانت مشاعر مكانية لابد لمن حج البيت من حضورها وشهودها لأن من لم يحضرها ويشهدها خصوصاً عرفة فلا حج له. فهي كذلك محددة بحدود مكانية من جنس المكان وطبيعته لا تتغير من جبال وأودية معلومة معروفة، فلو كان تحديدها بالنقطة والعمود مهماً وضرورياً لحددها صاحب الشريعة الحريص على المؤمنين الذي هو بهم رؤوف رحيم، فلما تركها عليه الصلاة والسلام لحدودها الطبيعية المشهودة المعلومة من الجبال والأودية. دل على أن تلك هي فعلاً حدودها إلى قيام الساعة إن شاء الله. ومما يُخشى منه أن يكون تحديد المشاعر بالنقطة والعمود واللوحة مما يؤدي إلى الحرج والضيق الذي منه فررنا.

وقد قرر علماء الأصول: أن المعتبر في المواقيت هو المدرك بالحس والمشاهدة.

قال أبو عبد الله المَقَّرِي[1] في كتاب (القواعد الحكمية): «تعلق الحكم بالمحسوس على ظاهر الحسِّ، لا على باطن الحقيقة، لأنا أُمَّة أُمِّيَّة، لا نحسب

---

(١) هو الفقيه الأصولي المالكي: أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المَقَّرِي التلمساني (ت:٧٥٨هـ)، صاحب كتاب القواعد وغيره، انظر عنه: الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب (٢/ ١٩١).

ولا نكتب، فمن ثمَّ أجزنا الصف الطويل مع البعد دون القرب، ولم نعتبر الزوال المدرك بالآلات، ولا الفجر المعلوم بالعلامات بل الظاهر للعيان...»[١].

فعرفات مثلاً محددة بحمد الله بحدود طبيعية فهي محاطة بالجبال من الشمال والشرق.

قال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما: «حد عرفة من الجبل المشرف على بطن عُرَنة، إلى جبال عَرَفة إلى الوصَيِق، إلى ملتقى وصَيِق بوادي عرنة»[٢].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «عرفة ما جاوز وادي عرنة الذي فيه المسجد -وليس المسجد ولا وادي عرنة من عرفة- إلى الجبال المقابلة على عرفة كلها مما يلي حائط ابن عامر وطريق الحضن، فإذا جاوزت ذلك فليس من عرفة»[٣].

فعرفة يحدها ويحوطها جبل[٤] شرقاً وشمالاً كهيئة القوس، ومن طرف هذا الجبل وادي وصيق الذي يلتقي بوادي عرنة حد عرفات الغربي[٥].

---

(١) كتاب القواعد، تحقيق د. أحمد بن عبد الله بن حميد (٢/ ٣٩١).

(٢) أخرجه الأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٨٠٤)، والفاكهي (٥/ ٦-٧)، وفي سنده محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي ضعفه أبو حاتم الرازي وابن معين. الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٠)، وفي لفظه خلط كثير، والأثر هذا له سند صحيح عند الطبري في التفسير (٢/ ٢٩٩/ ٣٨٠٠) بلفظٍ مختصر من طريق ابن المبارك، عن زكريا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: قال ابن عباس: «أصل الجبل الذي يلي عُرَنة وما وراءه موقفٌ حتى يأتي الجبل جبل عَرَفة».

(٣) كتاب الأم (٢/ ١٧٩).

(٤) يسمى هذا الجبل في بعض الكتب بجبل سعد.

(٥) اعتمدت حدودها هكذا: انظر فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله (٥/ ١٧٤-١٧٥).

فالنبي ﷺ أجاز كل من وقف بعرفات داخل حدودها الطبيعية، ولم يحذر أحداً من شيء من ذلك.

عن يزيد بن شيبان قال: كنا في موقفٍ لنا بعرفة خلف الموقف في مكانٍ بعيد، فأتانا ابن مِرْبَع الأنصاري قال: إني رسولُ رسولِ الله إليكم، يقول لكم: «**كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ**».

قال سفيان: مكاناً يبعده عمرو من موقف الإمام[1].

فانظر كيف ثبتهم على موقفهم البعيد عن موقفه لأنهم دون تلك الجبال المحيطة بعرفات، ولم ينبه النبي ﷺ على شيء يُحْذَر إلا ما كان من وادي عرنة لأنه حد عرفات الغربي وهو ليس منها لأنه من الحل وليس مشعراً وهو الحد الفاصل بين عرفات ومزدلفة فنبه عليه فحسب.

فقال: «**ارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَنَةَ**»[2].

ورحم الله الإمام الزاهد والخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، فعن ابن أبي مليكة رحمه الله قال: سأل رجل عمر بن عبد العزيز يوم عرفة: أين أقف من هذا

---

(١) أخرجه أبو داود (٢/ ١٨٩)، والترمذي (٣/ ٢٢١٩)، والنسائي (٥/ ٢٥٥)، بسند صحيح من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن يزيد بن شيبان، وعمرو بن صفوان صدوق ثقة شريف. التقريب (١/ ٧٣٩)، ويزيد بن شيبان الأزدي صحابي. التهذيب (٦/ ٢٠٧)، وابن مربع الأنصاري اسمه زيد صحابي. التهذيب (٢/ ٢٥٢).

وفي لفظ للفاكهي في أخبار مكة (٥/ ١٠) رقم (١٧٩٠): «اثْبُتُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ».

(٢) يأتي تخريجه .

الوادي؟ فقال له: «قِف منه حيث شئت»[١].

وكذا مشعر منى له حدوده الطبيعية من وادي مُحَسِّر شرقًا إلى جمرة العقبة غربًا، ومنى وادٍ بين جبلين معلومين وليس وادي محسر منها وليست العقبة منها.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وجمرة العقبة هي الجمرة الكبرى وليست من منى بل هي حدّ منى من جهة مكة»[٢].

وكذا مشعر مزدلفة فإنها كما سيتضح لك إن شاء الله تعالى محددة بحدود طبيعية من طبيعة المكان طولاً وعرضًا فهي تبدأ بعد وادي عرنة شرقًا فيكون وادي عرنة هو الفاصل بينها وبين عرفة وتمتد إلى وادي مُحَسِّر غربًا وهو الفاصل بينها وبين منى.

أما شمالاً وجنوبًا فمزدلفة وادٍ محصور بين جبال هي جبل الأحدب وما اتصل به من جهة الشرق، وما يقابله كجبال المُريخيّة وامتدادها وما اتصل بها شرقًا وغربًا فهذه حدود طبيعية واضحة.

وهذا ما أريد إن شاء الله إثباته في هذا البحث.

التنبيه الثاني:

ليس من المطلوب شرعًا، كما إنه ليس من المعلوم مكانًا منذ عهد قديم تحديد مزدلفة بالنقاط الصغيرة من كل مكان فإن هذا لا يمكن لأحد معرفته ولا الجزم به، ليس الآن فقط؛ بل ومنذ عهود قديمة. واقرأ هذا الأثر:

---

(١) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٥/ ٣٩-٤٠).

(٢) فتح الباري (٨/ ٦٢).

أخرج الإمام الطبري في تفسيره بسند صحيح عن الإمام التابعي عبد الرحمن بن الإمام التابعي الكبير الأسود بن يزيد النخعي رحمهما الله أنه قال: «لم أجد أحداً يخبرني عن المشعر الحرام»[١].

ومعنى قوله: لم أجد أحداً يحد حدود المشعر الحرام على وجه الدقة بالنقاط الصغيرة من ههنا وههنا. وإنما هذا متروك لحدودها الطبيعية المعلومة المشهورة. وهذا بعينه ما فهمه الإمام الطبري رحمه الله فقال معلقاً على كلام عبد الرحمن بن الأسود: «وأما قول عبد الرحمن بن الأسود فلأنه يحتمل أن يكون أراد: لم أجد أحدا يخبرني عن حد أوله ومنتهى آخره على حقه وصدقه؛ لأن حدود ذلك على صحتها حتى لا يكون فيها زيادة ولا نقصان، لا يحيط بها إلا القليل من أهل المعرفة بها.

غير أن ذلك وإن لم يقف على حد أوله ومنتهى آخره وقوفاً لا زيادة فيه ولا نقصان إلا من ذكرت، فموضع الحاجة للوقوف لا خفاء به على أحد من سكان تلك الناحية وكثير غيرهم. وكذلك سائر مشاعر الحج...كعرفات ومنى والحرم»[٢].

والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا به والحمد لله رب العالمين.

---

(١) تفسير الطبري (٢/ ٣٠١).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٢-٣٠٣).

أولاً: الآثار عن الصحابة:

[١] عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما:

أ) عن عمرو بن ميمون الأودي[١] قال: سألت عبد الله بن عمر عن المشعر؟ فقال: إن تلزمني أُرِكَهُ. قال: فلما أفاض الناس من عرفة وهبطت أيدي الركاب في أدنى الجبال. قال: أين السائل عن المشعر الحرام؟ قال: قلت ها أنا ذاك. قال: أخذتَ فيه. قلت: ما أخذتُ فيه؟ قال: حين هبطت أيدي الركاب في أدنى الجبال فهو مشعر إلى مكة[٢].

ب) وعن عمرو بن ميمون أيضاً قال: سألت عبد الله بن عمر عن المشعر الحرام؟ فقال: إذا انطلقت معي أعلمتكه. قال: فانطلقت معه فوقفنا حتى إذا أفاض الإمام سار وسرنا معه حتى إذا هبطت أيدي الركاب، وكنا في أقصى الجبال مما يلي عرفات. قال: أين السائل عن المشعر الحرام ؟ أخذتَ فيه. قلت: ما أخذتُ فيه ؟! قال: كلها مشاعر إلى أقصى الحرم[٣].

---

(١) تابعي مخضرم جليل ثقة حجة، التقريب (١/ ٧٤٧).

(٢) أخرجه الإمام الطبري في تفسيره (٢/ ٣٠٠) برقم (٣٨١٠) من طريق عبد الرزاق قال: أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون قال: «سألت عبد الله بن عمر عن المشعر الحرام» وهذا سند صحيح مسلسل بالأئمة الثقات لا مطعن فيه. عبد الرزاق هو ابن همام الصنعاني الحافظ الإمام، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. ثقة ثبت. وهو يروي الأثر عن جده الإمام الحافظ أبي إسحاق السبيعي، وعمرو بن ميمون هو الأودي إمام تابعي جليل مخضرم..

(٣) أخرجه الطبري (٢/ ٣٠٠) برقم (٣٨٠٩) من طريق ابن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون...وهذا سند صحيح، ابن أبي زائدة هو: يحيى بن زكرياء بن خالد =

وجه الدلالة:

في هذين الأثرين دلالة صريحة وواضحة أن المشعر الحرام يبدأ مباشرة بعد الخروج والإفاضة من عرفات ودخول منطقة الحرم بلا فاصل من مسافة اللهم إلا وادي عرنة فحسب، ومما يدل على هذا من الأثرين السابقين ما يلي:

الوجه الأول:

قوله في الأثر الأول: «هبطت أيدي الركاب في أدنى الجبال» ومعنى «أدنى» أي أقرب، وهذا الدنو والقرب بالنسبة للمتكلم الخارج من عرفات.

وهذا كقوله تعالى في الأنفال: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال:٤٢].

فلما عسكر المسلمون يوم بدر كانوا بالعدوة الدنيا أي القريبة وذلك بالنسبة للقادم من المدينة.

قال الإمام القرطبي: «فالدنيا مما يلي المدينة، والقصوى مما يلي مكة»[1].

فدل هذا على أن قول عمرو بن ميمون: «في أدنى الجبال» أي مما يلي الخارج من عرفة.

ويؤيده قوله في الأثر الثاني: «وكنا في أقصى الجبال مما يلي عرفات» فلما استخدم هنا كلمة «أقصى» حتى لا يُفهم أطراف الجبال البعيدة عن عرفة التي

= أبو يحيى الكوفي ثقة كثير الحديث. انظر التهذيب (٢/ ١٩٨)، وهناد شيخ الطبري هو ابن السري ثقة أيضاً.

(١) تفسير القرطبي (٨/ ١٥).

مما يلي منى ومكة أضاف هنا كلمة مما يلي عرفات أي أطراف الجبال المباشرة لعرفات المستقبلة لها. وتكون هذه الأطراف هي المستقبلة والمباشرة للخارج من عرفات.

ومن المعلوم طبيعةً أن الخارج من عرفات في الإفاضة يكون اتجاهه من الشرق إلى الغرب فبمجرد ما يخرج من حدود عرفات ويتجاوز بطن وادي عرنة تستقبله أَجْبُلٌ صغيرة أطرافها محاذية للوادي. ومنها جبل نَمِرَة الذي عليه أنصاب الحرم، ونمرة هو الذي نزل عنده النبي ﷺ قبل دخوله عرفات.

فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**غَدَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ... حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَنَزَلَ بِنَمِرَةَ، وَهِيَ مَنْزِلُ الْإِمَامِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِ بِعَرَفَةَ**»[(١)].

وفي حديث جابر الطويل «**فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةَ، فَنَزَلَ بِهَا، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ**»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ونمرة خارجة من عرفة عن يمانيها وغربيها، ليست من الحرم ولا من عرفة فنصبت له القبة بنمرة، وهناك كان ينزل خلفاؤه الراشدون»[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ونَمِرةُ بفتح النون وكسر الميم موضع بقرب عرفات، خارج الحرم، بين الحرم وطرف عرفات»[(٤)].

وقال الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله: «وموضع خطبته لم يكن من

---

(١) أخرجه أبو داود (٢/ ١٨٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣/ ح ١٢١٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٦١).

(٤) فتح الباري (٧/ ٣١٣).

الموقف، فإنه خطب بعرنة، وليست من الموقف، وهو ﷺ نزل نَمِرةَ، وخطب بعرنة، ووقف بعرفة»[١].

فعندما قطع ابن عمر ومن معه الوادي وأفضت بهم ركائبهم أطراف هذه الجبال قال ابن عمر لعمرو بن ميمون: أين السائل عن المشعر الحرام ؟ قال: ها أنا. قال: أنت فيه أو أخذت فيه.

الوجه الثاني:

أن المشعر الحرام جَمَع وصفين.

الوصف الأول: أنه مَشْعَر.

والوصف الثاني: أنه حرام أي من الحرم.

ومعلوم أن عرفات حِلٌ وليست حرامًا، ولكنها مشعر اختارها الله لذلك وهي من إرْث إبراهيم الخليل عليه السلام، ووقف بها سيد الرسل محمد ﷺ.

وبعد عرفات يأتي الوادي «وادي عرنة» وهو حلٌ وليس بحرم ولا مشعر، لقول رسول الله ﷺ: «**اَرْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَنَةَ**»[٢]. ويأتي بعد الوادي مباشرة ما يجمع الوصفين أنه مشعر وحرم «المشعر الحرام» وهذا الذي أفتى به ابنُ عمر عمرو بن ميمون. فتأمل ذلك تجده واضحًا.

الوجه الثالث:

قول الصحابي عبد الله بن عُمر لعمر بن ميمون «أخذت فيه» أي ابتدأت المشعر الحرام فهذا أوله ويستمر إلى حدود منى.

---

(١) زاد المعاد (١/ ٢٣٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٨٢)، وذكره مالك في الموطأ بلاغًا (١/ ٣٨٨)، والحاكم (١/ ٤٦٢) وصححه ووافقه الذهبي، وأخرجه ابن خزيمة (٤/ ٢٥٤) من حديث ابن عباس.

الوجه الرابع:

وأما قول ابن عمر: «كلها مشاعر إلى أقصى الحرم» أو «فهو مشعر إلى مكة» فلا يُفهم منه أن المشعر الحرام مزدلفة ممتدَّة إلى مكة. بل المعنى أننا لا نخرج من مشعر إلا إلى مشعر، فكل مشعر يُفْعَلُ به ما يناسبه من أعمال الحج وأنساكه كما شرعها وسنها رسول الله ﷺ.

فإذا خرجنا من عرفات وهي من الحل دخلنا مزدلفة وهي المشعر الحرام، فإذا خرجنا من مزدلفة دخلنا منى وهي مشعر. فهذا يدل على أنه لا فواصل من مساحات بين المشاعر الثلاث عرفات ومزدلفة ومنى، باقية هكذا لا وظيفة لها اللهم إلا ما استثناه النبي ﷺ، وهو لم يستثنِ إلا وادي عرنة «**اَرْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَنَةَ**» ووادي مُحسِّر «**ارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسِّرٍ**»(١).

قال الإمام أبو جعفر الطبري رحمه الله: «وأما قول عبد الله بن عمر حين صار بالمزدلفة: هذا كله مشاعر إلى مكة»، فإن معناه أنها معالم من معالم الحج ينسك في كل بقعة منها بعض مناسك الحج لا أن كل ذلك «المشعر الحرام» الذي يكون الواقف حيث وقف منه إلى بطن مكة قاضيا ما عليه من الوقوف بالمشعر الحرام من جمع»(٢).

الوجه الخامس:

استغرب السائل عمرو بن ميمون، وأظهر استغرابه بقوله: «ما أخذتُ فيه»! وهذا الاستغراب منشأه سرعة إجابة ابن عمر له بمجرد ما خرجوا من

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٨٣)، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، (٢٨١٦)، وكذا الحاكم في المستدرك (١/ ٤٦٢).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٢).

عرفات وقطعوا الوادي، قال له: أخذتَ فيه. ولا وجه لهذا الاستغراب عندي إلا ما ذُكر.

ويؤيد ما تقدم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان ينكر ازدحام الناس على جُبيل صغير وسط مزدلفة ويُخبر ويفتي أن المزدلفة هي المشعر الحرام كله على ما تقدم بيانه، وإليك بعض الآثار عن ذلك.

- عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر قال: «المشعر الحرام: المزدلفة كلها»[١].
- رأى عبد الله بن عمر الناس يزدحمون على الجُبَيل بِجَمْعٍ فقال: أيها الناس إن جمعاً كلها مشعر[٢].

[٢] عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أ) عن عمرو بن ميمون أيضاً قال: سألت عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن المشعر الحرام ؟ فقال: إن اتبعتنا أخبرتك أين هو؟ فاتبعته، فلما دفع من عرفة «ووضعت الركاب أيديها في الحرم» قال: أين السائل عن المشعر؟ قلت: هُوَ ذا. قال: قد دخلت فيه، قلت: إلى أين؟ قال: « إلى أن تخرج منه»[٣].

---

(١) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٠) بسند صحيح.

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٩٩) بسند صحيح.

(٣) أخرج الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في أحكام القرآن الكريم، المجلد الثاني من الجزء الأول: (١٦٩/ أثر رقم ١٤٧٥)، من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو بن ميمون قال: «سألت عبد الله بن عمرو، وهو واقف =

= بعرفة عن المشعر الحرام، فسكت حتى إذا أفاض، وتلبطت أيدي الركاب في تلك الجبال قال: هذا المشعر الحرام».

وأخرجه البيهقي رحمه الله في السنن الكبرى: (٥/ ١٢٣)، كذلك.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٤/ ٣١٩-٣٢٠) واللفظ أعلاه له، والأزرقي في تاريخ مكة (٢/ ٧٩٨) من طريق سفيان الثوري عن عمار بن معاوية الدُّهني عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون قال: سألت عبد الله بن عمرو بن العاص عن المشعر الحرام...» وفيه «ووضعت الركاب أيديها في الحرم...».

وسند هذه الرواية صحيح، عمار الدهني وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي والنسائي. انظر: التهذيب (٤/ ٢٤٤).

ولا تخالف رواية عمار الدهني: «ووضعت الركاب أيديها في الحرم» رواية شعبة: «وتلبطت أيدي الركاب في تلك الجبال» بل توافقها وذلك من وجوه:

الوجه الأول: إنه لو سأل سائل: أين تلك الجبال التي وضعت الركاب أيديها فيها ؟ هل هي داخل حدّ الحرم أم خارجه ؟ فإن الجواب يكون: إنها داخل حَدِّ الحرم. فرواية «في الحرم» لا تخالف رواية «في الجبال» لأن الجبال المقصودة داخل حدود الحرم.

الوجه الثاني: إذا خرج الخارج من عرفة فإنه يستقبله وادي عُرنة. وهو سهل من الأرض رملي ثم بعده تستقبله أَجْبُل معروفة كجبل نَمِرة، ثم تبدأ منطقة الحرم. فعلى رواية «في الجبال» فهذه هي الجبال، وعلى رواية «في الحرم» فهذه بداية حد الحرم.

الوجه الثالث: إنه لو كانت مزدلفة تبدأ كما عليه الآن من بعد هذين الجبلين الممتدين لتصادم ذلك مع هاتين الروايتين، لأنه على رواية «في الحرم» فإن الحرم قد تقدم حدُّه قبل ذلك بمسافة بعيدة، وعلى رواية «في الجبال» فإنه بعد الأخشبين لا توجد جبال إنما هو بسيط من الأرض لا جبال فيه.

الوجه الرابع: يظهر لي أن قوله: «في الجبال» بالجيم المعجمة والباء الموحدة، تصحيف، وصوابه: «في الحبال»، بالحاء المهملة، وهي جمع «حبل»، وهو الرمل الممتد الطويل، لأنه لا قِبل للرواحل والجمال بصعود الجبال، وكيف يتركون الطريق السهل الرملي، ويتعانون صعود الجبال إلا أن يكون المعنى أطراف تلك الجبال الملاصقة للأرض. والله أعلم.

رحم الله عمرو بن ميمون لقد اهتم بهذه المسألة فسأل عنها عبد الله بن عمر بن الخطاب كما مر، وها هو يسأل عنها مرة أخرى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وهذا الأثر يدل دلالة واضحة على أن المشعر الحرام يبدأ من مجرد الخروج من عرفات ودخول منطقة الحرم إلا ما كان من وادي عرنة ويبين ذلك من هذا الأثر الوجوه الآتية:

الوجه الأول:

قوله: «ووضعت الركاب أيديها في الحرم» فإن من المعلوم أن الخارج من عرفة وهي حلٌّ كلها يدخل في منطقة الحرم بمجرد خروجه فيكون المشعر الحرام يبدأ من مجرد الخروج من عرفة إلا أنه يُتَجَاوز وادي عرنة ليكون فاصلاً طبيعيًا بين المشعرين: المشعر الحلال عرفة، والمشعر الحرام مزدلفة.

قال الإمام الحافظ عبد الله بن وهب القرشي: سألت سفيان بن عيينة عن عُرَنة ؟ فقال: «موضع المَمَرِّ في عرفة، ثم ذلك الوادي كُلُّه قِبْلةُ المسجد إلى العَلَم الموضع للحرم بطريق مكة»[1].

الوجه الثاني:

قوله: «قد دخلت فيه» يدل على ذلك فإن ذلك بداية الدخول في المشعر الحرام.

---

(١) الاستذكار لابن عبد البر (١٣/ ١١).

الوجه الثالث:

فلما عرف عمرو بن ميمون بداية المشعر الحرام على ما تقدم واطمأن لذلك من سؤاله هذين الصحابيين بقي السؤال إلى أي حدٍ ينتهى عنده المشعر الحرام ؟ فوجه هذا السؤال لعبد الله بن عمرو، فأجابه: إلى أن تخرج منه، ومن المعلوم أنه لا يخرج منه إلا بدخوله لمشعر آخر وهو منى.

فنكون بذلك ظفرنا بحدود المشعر الحرام «مزدلفة» طولاً من الشرق إلى الغرب وهي من الخروج من عرفات وبعد الوادي وادي عرنة مباشرة وتمتد إلى الوادي الآخر «مُحَسِّر» الفاصل بينهما وبين أول حدود منى.

هذا ما يدل عليه كلام الصحابيين عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم.

أما عرضـًا فوادي مزدلفة محجوز بين جبلين معروفين معلومين لا خفاء فيهما وهما جبل الأحدب وما اتصل به . وما يقابله من جبال كجبل المُريخيّة وامتداده وما اتصل به من الشرق والغرب.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «ما بين الجبلين بجمع مشعر»[١].

وقال سعيد بن جبير رحمه الله: «ما بين جبلي المزدلفة، هو المشعر الحرام»[٢].

قال أبو حيان الأندلسي: «وهذا المشعر يسمى جمعـًا، وهو ما بين جبلي المزدلفة من حَدِّ مفضى عرفة إلى بطن مُحَسِّر»[٣].

---

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٩٩-٣٠٠).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٠).

(٣) البحر المحيط (٢/ ٢٩٧).

فتكون حدود مزدلفة إن شاء الله تعالى:

طولاً من جبل نَمِرَة الذي عليه أنصاب الحرم شرقًا ويمتد حتى يتصل بجبل المريخيّة وما اتصل به على طرف وادي مُحَسِّر . ومن الجهة المقابلة لجبل نمرة وهي الجهة الشمالية فيبدأ الحد شرقًا من جبل يُسمّى الخاسرة، ويسمى أيضًا الخَطْم، وهو المقابل لنمرة تمامًا من الشمال، ويمتد الحدّ حتى يتصل بطرف جبل الشعراء ثم الأحدب ويمتد إلى طرف هذا الجبل على وادي مُحَسِّر. فيكون الجبلان المسميان بالأخشبين يدخلان جميعًا في هذا الحد[1].

وبناء عليه يكون طريق رقم (٩) يمر من خارج مزدلفة لأنه يأتي من خلف جبل الخاسرة، وكذلك طريق رقم (٢) و (١) يمران من خارج مزدلفة لأنهما يأتيان من خلف جبل نمرة والمريخيّة . أما بقية الطرق (٣، و٤، ٥، ٦، ٧، ٨) فكلها داخل حدود المشعر الحرام بمجرد خروجها من عرفات وتجاوزها لوادي عرنة وإفضائها إلى أرض الحرم. والله أعلم.

---

(١) اعتمدت في أسماء الجبال ومواقعها على الخرائط الصادر بإشراف الإدارة العامة للمساحة التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية – وكالة تخطيط المدن- المملكة العربية السعودية، وعلى كتاب : أعلام وحدود الحرم المكي للدكتور: سعود بن مسعد الثبيتي، والدكتور: خضران بن خضر الثبيتي. انظر (ص٥٣٤) و (ص٥٥٠).

[٣] عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما:

عنه رضي الله عنه قال: «اعْلَمُوا أَنَّ عَرَفَةَ كُلَّهَا مَوْقِفٌ، إِلاَّ بَطْنَ عُرَنَةَ، وَأَنَّ الْمُزْدَلِفَةَ كُلَّهَا مَوْقِفٌ، إِلاَّ بَطْنَ مُحَسِّرٍ»[1].

فهذان مشعران عظيمان.

- عرفة، وهي مشعر وليست بحرم.
- مزدلفة هي مشعر وحرم ويفصلها عن عرفة وادي عرنة وهو حِلٌّ وليس بمشعر لا من عرفة ولا من مزدلفة.

ثم وادي مُحَسِّر.

ثم منى وهي حرم ومشعر ويفصلها عن مزدلفة وادي مُحَسِّر وهو حرم ليس بمشعر لا من منى ولا من مزدلفة.

ومن العجب أننا في هذه الأيام نرى الناس يبيتون في وادي محسر على أنه من مزدلفة، ويبيتون فيه على أنه منى، وقد استفاضت نصوص الصحابة في الرفع عنه ويتركون أرضاً واسعة من مزدلفة مهملة ميتة وهي مما يلي عرفات، وقد دلت نصوص الصحابة السابقة على أنها من المشعر الحرام.

فهذا كلام فصيح صريح من هذا الصحابي ابن الزبير يخطب به على المنبر فذكر الأماكن والمشاعر التي يقف بها الحجيج، وذكر ما يُبْعَد عنه ويُحْذَر، وليس هناك أرض مساحتها كبيرة محشورة بين المشاعر لا اسم لها ولا وظيفة.

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٨٨)، عن هشام بن عروة عن ابن الزبير، وأخرجه الطبري (٢/ ٣٠٢) بسند صحيح من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان عن هشام بن عروة عن ابن الزبير. وهذه أسانيد صحيحة كالشمس مسلسلة بالأئمة إلى هشام بن عروة وهو يروي هذا الأثر عن عمّه عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما.

[٤] جبير بن مطعم رضي الله عنه:

عن جبير بن مطعم قال: «أَضْلَلْتُ بَعِيرًا لِي، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: «هَذَا وَاللهِ مِنَ الحُمْسِ فَمَا شَأْنُهُ هَا هُنَا»[١].

قال الحافظ في الفتح: «في رواية الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن أبي عمر جميعًا عن سفيان بن عيينة: فما له خرج من الحرم...».

قال سفيان: الحُمْس يعني قريشًا وكانت لا تتجاوز الحرم ويقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم، وكان سائر الناس يقفون بعرفة...

وأخرجه ابن خزيمة وإسحاق بن راهويه من طريق ابن إسحاق: حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن أبيه قال: «كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة، ويقولون نحن الحُمْس فلا نخرج من الحرم، وقد تركوا الموقف بعرفة»[٢].

وأخرج عبد بن حميد من طريق عطاء عن جبير بن مطعم قال: «كنت مع قريش في منزلهم «دون عرفة» فأضللت حماري، فذهبت أطلبه في الناس، الذين بعرفة، فوجدت رسول الله ﷺ بعرفة...»[٣].

فقوله: «في منزلهم دون عرفة» يدل على قرب نزولهم من عرفة وهم بمزدلفة فدل على قرب مزدلفة من عرفة.

وأخرج ابن خزيمة الحديث من طريق محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه

---

(١) أخرجه البخاري رقم (١٦٦٤).

(٢) فتح الباري (٧/ ٣١٩). والحديث عند ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٨٢٣).

(٣) نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب: العُجاب في بيان الأسباب (١/ ٥٠٧).

قال: «ذهبت أطلب بعيراً لي بعرفة، فرأيت النبي ﷺ واقفاً بعرفة مع الناس...» الحديث[١].

ثم أخرجه من طريق أخرى عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه: **وقال: فما له خرج من الحرم ؟ وكانت قريش لا تجاوز الحرم، تقول: نحن أهل الله لا نخرج من الحرم»**[٢].

وهذا يدل على أن المزدلفة هي منطقة الحرم إلى نهاية حدود الحرم مما يلي عرفات فتأمل قول جبير بن مطعم: «كانت قريش تدفع من المزدلفة ويقولون لا نخرج من الحرم».

ويؤيد هذا أن الله تعالى شرع الأنساك الحج والعمرة ومن تشريعه أنه لابد في كل من الحج والعمرة الجمع بين الحلِّ والحرم.

- فمن جاء معتمراً من خارج مكة أحرم من الميقات ليدخل الحرم محرماً.
- حتى من أراد العمرة ممن هو داخل مكة لزمه الخروج إلى الحلِّ خارج حدود الحرم فيحرم ويدخل الحرم محرماً كما أمر رسول الله ﷺ بذلك عائشة في عمرتها من التنعيم.

وهذا ممّا أجمع عليه العلماء والفقهاء، قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: (ولا نعلم اختلافاً بين أهل العلم في أن العمرة هذا حكمها، وأنه لا ينبغي لأحدٍ أن يحرم بها من الحرم)[٣].

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٤/ ٣٠٦٠).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٤/ ٣٠٦١).

(٣) أحكام القرآن الكريم، المجلد الثاني من الجزء الأول (٢٢٠).

- وكذلك الحج؛ فإن الحجيج يحرمون جميعًا ويقضون يوم الثامن بمنى ويبيتون بمنى ليلة التاسع ثم يخرجون يوم التاسع إلى عرفات وهي من الحلِّ خارج حدود الحرم ثم يدخلون بعد الإفاضة المشعر الحرام محرمين ليجمعوا بين الحل والحرم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا لم يكن بد من أن يجمع في نسكه بين الحل والحرم حتى يكون قاصدا للحرم من الحل فيظهر فيه معنى القصد إلى الله والتوجه إلى بيته وحرمه فمن كان بيته خارج الحرم فهو قاصد من الحل إلى الحرم إلى البيت. وأما من كان بالحرم كأهل مكة فهم في الحج لا بد لهم من الخروج إلى عرفات وعرفات هي من الحل فإذا فاضوا من عرفات قصدوا حينئذ البيت من الحل»[1].

وإن مما ابتدعه المشركون من قريش قبل الإسلام أن زعموا أنهم أهل الحرم فلا يخرجون منه يوم التاسع وإنما يقفون بالمشعر الحرام، فخالفهم رسول الله ﷺ ووقف بعرفة.

كما في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: « **وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَدْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ عَلَى حِمَارٍ عُرْيٍ، فَلَمَّا أَجَازَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، لَمْ تَشُكَّ قُرَيْشٌ أَنَّهُ سَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ[2]، وَيَكُونُ مَنْزِلُهُ، ثَمَّ فَأَجَازَ وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ، حَتَّى أَتَى عَرَفَاتٍ فَنَزَلَ**»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/ ٢٦٠).

(٢) أي على الحرم فلا يخرج منه.

(٣) صحيح مسلم كتاب الحج (٣/ ٦٣/ ح ١٤٨).

فهذا يدل على أن المزدلفة هي المشعر الحرام كُلُّه، فظنت قريش أن النبي ﷺ سيقتصر على الحرم، فلا يخرج منه إلى عرفة وهي من الحلِّ.

ووضح الإمام الطحاوي الأمر بما لا مزيد عليه:

فأخرج حديث جبير بن مطعم من طريق الإمام الشافعي، عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، قال «ذهبت أطلب بعيراً لي يوم عرفة، فخرجت فإذا النبي ﷺ، واقف بعرفة مع الناس، فقلت: إن هذا من الحُمْس، فما له خرج من الحرم، يعني بالحُمْس قريشًا، وكانت قريش تقف بالمزدلفة، ويقولون: نحن الحُمْس، لا نجاوز الحرم»[١].

وأيد الطحاوي المعنى بما أخرجه من آثار عن أجلاء التابعين.

فأخرج عن جابر بن زيد عن عكرمة قال: «كانت قريش وخزاعة لا يفيضون إلا من الحرم، لا يجاوزونه، وكان سائر الناس يفيضون من عرفات، فأمروا أن يفيضوا من حيث أفاض الناس»[٢].

وأخرج من طريق عبد الملك ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال: «كانت قريش تفيض من جمع يقولون: إنَّا حُمْس، وكان سائر الناس يفيضون من عرفات فأمروا أن يفيضوا من حيث أفاض الناس»[٣].

وأخرج عن جابر بن زيد عن مجاهد قال: «كانت قريش لا تجاوز الحرم فأنزل الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾[٤].

---

(١) أحكام القرآن (١٤٨٧).

(٢) المصدر السابق (١٤٨٤).

(٣) المصدر السابق (١٤٨٥).

(٤) المصدر السابق (١٤٨٦).

[٥] عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها:

عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما: أنه كتب إلى عبد الملك بن مروان «كتبتَ إليَّ في قول النبي ﷺ لرجل من الأنصار: «**إني أحمسي**» وإني لا أدري أقالها النبي ﷺ أم لا؟ غير أني سمعتها -يعني عائشة - تحدث عنه- يعني النبي ﷺ -: «**والحمس: ملّة قريش وهم مشركون ومن ولدت قريش في خزاعة وبني كنانة، كانوا لا يدفعون من عرفة، إنما كانوا يدفعون «من المزدلفة وهو المشعر الحرام»، ولهم قيل:»ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس»، وإن العرب كلها كانت تفيض من عرفة إلا الحمس، كانوا يدفعون إذا أصبحوا من المزدلفة**»[(١)].

هذا حديث صحيح مرفوع أخرجه الطبري من طريق عبد الصمد بن عبدالوارث عن أبان بن يزيد العطار عن هشام بن عروة عن أبيه عروة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وهذا سند صحيح متصل لا مطعن فيه، رجاله كلهم موثقون، وفي هذا الحديث التنصيص على أن مزدلفة هي المشعر الحرام كله.

وعن عروة بن الزبير قال: «**وكانت الحُمْس لا يخرجون من المزدلفة، وكان الناس كلهم يبلغون عرفات، قال هشام بن عروة: فحدثني أبي، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: الحُمْس هم الذين أنزل الله فيهم: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾، قالت: كان الناس يفيضون من عرفات، وكان الحُمْس يفيضون من المزدلفة، يقولون: لا نفيض إلا من الحرم، فلما نزلت: ﴿أَفِيضُوا**

---

(١) أخرجه الطبري (٣/ ٣٠٣-٣٠٤)، وقد صحّح إسناده أحمد شاكر رحمه الله، وأفاد أنه لا يوجد إلا في تفسير الطبري.

مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ رجعوا إلى عرفات»[١].

وعنها قالت: «كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِهَا وَهُمُ الحُمْسُ يَقِفُونَ بِالمُزْدَلِفَةِ يَقُولُونَ: نَحْنُ قَطِينُ اللهِ، وَكَانَ مَنْ سِوَاهُمْ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾»[٢].

وفيه ما في حديث جبير بن مطعم السابق.

قال الإمام الترمذي معلقًا على حديث عائشة: «ومعنى هذا الحديث: أن أهل مكة كانوا لا يخرجون من الحرم، وعرفة خارجٌ من الحرم، وأهل مكة كانوا يقفون بالمزدلفة، ويقولون: نحن قطين الله، يعني: سكان الله، ومن سوى أهل مكة كانوا يقفون بعرفات، فأنزل الله تعالى ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾»[٣].

وقال بهذا جمع من التابعين.

- قال الإمام مجاهد رحمه الله: «ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس: قال: عرفة. كانت قريش تقول: نحن الحمس أهل الحرم لا نُخَلِّف الحرم، ونفيض عن مزدلفة، فأمروا أن يبلغوا عرفة»[٤]
- وقال الإمام ربيع بن خثيم: «كانت قريش وكل ابن أخت وحليف لهم، لا يفيضون مع الناس من عرفات، يقفون في الحرم ولا يخرجون منه، يقولون:

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ٦٥/ ح١٥٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٣/ ٢٢٢)، والطبري (٢/ ٣٠٣)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) سنن الترمذي (٣/ ٢٢٢).

(٤) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٤).

إنما نحن أهل حرم الله، فلا نخرج من حرمه فأمرهم الله أن يفيضوا من حيث أفاض الناس...»[١].

- وقال الإمام عبد الله بن أبي نَجِيح المكي رحمه الله: «كانت قريش ابتدعت أمر الحمس، فقالوا: نحن بنو إبراهيم، وأهل الحُرْمة، فلا تعظموا شيئا من الحل كما تعظمون الحرم، فإنكم إن فعلتم ذلك استخف العرب بحرمكم، وقالوا: قد عَظَّمُوا من الحل مثل ما عَظَّمُوا من الحرم، فتركوا الوقوف على عرفة، والإفاضة منها، وقالوا: **نحن أهل الحرم، فلا ينبغي لنا أن نخرج من الحُرْمة...**»[٢].

ووجه الدلالة من حديث عائشة والآثار التي بعده:

أن الصحابة والتابعين وقريشًا والعرب يطلقون مزدلفة ويريدون بها منطقة الحرم كلها إلى آخر حدود الحرم مما يلي عرفات وهو جبل نَمِرة الذي عليه أنصاب الحرم، الذي على وادي عرنة الفاصل بين مزدلفة وعرفة.

قال تقي الدين المقريزي رحمه الله: «ثم أتى النبي ﷺ بطن الوادي، بطن عُرَنة وكانت قريش لا تشكّ أنه لا يتجاوز المزدلفة يقف بها، فقال له نوفل بن معاوية الديليّ : يا رسول الله ظن قومك أنك تقف بجمع. فقال: لقد كنت أقف

---

(١) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٤).

(٢) أخرجه الطبري (٣/ ٣٠٥) بسنده إلى ابن أبي نجيح، وذات الكلام بحروفه في السيرة النبوية لابن هشام (١/ ١٩٩) منقولاً من كلام محمد بن إسحاق، وانظر كتاب العُجاب للحافظ ابن حجر (١/ ٥٠٨-٥٠٩).

بعرفة قبل النبوة خلافا لهم، وكانت قريش كلها تقف بجمع...»[١].

وجاء في السيرة ما يدل على هذا: (لما دخل النبي ﷺ مكة عام الفتح أمر بكف السلاح إلا خزاعة عن بكر...فدخل مكة رجل من هُذيل اسمه: جنيدب بن الأدلع ينظر، وكان قد قتل رجلاً من أسلم في الجاهلية، فلما رآه جندب بن الأعجم الأسلمي استجاش عليه قومه فقام إليه رجل اسمه خراش بن أمية الكعبي فوجده بمزدلفة فقتله...فخطب النبي ﷺ لما بلغه قتله.

فقال: «**إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض...لا يحل لمؤمن أن يسفك فيها دمًا...**»[٢].

وقال أبو الوليد الأزرقي مؤرخ مكة: «فتنزل الحُمْس أطرافَ الحرم من نَمِرَة يوم عرفة، وتنزل الحِلّة عرفة وكان النبي ﷺ لا يقف مع قريش والحُمْس في طرف الحرم، وكان يقف مع الناس بعرفة»[٣].

وقال أيضًا: :**فتقف الحِلّة على الموقف من عرفة عشية عرفة. وتقف الحُمْس على أنصاب الحرم من نَمِرة**»[٤].

والحِلّة في كلام الأزرقي بالحاء المهملة والمراد بهم كل من عدا الحُمْس.

قال السهيلي: «الحِلّة هم ما عدا الحُمْس»[٥].

---

(١) إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأبناء والحفدة والسلاح والكراع والمتاع (١/ ٥٢١-٥٢٢) تحقيق محمود محمد شاكر.

(٢) انظر الخبر بتمامه في إمتاع الأسماع للمقريزي (١/ ٣٨٨-٣٨٩)، وسيرة ابن هشام (٤/ ٤١٧).

(٣) أخبار مكة (١/ ٢٨١).

(٤) أخبار مكة (١/ ٢٨١).

(٥) الروض الأنف (١/ ٣٥٠).

وقال اليعقوبي: «وكانت العرب في أيامهم على صنفين: الحُمْس والحِلة: فأما الحُمْس فقريش، وأما الحِلّة فخزاعة»[١].

وأنشدوا لِلقيط بن زرارة الدارمي قوله في يوم جَبَلة:

أَجْـذِمْ إِلَيْـكَ إِنَّهَـا بَنُـو عَـبْسٍ الْمَعْشَرُ الْحِلَّةُ فِي الْقَوْمِ الْحُمْس[٢]

وإنما سُمُّوا بالحلة لسكناهم الحل وهو كل ما سوى الحرم.

وزاد أبو الوليد الأزرقي مؤرخ مكة الأمر وضوحًا فقال: «وكانت الحُمْس تقول: لا تعظموا شيئا من الحِلّ، **ولا تجاوزوا الحرم في الحج**، فلا يهاب الناس حرمكم، ويرون ما تعظمون من الحِلّ كالحرم فقصروا عن مناسك الحج، والموقف من عرفة وهو من الحِلّ، فلم يكونوا يقفون به، ولا يفيضون منه، **وجعلوا موقفهم في طرف الحرم من نمرة بمفضى المأزمين يقفون به عشية عرفة، ويظلون به يوم عرفة في الأراك من نمرة**»[٣].

فظهر بوضوح أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وكذا جبير بن مطعم رضي الله عنه ومن معهم من جلّة التابعين، بل وقريشًا والعربَ، يطلقون مُسَمّى «مزدلفة» على كلّ هذه الأرض التي هي حرام إلى آخر أطراف الحرم مما يلي عرفات عند جبل نَمِرة الذي عليه أنصاب الحرم، فإذا طَفَلتِ الشمس للغروب أفاض سائر العرب من عرفاتٍ، وأفاض الحُمْس من أطراف مزدلفة التي هي أطراف الحرم وساروا معًا حتى يبلغوا جُبَيْلاً صغيراً في قلب مزدلفة، أما لو

---

(١) تاريخ اليعقوبي (١/ ٢٥٦).

(٢) انظر السيرة لابن هشام (١/ ٢٠٠).

(٣) أخبار مكة (١/ ٢٧١).

جعلنا مزدلفة هي ما عليه الحال الآن البعيدة عن أطراف الحرم مسافة كبيرة، وأن الحُمْس تقف يوم عرفة بها، فإذا أفاض العربُ من عرفات من أين تفيض الحُمْس؟ وإلى أين يذهبون؟! كان الواجب أن يكون كلامهم: فإذا أفاضت العربُ من عرفات، إنتظرتهم الحُمْس بمزدلفة حتى يأتوا إليهم.

وهذا ما وضحه الأزرقي رحمه الله فقال: «فإذا جاؤوا عَرَفة أقاموا بها يوم عَرَفَة، فتقف الحِلَّة على الموقف من عَرَفة عشية عَرَفة، وتقف الحُمْس على أنصاب الحرم من نَمِرة، فإذا دفع الناس من عَرَفة وأفاضوا، أفاضت الحُمْس من أنصاب الحرم، وأفاضت الحِلَّة من عَرَفة حتى يلتقوا بمزدلفة جميعًا»[1]، والمقصود يجتمعون جميعًا بقلب مزدلفة مما يلي منى.

فثبت المقصود وهو أن مزدلفة ممتدة امتداد منطقة الحرم إلى نهايته مما يلي عرفات وهو جبل نمرة الذي عليه أنصاب الحرم. تأمل هذا تجده بحمد الله واضحًا.

---

(١) أخبار مكة (١/ ٢٨١-٢٨٢).

ثانياً: الآثار عن التابعين:

١ - الإمام أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رحمه الله:

عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: كان عمر بن عبد العزيز واقفاً بعرفة فناداه رجل: أين أُصلي المغرب ؟ فقال: أين أدركت من واديك هذا»[١].

ووجه الدلالة منه، هذا التعميم وهذا الفتح، فإذا جاز عرفة وعرنة، ودخل أرض الحرم، فأمامه هذا الوادي كله هو المشعر الحرام، ففي أي مكان نزل فصلى فهو فيه.

وهذا بناهُ أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز على فهمه للقرآن الكريم، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨] .

ومعلوم في لسان العرب أن الفاء للتعقيب السريع بدون تراخٍ، كما قال ابن مالك في الخلاصة:

والفـــاء للترتيـــب باتصـــالِ وثـــم للترتيـــب بانفصـــال[٢]

وحتى قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾: «فإنه تعالى لم يبيّن لنا في كتابه أن بين عرفة وبين المشعر الحرام فاصلاً من مشاعر الحج[٣].

ثم روى حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، ثم قال: «ففي هذا

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٢٦٢/ أثر ١٤٠٣١) وسنده صحيح .

(٢) انظر (٦٠) من هذا الكتاب.

(٣) كتاب أحكام القرآن، المجلد الثاني من الجزء الأول (١٤١).

الحديث، أن رسول الله ﷺ أفاض من عرفة إلى مزدلفة، وأنه بات بالمزدلفة حتى أصبح»[١].

فدل هذا على أن المزدلفة هي المشعر الحرام، وهي هذا الوادي كله من أرض الحرم كما أفتى بذلك أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

٢ - عروة بن الزبير رحمه الله:

عَنْ هِشَام بن عروة، أنَّ أَباه عروة بن الزبير «كَانَ إِذَا أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ إِنَّمَا يُصَلِّي فِي الشِّعْبِ الْأَيْسَرِ عَلَى الْجَبَلِ، وأَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ»[٢].

ووجه الدلالة منه كما في سابقه، فإنه بمجرد الإفاضة من عرفات، وخروجه منها ودخوله أرض الحرم ففي أيٍ من تلك الشعاب والجبال نزل وصلى فهو في المشعر الحرام، وأثر عروة بن الزبير هذا ترجم له مع آثار أخرى، الإمام الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف بهذه الترجمة: «مَنْ كان يجمع بين الصلاتين بجمع».

فهو إذن يصلي بمزدلفة لا خارجًا عنها.

ويأكد هذا من فعله ما أخرجه الإمام الطحاوي، من طريق حماد، عن هشام بن عروة: «أن أباه عروة بن الزبير قديمًا صلاّهما على الجبل، وربما صلاّهما بجمع، وربما صلاّهما بالشعب حيث صلاّهما جمع بينهما»[٣].

واعلم أن هذا الفعل من الإمام التابعي عروة بن الزبير رحمه الله، ليس بدعًا من العمل ولا مخالفة للسنة، فالقوم هم من نقل لنا هدي النبي ﷺ وسنته

---

(١) المصدر السابق (١٤٢).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٢٦٣/ أثر ١٤٠٤٧).

(٣) أحكام القرآن الكريم، المجلد الثاني من الجزء الأول (١٥٦).

في حجته المباركة، وإنما هم يفعلون ذلك لأنهم لا يرون أنهم خارجون عن المشعر الحرام، ولا ناءُون عن موضع المنزل من مزدلفة والمُقام.

ثم اعلم أن هذا من فعل عروة بن الزبير رحمه الله وقبله الإمام أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه، ليس شذوذاً، فإن هذا يفعله جمع من التابعين؛ بل وبعض الصحابة أيضاً، وما ذاك إلا لعلمهم أنهم في المشعر الحرام يصلون، وليتلقَّ الناس عنهم ويفهموا سعة الله تعالى لهذه الأمة في مناسكها ومشاعرها.

- عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه صلّى دون جمع بالأجبال[1].

والمراد دون مجتمع الناس وازدحامهم حول جبيل صغير من آخر مزدلفة.

- وعن أبي حَصِين قال: «رأيت سعيد بن جبير، ورجلاً من قريش بعد ما أفاض الإمام عشية عرفة، فقام سعيد بن جبير وأذن، وأمَّ القرشي بعد ما أفاض الإمام»[2].

وجاء مثل ذلك عن أبان بن عثمان بن عفان[3]، وسالم بن عبد الله ابن عمر[4]، وغيرهما وهما من أجلاّء التابعين.

ويتأكد هذا ويتضح بتقرير أمرين مهمين:

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٢٦١/ أثر ١٤٠٢٤).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٢٦١/ أثر ١٤٠٢٢)، وأبو حَصِين بفتح الحاء هو: عثمان بن عاصم الأسد الكوفي، ثقة ثبت، توفي سنة (١٢٨هـ)، تهذيب التهذيب (٤/ ٨٠).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٦١١/ أثر ١٤٠٢٦).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٢٦١/ أثر ١٤٠٢٨).

الأمر الأول: أن الصحابة والتابعين، كانوا ينكرون تجمع الناس وتضاغطهم على بعضهم في بقعة صغيرة في قلب المزدلفة حول جبيل صغير، مع وجود هذه المساحة الكبيرة من المشعر الحرام كما تقدم.

- أخرج الإمام الطبري رحمه الله عن إبراهيم قال: رأى عبد الله بن عمر الناس يزدحمون على الجُبَيْل بجمع، فقال: «أيها الناس، إن جَمْعًا كلها مشعر»[١].
- وأخرج الطحاوي في أحكام القرآن الكريم عن الإمام التابعي مجاهد رحمه الله: (في قوله تعالى: ﴿ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾، قال المزدلفة كلها)[٢].

الأمر الثاني: قرر علماء قواعد الأحكام وأصول الفقه هذه القاعدة.

«كل ما قارب الشيء وجاوره أخذ حكمه»[٣].

فإذا كان الناس يجتمعون ويتضاغطون جداً في هذه المسافة الضيقة من المشعر، عند هذا الجبل، فإن كل هذه الأرض قبلها وبعدها المتصلة بها التي هي حرم حرام مثلها، لا يفصلها عنها فاصل من وادٍ، أو نحوه، حكمها حكمها فهي مشعرٌ حرامٌ كلها.

لأجل ذلك نبَّه الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عليها بقوله: عَلَامَ يزدحم هؤلاء؟! كل ما ههنا مشعر، كما تقدم.

والموضع الوحيد الذي يُجْتَنَب ويُحْذَر منه هو ذلك الوادي الفاصل بين المزدلفة ومنى وهو وادي مُحَسِّر.

---

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٩٩).

(٢) أحكام القرآن الكريم (١٤٧٧).

(٣) ذكرها الإمام بدر الدين الزركشي في: المنثور في القواعد (٣/ ١٤٤)، ومحمد بن محمد المقريّ في كتاب: القواعد الحكمية (١/ ٣١٣).

فقال النبي ﷺ: «ارفعوا عن بطن مُحَسِّر».

وكما تقدم من كلام الصحابي عبد الله بن الزبير: «تعلمون أن عَرَفة كلها موقف إلا بطن عُرَنة، تعلمون أن مزدلفة كلها موقف إلا بطن مُحَسِّر».

فثبت بهذا المطلوب، والحمد لله رب العالمين.

٣- عطاء بن أبي رباح رحمه الله:

أ) عن حبيب بن أبي ثابت قال: «قيل لعطاء: يعني في الموقف بجَمْع، فقال: ما فوق بطن مُحَسِّر، قيل إلى قُزح؟ قال: وما وراء ذلك هو المشعر الحرام»[1].

ووجه الدلالة منه كما تقدم في كلام عمر بن عبد العزيز، وعروة بن الزبير هذا الفتح، بدون تحديد من هاهنا، وها هنا، من مُحَسّر الفاصل بين منى ومزدلفة، إلى ما فوق ذلك، فلما سُئِل أَيُنْتَهى إلى قُزح؟ فأجاب وما وراء ذلك وفوقه فهو المشعر الحرام، لأننا لم نخرج من الحرم ولا فَصَل الأرضَ الواحدةَ المتصلة بعضها ببعض فاصلٌ من واد معترض أو جبل حاجز، لا يفهم هذا الأثر إلا كذلك فهو على طريقة الآثار قبله ومنهجها.

ويأكد ذلك من كلام وفتوى الإمام عطاء رحمه الله، أنه كان يفتي، أنه حيثما صلى الحاج صلاة المغرب والعشاء بعد الإفاضة من عرفات، أجزأه، ولا حرج عليه، لأنه حقيقة في المشعر الحرام، ولا يلزم أن يصل إلى مجتمع الناس في آخر مزدلفة ليصلِّي.

فأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن جريج، عن عطاء أنه قيل له: «أرأيتَ

---

(١) أخرجه الفاكهي (٤/ ٣٢١/ ٢٧٠٤)، وسنده صحيح.

إن صلاّها -يعني المغرب- في الطريق؟ قال: لا بأس، قال: قلت: أرأيت إن صلّى المغرب في الطريق، والعشاء بجمع، قال: لا بأس»[١].

ولكن جاء عن الإمام عطاء بن أبي رباح ذكر تحديدٍ فالننظر فيه.

ب) فأخرج الطبري في تفسيره من طريق ابن أبي زائدة قال: أخبرنا داود، عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: أين المزدلفة؟ قال: إذا أفضت من مَأْزِمَي عرفة، فذلك إلى مُحَسِّر. قال: وليس المأزمان مَأزِما عرفة من المزدلفة، ولكن مفاضاهما، قال: قف بينهما إن شئت، وأحب إليَّ أن تقف دون قزح. هَلُمَّ إلينا من أجل طريق الناس»[٢].

هذا سند لا بأس به: ابن أبي زائدة هو زكريا، ثقة[٣].

وداود هو ابن عبد الرحمن العطار، ثقة أيضاً[٤].

- وأخرج الأثر أيضاً الفاكهي في تاريخ مكة، من طريق: سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال: حدثنا عبد المجيد بن أبي روّاد عن ابن جريج عن عطاء... فذكره[٥] ولكن بزيادة طويلة ليست في رواية الطبري السابقة.

---

(١) المصنف (٣/ ٢٦٢/ ١٤٠٣٠)، وسنده صحيح، ابن إدريس الراوي عن ابن جريج هو عبدالله بن إدريس الأودي الزعافري، قال عنه الإمام أحمد: كان نسيج وحده، وقال يحيى بن معين: ثقة في كل شيء، انظر التهذيب (٣/ ٩١).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٠/ ٣٨١٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ١٩٨).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١١٨).

(٥) تاريخ مكة (٤/ ٣١٦/ ٣٦٩٧).

سعيد بن عبد الرحمن المخزومي: وثَّقه النسائي وابن حبان[١].

وعبد المجيد بن أبي رواد الأزدي، ثقة، ليس به بأس[٢].

- وأخرجه الأزرقي في تاريخ مكة، من طريق مسلم بن خالد هو الزنجي عن ابن جريج كلفظه عند الفاكهي.
- وأخرجه الطحاوي في أحكام القرآن من طريق سفيان عن طلحة، عن عطاء قال: «ما بين مأزمي عرفة إلى بطن محسِّر المزدلفة منزلة لمن شاء»[٣].

فهذا الأثر الثاني للإمام التابعي عطاء رحمه الله حَدَّ فيه من مَأْزِمَيْ عرفة إلى مُحَسِّر.

فما هو مَأْزما عرفة، وأين هو من المشاعر ؟

بالنظر والتأمل والجمع والدراسة أسجل هذه النتائج عن مَأْزِمَيْ عرفة.

أولاً: المَأْزِمَان ليس المراد بهما جبلين أصلاً لا ما يسمى بالأخشبين ولا غيرهما.

وإنما المأزم في اللغة هو المضيق بين شيئين إما بين جبلين أو بين عدوتى وادٍ، وإنما تُثَنَّى لفظاً فقط لوقوعه بين شيئين وليسا مضيقين.

هذا هو الحق وهذا ما نص عليه علماء اللغة ودونك البيان:

في لسان العرب: «والمَأْزِم: المضيق مثل المأزل قاله الأصمعي وأنشد شاهداً لذلك قول أبي مَهْدِيَّة:

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٢٢).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٤٦٤).

(٣) أحكام القرآن الكريم (١٤٧٦).

هَـــذَا طريـــقٌ يَـــأْزِمُ المَآزِمـــا، وعِضَـــواتٌ تَمْشُـــق اللَّهازِمـــا

والمَأْزِم كل طريق بين جبلين.

ومنه قول ساعدة بن جُؤَيَّة الهُذلي:

ومُقـــامُهنّ، إذا حُبِسْـــنَ، بِمَـــأْزِمٍ ضَـيْقٍ أَلَـفَّ، وصَـدّهنّ الأَخشَـبُ

أقسم بالبدن التي حبسن بمأزم أي بمضيق.

والمَأْزِم: مضيق الوادي في حُزُوْنَة[1].

فثبت بهذا أن المأزم المضيق إما بين جبلين أو بين عدوتي وادٍ، فمضيق الوادي يسمى مأزم وربما تُثَنَّى لفظاً لمكان العدوتين فقيل: المأزمان.

وهذا كثير في كلام الفصحاء وأشعار الشعراء.

ومنه قول ابن عُمارة السُّلَمي:

سـقى مَـأْزِمَي فـجٍّ إلـى بئـر خالـد غـوادي نِصَـاعٍ فـالقرونِ إلـى عَمْـدِ[2]

وفي رواية ياقوت: سقى مَأْزِمَيْ فَخٍّ.

ومأزمَيْ فجّ وادٍ ضيق بديار بني سُليم بن منصور.

ومأزمَيْ فخ وادٍ بمكة ضيق أقطعه النبي ﷺ عُظَيْم بن الحارث المحاربي على ما ذُكر[3].

وبئر خالد لا أعلم ما هي.

وفي اللسان أيضاً: «ومنه سُمّي الموضع الذي بين المَشْعَر وعرفة مَأْزِمَيْن.

---

(١) لسان العرب لابن منظور (١٢/ ١٧-١٨).

(٢) الأغاني (١/ ٢٨٩).

(٣) معجم البلدان، مادة «نصاع».

قال الأصمعي: المَأزِم في سَنَد مضيقٌ بين جمع وعرفة»[١].

فهذا نص صاحب لسان العرب ونقله عن علامة العرب وديوان الأدب الإمام عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي: أن المَأْزِمَيْن إنما هو مضيق فاصل بين جَمْع وهي المزدلفة وبين وعرفة.

وقال المؤرخ والمحقق **محمود محمد شاكر** رحمه الله: «المأزمان : بين المشعر الحرام وعرفة، وهو شعب يفضي إلى بطن عُرنة وبه المسجد الذي يجمع فيه إمام الحجيج بين الصلاتين الظهر والعصر»[٢].

والشِّعْب: هو الموضع الخفيّ بين جبلين[٣]، هكذا في اللغة.

فهذا يعني أن المأزمين شعب ضيق للخارج من عرفات يفضي إلى وادي عرنة وعليه المسجد ولا مسجد هناك إلا مسجد عرفة أو مسجد نمرة الذي يُصلَّى فيه الظهر والعصر يوم عرفة.

وقال الإمام النووي رحمه الله: «السُّنة أن يسلك في ذهابه إلى مزدلفة على طريق المأزِمين: وهو بين العَلَمين اللذين هما حَدُّ الحرم من تلك الناحية والمأزم - بهمزة بعد الميم وكسر الزاي - هو الطريق بين الجبلين»[٤].

هذا كلام فصيح صريح من هذا الإمام أن المأزمين طريق بين جبلين وموضعه بين العلمين اللذين هما حَدّ الحرم.

فثبت أن مراد عطاء وغيره بالمأزمين إنما هو المضيق وهو مضيق على

---

(١) لسان العرب (١٢/ ١٧).

(٢) إمتاع الأسماع (١/ ٥٢٥) حاشية.

(٣) شرح غريب السيرة، لأبي ذرّ الخشني (١/ ٦٨).

(٤) المجموع شرح المهذب (٨/ ١٣٢).

الوادي الفاصل بين عرفات ومزدلفة وليس هو من مزدلفة كما أنه ليس من عرفات.

ثانيًا: إن في نص عطاء السابق إضافة المَأزِمين إلى عرفة «مَأْزِمَي عرفة» وهذه الإضافة لأن المأزمين متصلان بها فصح إضافته إليها ولا متصل بعرفة إلا الوادي وادي عرنة والشعاب متصلة به، لذلك نبه النبي ﷺ الناس ليرفعوا عن بطن عرنة لشدة قربه ولصوقه بعرفة فقد يظن الظان أنه منها.

ثالثًا: مما يؤكد ذلك أنه لو كان المراد بالمَأْزِمَين الجبلين المسميين بالأخشبين لكان الأجدر تسميتهما «بمَأْزِمَي مزدلفة» لا مَأْزِمَي عرفة ذلك لبعدهما عن عرفة والتصاقهما جداً بالمزدلفة، بل إن طرفيهما الغربيين داخل مزدلفة حسب الحدود الحالية.

رابعًا: إن جعل المأزمين هما الجبلان المسميان بالأخشبين وأن حدود مزدلفة تبدأ من مفضاهما وطرفيهما غربًا سيحرم الحجيج من مسافة كبيرة جداً هي من المشعر الحرام قطعًا كما مر وهي مسافة تقدر اليوم بنحو سبعة كيلو متر في بعض الجهات، تبقى هذه المساحة الكبيرة مهدرة ميتة هكذا بلا حجة ولا برهان.

والأشهر في تسمية الأخشبين أنهما جبلا مكة المشهوران: وهما أبو قُبَيْس وقعيقعان، قال الصغاني: هو الجبل الأحمر الذي يشرف على قعيقعان، ووهم من قال هو: ثور كالكرماني[1].

خامسًا: ومما يؤكد هذا أن في النص الأول للإمام عطاء حَدَّ مزدلفة من

---

(١) فتح الباري (٦/ ٣١٦).

الغرب إلى الشرق فحدها من فوق وادي مُحَسِّر غربًا واتجه شرقًا «فقال له القائل: إلى قُزَح، فقال: وما وراء ذلك هو المشعر الحرام».

فشرقًا تستمر المزدلفة ما دام أننا في الحرم إلى تلك الشعاب على طرف الحرم المتصلة بالوادي الفاصل بين عرفة، وبين المشعر الحرام. والله أعلم.

سادسًا: في أخبار مكة لأبي الوليد الأزرقي عدة نصوص مهمة يمكن من خلالها تحديد دقيق لموضع المَأْزمين -مَأْزِمَيْ عرفة- فسأنقلها ونحرر المراد منها:

- قال الأزرقي: «**وجعلوا موقفهم -أي المشركون - في طرف الحرم من نَمرة بمفضى المَأْزِمَيْن، يقفون به عشيّة عَرَفة، ويظلون به يوم عرفة**»[(١)].

واضح من كلامه دون مجادلة، أن مَفْضى المأزمين يقع في طرف الحرم من أرض نَمِرَة والإمام عطاء يقول في نصه السابق: إن مزدلفة تبدأ من مفضى المَأْزِمَين -مأزمي عرفة- إلى مُحَسِّر. وقد عرفنا تحديداً أن مفضى المَأْزِمَين يقع في طرف الحرم من أرض نمرة. كما أفاده كلام الأزرقي.

- قال الأزرقي: «**ومن نَمِرَة وهو الجبل الذي عليه أنصاب الحرم على يمينك إذا خرجت من مَأْزِمَيْ عرفة تريد الموقف إلى مسجد عرفة....**»[(٢)].

وهو كسابقه أن موضع هذا المضيق الذي هو مَأْزِمَي عرفة في نَمرة قريب من أنصاب الحرم.

- قال الأزرقي ناقلاً عن جده[(٣)] هذا النص المهم: «سألت جدي عن الشعب

---

(١) أخبار مكة (١/ ٢٧١).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٧٩٤).

(٣) جَدُّه: هو الإمام المُحَدِّث الثقة، أبو محمد أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق ينتهي نسبه إلى الحارث بن أبي شمر الغساني، روى عن الأئمة: مالك وابن عيينة =

الذي، بال فيه رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة، حين أفاض من عرفة، فقال: هو الشعب الكبير، **الَّذِي بَيْنَ مَأْزِمَيْ عرفة على يسار المقبل من عرفة يريد المزدلفة في أقصى المَأْزِم مما يلي نَمِرَة، وبين يَدَيْ هذا الشعب، المِيْلُ، ومن هذا المِيْلِ إلى سقاية زُبيدة التي في أول المزدلفة، مثل الميل عندها دونها إلى مزدلفة قليلاً**، وفي أقصى هذا الشعب، صخرة كبيرة، وهي الصخرة التي لم أزل أسمع من أدركت من أهل العلم يزعم أن النبي ﷺ بال خلفها، استتر بها، ثم لم تزل أئمة الحج تدخل هذا الشعب، فتبول فيه، وتتوضأ إلى اليوم «[1].

هذا نص في غاية الأهمية، نظراً أولاً: لِقِدَمِهِ من الإمام، أحمد بن محمد الأزرقي جد أبي الوليد صاحب، تاريخ مكة.

ونظراً ثانياً: لإمامته وثقته ولُقِيِّهِ أهل العلم الكبار من القدماء كسفيان ومالك والشافعي ونظرائهم.

ونظراً ثالثاً: لكونه مَكِّي الولادة والحياة والوفاة.

فهذا النص المهم وثيقة علمية، جغرافية عظيمة، وقد تكون أقدم وأوثق وثيقة، حدّدت بشكل دقيق الشعب الذي بال فيه رسول الله ﷺ، وحدّدت المَأْزِمَين بشكل واضح دقيق.

ونستفيد منه ما يلي:

أ) انظر كيف جعل الشعب الذي بال فيه رسول الله ﷺ، **بين مَأْزِمَيْ عرفة وبين**

= والشافعي، وكان أحد أوصياء الإمام الشافعي، كما أنه من شيوخ الإمام البخاري في الصحيح، ثقة كثير الحديث، توفي سنة (٢١٢هـ) في قول السمعاني، انظر: تهذيب التهذيب (١/ ١١٧).

(١) أخبار مكة (٢/ ٨١٠-٨١١).

عرفة للخارج من عرفة، يريد المزدلفة.

ب) **ثم انظر كيف جعل المِيْل في أقصى المَأْزِم للمقبل من عرفة يريد مزدلفة ثم أكد ذلك بكونه يلي جبل نَمِرة. وأمامه بين يديه تماماً المِيْل.**

ج) ثم انظر كيف جعل سقاية زبيدة في أول المزدلفة.

وهذه السقاية ظاهرة معالمها إلى اليوم، وهي واضحة للخارج من عرفات بعد الوادي وادي عرنة. فَثَمَّ أول المزدلفة تماماً.

د) ثم انظر كيف جعل المسافة من المِيْل الذي بين يَدَيْ الشعب شعب المبال، وبين سقاية زبيدة التي وصفها بأنها أول المزدلفة مثل المسافة بين المِيْل الذي عند السقاية إلى أول مزدلفة.

فكل هذا من النص السابق للإمام أبي محمد الأزرقي يدل كل ذي بصيرة أن مَأْزِمَيْ عرفة خارج الحرم على طرفه مما يلي جبل نَمِرة عند الأميال وفيه وإليه شعب المبال وبعده قريب منه أول مزدلفة . هذا واضح جداً.

- وزاد الأزرقي الحفيد، الأمر وضوحاً بشأن هذا الشعب وموضعه فقال: «**وموضع الميل الثامن في حد الجبل دون مَأْزِمَيْ عَرَفة، وهو بحيال سقاية زبيدة، والطريق بينه وبين سقاية زبيدة، وهو على يمينك وأنت متوجه إلى عرفات**»[1].
- وقال الأزرقي أيضاً: «**وموضع الميل التاسع بين مَأْزِمَيْ عرفة بفم الشعب الذي يقال له شعب المبال، الذي بال فيه رسول الله ﷺ حين دفع من عرفة ليلة مزدلفة، وهذا الميل بحيال سقاية شعب السُّقْيَا**»[2].

---

(١) أخبار مكة (٢/ ٧٩٦).

(٢) المصدر السابق.

فهذا يوضح موضع الشعب شعب المبال، وأنه خارج عن حدّ الحرم وخارج أيضاً عن عرفة، وهو بالقرب من مَأْزِمَيْ عرفة بحيال السقاية سقاية زبيدة التي نص الأزرقي الجدّ أنها في أول مزدلفة كما سبق النقل عنه.

- وقال الأزرقي أيضاً: «البئر التي نَثَلَتْ «خالصة مولاة الخيزران» **بالسُّقْيا في المسيل الذي يفرع بين مَأْزِمَيْ عرفة، ومسجد إبراهيم**»[1].

وهذا أيضاً يوضح، أن مَأْزِمَيْ عرفة هناك على المسيل الفارق بين المَأْزِمَيْن، وبين مسجد إبراهيم الذي بعرفة في أولها.

- قال الأزرقي أيضاً: «**بئر السقيا عند المَأْزِمَيْن - مَأْزِمَيْ عرفة - عملها ابن الزبير**»[2].
- وقال أيضاً: «السُّقْيا: [المسيل] **الذي يَفْرَع بين مَأْزِمَيْ عرفة في نَمِرة، وعلى مسجد إبراهيم خليل الرحمن، وهو الشعب الذي على يمين المقبل من عرفة إلى منى، وفي هذا الشعب بئر عظيمة، كان ابن الزبير عملها وعمل عندها بستاناً...** »[3].

فهذه النصوص الواضحة من مؤرخ مكة، العالم الثقة، أبي الوليد الأزرقي كلها تتحدث بوضوح عن موضع مَأْزِمَي عرفة، على أنه هناك عند نَمِرة بين المسيل -الوادي- وحدّ الحرم، بالقرب من سقاية زبيدة وبئر ابن الزبير، وعنده شعب المبال.

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٨٤٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٨٥٠).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٩٣٦).

فلو زعمنا أن مَأْزِمَيْ عرفة إنما هو في هذا الموضع الذي وضعت عنده حدود ولوحات بداية مزدلفة كما هي عليه الآن، لنقلنا مَأْزِمَيْ عرفة من موضعه السابق ذكره وأخرناه مسافة تصل إلى نحو سبعة كيلو متر، وهذا مما يوضح خطأ هذا الفهم، والله أعلم.

سابعًا: لم يذكر أحد لا من الصحابة ولا من التابعين المَأْزِمَيْن في حدّ المزدلفة سوى عطاء بن أبي رباح وعنه تَلَقّى الفقهاء هذا التحديد.

والأثر الذي رُوِي عن ابن عباس في ذكر المأزمين ضعيف جداً، وهو أثر أخرجه الفاكهي في أخبار مكة[1]، وفي سنده رجل متروك الحديث وضاع[2] فلا يلتفت إليه.

فينبغي إذاً حمل كلام عطاء على ما دلت عليه اللغة وما ذكره الصحابة من حدِّ المزدلفة كما مر، وعلى ما ذكره بوضوح ودِقَّة، الأزرقيُّ الجدُّ، والأزرقيُّ الحفيدُ.

ثامنًا: ذكر بعض من ذكر حَجة رسول الله ﷺ «أن النبي ﷺ لما دخل عرفة قادمًا من منى دخلها من طريق ضبٍّ. ولما خرج من عرفة في الإفاضة إلى مزدلفة سلك طريق المَأْزِمَين»[3].

وهذا لم أجد له حديثًا لا مرفوعًا ولا موقوفًا لا بسند صحيح ولا حتى بسند ضعيف.

---

(١) أخبار مكة (٤/ ٣١١)، وكذا الواقدي في مغازيه (٣/ ١١٠٧).

(٢) اسمه أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة القرشي العامري المدني. انظر التهذيب (٦/ ٢٩٤).

(٣) انظر كتاب الأم للإمام الشافعي (٢/ ٣١٥)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٦/ ١٣٣ - ١٣٤)، وزاد المعاد لابن القيم (٢/ ٢٤٦).

وكل ما نُقِل في هذا المعنى ما أخرجه الفاكهي[١] والأزرقي[٢] عن ابن جريج قال: «سلك عطاء بن أبي رباح طريق ضب. فقيل له في ذلك فقال: لا بأس إنما هي طريق».

حتى أن الأزرقي قال: «وقد ذكروا أن النبي ﷺ سلكها حين غدا من منى إلى عَرَفة روى ذلك بعض المكيين[٣]»، ثم روى أثر عطاء السابق، وليس فيه ذكر النبي ﷺ مطلقاً.

فالذي سلك طريق ضب هو عطاء التابعي، وليس محمداً النبي ﷺ، ولم يرفعه عطاء إلى النبي ﷺ بل لما سُئل عن سلوكه هذا الطريق ؟ بين أنه إنما سلكه لأنه مجرد طريق لا غير.

وعن عبد الملك ابن جريج، عن سعيد بن جبير: أنه لم يَرَ بأساً، إذا أقبل من عرفات أن يأخذ غير طريق منى شمالاً ويميناً[٤].

وعن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح: أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ غير طريق منى إذا أفاض من عرفات، يعني طريق ضبّ[٥].

والله تعالى أعلم.

---

(١) أخبار مكة (٤/ ٣٢٥).

(٢) أخبار مكة (٢/ ٨٠٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٨٠٢).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٢١٧).

(٥) المصدر السابق.

إشكالان وجوابهما:

قد يقول قائل: لكن يشكل على ما تقدم تحريره حديثان صحيحان ثابتان في الصحيحين.

أحدهما: حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه : أن النبي ﷺ حين أفاض من عرفة مال إلى الشعب الأيسر فبال ثم توضأ وضوءاً خفيفاً. فقال له أسامة: الصلاة، فقال: «**الصَّلاَةُ أَمَامَكَ**» أخرجه البخاري.

والحديث الثاني: حديث جابر بن عبد الله الطويل في سياق حجة رسول الله ﷺ وفيه: «**وَدَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الزِّمَامَ... كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْحِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا، حَتَّى تَصْعَدَ، حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ**» أخرجه مسلم.

فأقول للجواب والتوضيح وبالله تعالى التوفيق:

أما حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما فالجواب عنه من وجوه:

الوجه الأول:

أخرج الإمام البخاري حديث أسامة في الجامع الصحيح[1]، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن موسى بن عقبة الأموي عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد.

وهذا سند جليل مسلسل برواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض، وهم يحيى وموسى وكريب.

قال الحافظ ابن حجر: (يحيى بن سعيد هو الأنصاري وروايته عن موسى

---

(١) برقم (١٦٦٧).

بن عقبة من رواية الأقران لأنهما تابعيان صغيران وقد حمله موسى عن كريب فصار في الإسناد ثلاثة من التابعين)[١].

الوجه الثاني:

أن لفظ الحديث: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَين أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ مَالَ إِلَى الشِّعْبِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ**»[٢] وفي لفظ: «**فَنَزَلَ الشِّعْبَ، فَبَالَ**»[٣].

ولفظة: «حِين» في هذا الموضع هي أرجح الروايات وأولاها وهي رواية أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي التي يرويها عن شيخه مُسْنِد الوقت أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي البوشنجي عن أبي عبد الله بن أحمد بن حَمَّويه السرخسي عن المحدث الثقة أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْرِي عن الإمام محمد بن إسماعيل البخاري[٤].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «في رواية أبي الوقت «حين» وهي أولى؛ لأن حين ظرف زمان، وحيث ظرف مكان»[٥].

وقد نص أئمة اللغة الكبار على الفرق بين «حيث» و «حين».

في اللسان: «قال الأصمعي: ومما تخطئ فيه العامة والخاصة باب حين وحيث، غلط فيه العلماء مثل أبي عبيدة وسيبويه. قال أبو حاتم: رأيت في كتاب سيبويه أشياء كثيرة يجعل: حين، حيث، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه، قال

---

(١) فتح الباري (٧/ ٣٢٧).

(٢) برقم (١٦٦٧).

(٣) برقم (١٦٧٢).

(٤) انظر نُسخ وروايات الجامع الصحيح. جمع وإعداد مؤلف هذه الرسالة.

(٥) فتح الباري (٧/ ٣٢٧).

أبو حاتم: واعلم أن حين، وحيث ظرفان، فحين ظرف من الزمان، وحيث ظرف من المكان، ولكل واحد منهما حدٌّ لا يتجاوزه»[1].

وكذلك هما في القرآن العظيم.

فإن كلمة «حيث» جاءت في القرآن في مواضع كثيرة جداً وهي فيها جميعاً تدل على الظرفية المكانية.

كقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة:١٤٤].

وقوله تعالى: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة:١٩١].

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾[البقرة:١٩٩].

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:٥٦].

وغيرها كثير.

وكذلك كلمة «حين» جاءت في القرآن العظيم في مواضع كثيرة جداً وهي فيها جميعاً تدل على الظرفية الزمانية.

كقوله تعالى: ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة:٣٦].

وقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس:٩٨].

وقوله تعالى: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم:٢٥].

وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم:١٧].

وغيرها كثير.

---

(١) لسان العرب (٢/ ١٤١) و (١٣/ ١٣٥).

وفي اللسان أيضاً: «وحان حينه أي قرب وقته.... وتقول: ائتني حين مقدم الحاج، وتقول: أتيتك حين خرج الحاج أي في ذلك الوقت، فهذا ظرف من الزمان... وحان الشيء: قرب. وحانت الصلاة: دنت.

واعلم أنه يحسن في موضع حين: لما، وإذ، وإذا، ووقت، ويوم، وساعة، ومتى. تقول: رأيتك لما جئت، وحين جئت. وإذ جئت، وساعة جئت.....»[1].

فيكون المعنى: أن النبي ﷺ ساعةَ أفاض من عرفة مال إلى الشعب فبال وتوضأ. أو أن النبي ﷺ، وقت أفاض من عرفة مال إلى الشعب هذا مدلول هذا الحديث، وهو كلام عربي فصيح، فدل بوضوح على أنه بمجرد ما أفاض دخل الشعب فبال فيه وتوضأ. فدل على أنه شعب قريب جداً من عرفة. ولو كان المعنى أنه ﷺ أفاض وسار براحلته، وصعد وهبط وقطع مسافة طويلة حتى انتهى إلى شعبٍ في نهاية الجبلين المسميين بالأخشبين. لتعارض هذا مع لفظة «حين» الثابتة في هذا الحديث الصحيح. فثبت المقصود. فخذ النص الصحيح، بلسان عربي فصيح، من هذا الجامع الصحيح، ودَعِ الافتراضات والاحتمالات.

الوجه الثالث:

من دقيق فهم الإمام البخاري رحمه الله: أنه عقد هذه الترجمة فقال: «باب النزول بين عرفة وجمع»[2].

ثم صَدَّر هذا الباب بحديث أسامة السابق ذكره: «أن النبي ﷺ حين أفاض من عَرَفة مال إلى الشعب...».

---

(١) اللسان (٢/ ١٤١) و (١٣/ ١٣٥).

(٢) فتح الباري (٧/ ٣٢٣).

ثم بعده أخرج حديث نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يفعل ذلك.

ثم بعده أخرج حديث أسامة أيضًا من طريق محمد بن أبي حرملة عن كريب عن أسامة ولفظه: «**رَدِفْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الشِّعْبَ الأَيْسَرَ، الَّذِي دُونَ المُزْدَلِفَةِ، أَنَاخَ، فَبَالَ...**» الحديث.

وهذا يُسمى بالدليل المُرَكَّب.

فدل اللفظ الأول الذي صَدَّر به الباب وهو قوله: «**أنه حَيْن أَفَاضَ مَالَ إِلَى الشِّعْبِ**» على سرعة نزوله الشعب بعد الإفاضة.

ودل اللفظ الثاني وهو قوله: « **الَّذِي دُونَ المُزْدَلِفَةِ**» على أن الشعب دون مزدلفة بينها وبين عرفة.

فيتركب من هذا أن لا مسافة طويلة بين المشعرين كما هو واضح من ألفاظ هذا الحديث.

وقد تقدم النقل الواضح الصريح للتحديد الواضح الدقيق لموضع هذا الشعب الذي بال فيه رسول الله ﷺ، من كلام الإمام الأزرقي الجدّ، ومن كلام الأزرقي الحفيد بما لا مزيد عليه، فراجعه.

الوجه الرابع:

ومما يؤكد ما تقدم. ويؤيد لفظة: «**أنه حِيْن أَفَاضَ مَالَ إِلَى الشِّعْبِ**» وأنها تدل على سرعة نزوله الشعب بعد الإفاضة مباشرة ما جاء في لفظ رواية الإمام مالك بن أنس عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: «**دَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، فَنَزَلَ الشِّعْبَ، فَبَالَ...**» الحديث[1].

---

(١) صحيح البخاري رقم (١٦٧٢).

فإنه من المعلوم لغة أن الفاء للتعقيب السريع بدون تراخٍ.

كما قال جمال الدين ابن مالك في الخلاصة وهي الألفية:

والفـــاء للترتيـــب باتصـــال وثـــمّ للترتيـــب بانفصـــالِ

وقال ابن عقيل الشارح: «أي تدل الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به نحو: «جاء زيدٌ فعمروٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾»[1].

فتوافق وتؤيد هذه الروايةُ الروايةَ السابقة التي فيها لفظة: حين أفاض. والله أعلم.

الوجه الخامس:

إن من سنة النبي ﷺ: أنه لا يدخل مكة إلا متطهراً؛ بل ربما اغتسل لأجل ذلك.

قال الإمام البخاري رحمه الله: (باب الاغتسال عند دخول مكة).

وأخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ لما قدم من المدينة نزل بذي طوى وبات، فلما أصبح اغتسل ودخل مكة، وكان ابن عمر يفعله»[2].

وقال الإمام الترمذي رحمه الله: (باب الاغتسال لدخول مكة) وأخرج حديث ابن عمر السابق.

ثم قال الترمذي بعده: «وبه يقول الشافعي يستحب الاغتسال لدخول مكة»[3].

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٢٧).

(٢) فتح الباري (٧/ ٢٢١) حديث رقم (١٥٧٣).

(٣) سنن الترمذي (٣/ ١٩٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إن النبي ﷺ كان يغتسل عند دخول مكة) [١].

وقال الإمام البغوي رحمه الله: (الاغتسال سنة لدخول مكة) [٢].

فكذلك هنا فلما خرج النبي ﷺ من مكة أرض الحرم إلى عرفة وهي من الحلّ لأجل الوقفة، ونفر بعد ذلك وأراد دخول أرض الحرم مرة أخرى، واحتاج إلى قضاء حاجته، عدل إلى هذا الشعب بين عرفة والمشعر الحرام. وهو شعب على الوادي، خُلّةٌ بين الحل والحرم فنزل به وبال وتوضأ وضوءاً خفيفاً لأنه لا يريد الصلاة الآن فيكون وضوءاً -والله أعلم- لأجل دخول مكة «أرض الحرم» متطهراً وليستصحب الطهارة لأنه في حال ذكر وتلبية وتكبير. قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله[٣]، فلما أراد الصلاة أسبغ الوضوء بعد.

الوجه السادس:

وعليه، فلا يشكل علينا قوله ﷺ: «الصلاة أمامك»، فإن معناه يكون الصلاة التي سيجمع فيها بالناس، في موضع مجتمعهم، وهذا ما فهمه الإمام أبو جعفر الطحاوي فقال: (فكان معنى قوله: «المصلى أمامك»، أي أن المصلَّى الذي أجمع فيه بالناس المغرب والعشاء أمامك) [٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٢٠).

(٢) شرح السنة (٧/ ٩٧).

(٣) فتح الباري (٧/ ٣٢٥)، وانظر: شرح السنة للبغوي (٧/ ١٦٨).

(٤) أحكام القرآن الكريم، المجلد الثاني من الجزء الأول (١٥٥).

الوجه السابع:

جاء في بعض كتب السيرة أن هذا الشعب يقال له: شعب الأذاخر وأنه قريب من عرفة على يسار الخارج منها يفضي إلى بطن عرنة[١].

وأما حديث جابر رضي الله عنه فالجواب عنه من وجوه:

الوجه الأول:

حديث جابر بطوله أخرجه الإمام مسلم رحمه الله دون البخاري من طريق جعفر بن محمد -الصادق- عن أبيه محمد بن علي -الباقر- عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما[٢].

ولم يخرجه البخاري بهذا السياق وإنما أخرج منه قِطَعًا.

فأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر، في إهلال علي بن أبي طالب كإهلال النبي ﷺ[٣].

وأخرج منه قطعة في أمر النبي ﷺ لمن لم يسق الهدي من أصحابه بجعلها عمرة. من طريق حبيب المعلم عن عطاء عن جابر[٤].

---

(١) انظر: كتاب إمتاع الأسماع للمقريزي (١/ ٥٢٥)، وكتاب سبل الهدي والرشاد في سيرة خير العباد لمحمد بن يوسف الصالحي (٨/ ٤٧٢)، وفي غيرها أن أذاخر شعب آخر هو الذي دخل منه النبي ﷺ مكة عام الفتح. انظر أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٩٤٣)، وقد يكون اسم لمكانين، والله أعلم.

(٢) صحيح مسلم (٣/ رقم ١٢١٨).

(٣) صحيح البخاري برقم (١٥٥٧).

(٤) برقم (١٦٥١) و (١٧٨٥).

وأخرج منه قطعة عن طريق أبي شهاب الحناط وهو موسى بن نافع عن عطاء عن جابر(١).

وأخرج منه قطعة أيضاً من طريق مجاهد عن جابر مختصراً(٢).

الوجه الثاني:

لا يوجد في حديث جابر ذكر صفة دفع النبي ﷺ من عرفة إلى مزدلفة إلا هذه القطعة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عند مسلم: «**وَدَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الزِّمَامَ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى «أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ» كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْحِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا، حَتَّى تَصْعَدَ، حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ**».

فلا يوجد فيه أي ذكر لدخول النبي ﷺ الشعب الأيسر وقضائه حاجته ووضوءه.

الوجه الثالث:

قوله في الحديث: «**كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْحِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا، حَتَّى تَصْعَدَ**».

الحِبَال بالحاء المهملة والباء الموحدة، جمع حَبْلٍ. وهي: كثبان الرمل المجتمعة الممتدة، التي يمكن للمشاة والإبل صعودها وتخطيها.

وإليك تفسير أهل اللغة والغريب والحديث لها.

---

(١) برقم (١٥٦٨) وليس لأبي شهاب الحناط في صحيح البخاري سوى هذا الحديث..

(٢) برقم (١٥٧٠).

في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: «والحبل: الرمل الطويل الضخم»[١].

وفي لسان العرب: «ويقال للرمل يستطيل حَبْلٌ. والحبل الرمل المستطيل شُبِّه بالحبل. والحبل من الرمل: المجتمع الكثير العالي. والحبل: رمل يستطيل ويمتد...الحبل: المستطيل من الرمل، وقيل الضخم منه. وجمعه حبال، وقيل الحبال في الرمل، والجبال في غير الرمل، ومنه حديث بدر: «صعدنا على حبل» أي قطعة من الرمل ضخمة ممتدة، وفي حديثٍ: «جعل حبل المشاة بين يديه، أي طريقهم الذي يسلكونه في الرمل»[٢].

ومنه حديث عروة بن مُضَرِّس بن أوس بن حارثة بن لامٍ الطائي رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ بالمزدلفة...وفيه: «**وَاللهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ حَبلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟**»[٣].

قال الإمام الترمذي رحمه الله: (قوله: ما تركت من حَبْل إلا وقفت عليه. إذا كان من رملٍ يقال له حبل، وإذا كان من حجارة يقال له جبل)[٤].

وهذا هو المناسب لسير النبي ﷺ وصعوده بناقته وهبوطه فهل يعقل أن يعمد النبي ﷺ بناقته إلى صعود الجبال الوعرة ويترك الشعاب السهلة المنبسطة، والتي تتخللها تلك الكثبان الرملية المستطيلة ؟ هذا غير معقول، ولا طاقة للناقة بصعود الجبال أصلاً.

---

(١) معجم العين (٣/ ٢٣٦).

(٢) لسان العرب (١١/ ١٣٧-١٣٨).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٥)، وأبو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٣/ ٢٣٠).

(٤) سنن الترمذي (٣/ ٢٣٠).

الوجه الرابع:

لا يلزم، بل ولا يظهر أن يكون النبي ﷺ سار من موضع وقوفه بعرفة حيال الصخرات بقلب عرفة، فلما وصل أول حد مزدلفة نزل، وصلَّى، وبات، بل الذي يظهر أنه سار من موضع نزوله بقلب عرفة حيال الصخرات، ودخل مزدلفة واستمر سائراً بها، لأنه يطلب مكاناً معيناً سهلاً صالحاً للنزول أقرب إلى منى، ليكون أسهل وأرفق لخروجه صباحاً من مزدلفة إلى منى.

يؤكد هذا المعنى لغة وعقلاً ما قاله الإمام أبو عبيد القاسم بن سلاَّم في كتابه الإيمان: (ولو أن قوماً أُمِرُوا بدخول دار، فدخلها أحدهم، فلما تعتب الباب أقام مكانه، وجاوزه الآخر بخطوات، ومضى الثالث إلى وسطها، قيل لهم جميعا داخلون، وبعضهم فيها أكثر مدخلا من بعض، فهذا الكلام المعقول عند العرب السائر فيهم)[1].

فلو فرضنا أن عرض مزدلفة من أولها إلى آخرها، سبعة كيلو مترات، فلو أن شخصاً بمجرد ما دخلها نزل وجلس في أول حدَّها لصح عقلاً ولغةً أن يقال عنه: إنه أتى مزدلفة ونزل بها، ولو دخلها آخر، واستمر سائراً بها، قاطعاً لها إلى قبيل نهايتها بقليل، فنزل وجلس، لصح أيضاً عقلاً ولغةً أن يقال عنه: إنه أتى مزدلفة ونزل بها ولو كان سار مسافةً أطول من الأول بكثير. تأمل هذا تجده واضحاً، وهذا يتضح بالوجه الذي بعده فانظره !!

الوجه الخامس:

إنه لا يتم استدلال أحد بهذا الحديث على ما يريد تقريره من أن مزدلفة

---

(١) كتاب الإيمان (٢٧).

حدودها بعيدة جداً عن عرفة وأن المسافة التي قطعها النبي ﷺ إلى موضع نزوله بمزدلفة هي فاصل من الأرض بين عرفة ومزدلفة، لا من عرفة ولا من مزدلفة لا يتم استدلال أحد بهذا إلا إذا التزم أن الموضع الذي نزل به النبي ﷺ هو أول حد مزدلفة من جهة الشرق، وأن من موضع نزوله بمزدلفة إلى عرفة ليس من مزدلفة بل فاصل من الأرض ما لا معني له ولا وظيفة، فهل يلتزم أحد بذلك ؟!.

أكبر ظني أنه لا يلتزم ذلك، لأمور:

الأمر الأول: أن ذلك ربما ما خطر على بال أحد أن يجعل موضع نزول النبي ﷺ أول حد مزدلفة من جهة الشرق.

الأمر الثاني: أنه لم يذكر أحد قط أن موضع نزوله ﷺ هو أول حد مزدلفة من جهة الشرق.

الأمر الثالث: أنه ﷺ نبَّه أن كل ما أمامه وخلفه، وما عن يمينه وشماله من الأرض هو مزدلفة وصالح للوقوف بها. فقال - عليه الصلاة والسلام - : «**وَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**»(١).

الأمر الرابع: أنه عليه الصلاة والسلام ولقرب منزله من منى نَبَّه إلى الارتفاع عن وادي مُحَسِّر الذي يفصله عن منى، وقال عليه الصلاة والسلام: «**وارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسِّرٍ**»(٢).

هذا ما جرى هنا توضيحه، لأني رأيت بعض الباحثين، خلطوا في فهم هذه

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٢) مضى تخريجه.

الأحاديث فمنهم من فسَّر الحِبال بالحاء، بالجبال بالجيم مخالفاً لأهل اللغة، والحديث في الفهم والمقال

ومنهم من جعل الشعب الذي بال فيه النبي ﷺ في قلب مزدلفة هكذا من عنده ضرباً من الخيال. فجرى البحث السابق توضيحاً للحال. والله هو الكبير المتعال.

خُذ مَا تَرَاهُ ودع شَيْئا سَمِعت بِهِ ... فِي طلعة الشَّمْس مَا يُغْنِيك عَن زحل

ثالثاً: أقوال العلماء والفقهاء رحمهم الله:

وهي بحمد الله كثيرة تدل على المقصود، وسأنقل في هذا البحث ما تيسر منها:

١- **قال الإمام المفسر أبو جعفر محمد بن جرير الطبري رحمه الله:**

»فأما المشعر فإنه: ما بين جبلي المزدلفة من مأزمي عرفة إلى محسر وليس مأزما عرفة من المشعر«[١].

وقد بينا لك المراد بالمأزمين قبلُ.

٢- **قال الإمام الفقيه المحقق، أبو عمرو، عثمان ابن الصلاح الشهرزوري الشافعي رحمه الله:** «ثم يسلك لمزدلفة، طريق المَأْزِمَيْن، **وهو ما بين العَلَمَيْن اللّذَيْن هما في حَدِّ الحَرَم، من تلك الجهة، والمَأْزِم معناه المضيق بين جبلين، وحَدُّ المزدلفة: من مَأْزِمَيْ عرفة المذكورين** إلى قرن مُحَسِّر يمينًا وشمالاً من تلك المواطن، القوابل، والظواهر والشعاب والجبال، كلها وليس المَأْزِمان ولا وادي مُحَسِّر من المزدلفة»[٢].

فتأمل قوله في تحديد المَأْزِمَيْن: أنهما ما بين العَلَمَيْن اللذين هما حَدَّ الحرم فهو قد بين موضعهما، وأن مزدلفة تبدأ من المَأْزِمين المذكورين، ثَمَّ وهذا واضح من كلامه.

٣- **قال الإمام الفقيه أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قُدامة المقدسي رحمه الله:**

«وللمزدلفة ثلاثة أسماء: مزدلفة والمشعر وجمع. وحدُّها من مَأْزِمي

---

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٩٩).

(٢) صلة الناسك في صفة المناسك، مخطوط (٤٣، أ).

عرفة إلى قرن مُحَسِّر وما على يمين ذلك وشماله من الشعاب ففي أي موضع وقف منها أجزأه...وليس وادي مُحَسِّر من مزدلفة»[١].

فكل الشعاب والوِهاد والجبال من مَأْزِمي عرفة إلى محسر طولاً وعرضاً كلها مزدلفة صالحة للوقوف بها ولم ير الفقيه أبو محمد من مكان يستثنى إلا بطن مُحَسِّر - وهو وادٍ صغير جداً وضيق جداً - ولو كانت هذه المسافة الشاسعة من عرفة إلى حدود مزدلفة الموضوعة اليوم ليست من مزدلفة كانت أولى بالتنبيه عليها من وادي محسر الضيق جداً.

٤- قال الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي رحمه الله:

«والمزدلفة عند العلماء مما يلي عرفة إلى أن يأتي وادي مُحَسِّر عن اليمين والشمال من تلك البطون والشعاب والجبال كلها»[٢].

فانظر إلى هذا التعميم من عرفات إلى مُحَسِّر إلا أنه استثنى المأزم والوادي وما إليه كما مَرَّ.

٥- قال الإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي رحمه الله:

«واعلم أن المزدلفة كلها من الحرم. قال الأزرقي في تاريخ مكة والبندنيجي والماوردي صاحب الحاوي في كتابه الأحكام السلطانية وغيرهما من أصحابنا وغيرهم: حد المزدلفة ما بين وادي محسر ومَأْزِمي عرفة وليس الحدان منها. ويدخل في المزدلفة جميع تلك الشعاب القوابل والظواهر والجبال الداخلة في الحد المذكور....ووادي مُحَسِّر موضع فاصل بين منى

---

(١) المغني (٣/ ٤٥٠).

(٢) الاستذكار (١٣/ ١٥).

ومزدلفة ليس من واحدة منهما»[١].

فتأمل قوله مزدلفة كلها من الحرم وقد علمنا أن الحرم يبدأ من بعد عرفات مباشرة، وتأمل كيف أنه جعل كل الشعاب والجبال المتصلة بذلك منها، ولم يستثن سوى وادي محسر فقط فليس هو بمشعر لا من مزدلفة ولا من منى.

فلو كانت المزدلفة كما هي محددة الآن لم يحتج أن ينبه إلى أنها كلها من الحرم لكون حدودها الحالية داخلة في الحرم قطعاً بعيدة عن حدود الحرم مسافة لا يمكن أن تشتبه على أحد. فليس لهذا التنبيه وجه إلا أن حدود مزدلفة مشتركة مع حدود الحرم.

٦- شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله:

«ومزدلفة كلها يقال لها المشعر الحرام وهي ما بين مَأْزِمَيْ عرفة إلى بطن مُحَسِّر. فإن بين كل مَشْعَرَينْ حدّاً ليس منهما: فإن بين عرفة ومزدلفة بطن عُرَنة، وبين مزدلفة ومنىً بطن مُحَسِّر. قال النبي ﷺ: «عرفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة، ومزدلفة كلها موقف، وارفعوا عن بطن محسر، ومنى كلها منحر، وفجاج مكة كلها طريق»[٢].

وقال أيضاً: «وإذا غربت الشمس يخرجون إن شاءوا بين العَلَمَين، وإن شاءوا من جانبيهما. والعَلَمَان الأولان حدُّ عرفة، فلا يجاوزوهما حتى تغرب

---

(١) المجموع شرح المهذب (٨/ ١٢٨-١٢٩).

(٢) منسك شيخ الإسلام ضمن مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٣٤-١٣٥)، والحديث أخرجه أحمد (٤/ ٨٢).

الشمس، والمِيْلاَن بعد ذلك حدّ مزدلفة، وما بينهما بطن عُرَنة»[١].

وقال: «وسار المسلمون إلى المصلى ببطن عُرَنة حيث قد بُنِيَ المسجد وليس هو -أي الوادي- من الحرم، ولا من عرفة، وإنما هو بَرْزَخٌ بين المشعرين: الحلال والحرام، هناك بينه وبين الموقف نحو ميل»[٢].

في هذه النصوص ذكر شيخ الإسلام حد مزدلفة «المشعر الحرام» كما نُقِل سابقاً من مَأْزِمَي عرفة إلى مُحَسِّر. لكن الشيخ شرح وبين المراد بمأزمي عرفة وأين هو؟ ومن أين يبدأ؟ فبين أن بين مَشعر عرفة ومَشعر مزدلفة فاصلاً لا من هذا ولا من هذا . وما هو هذا الفاصل؟

بين الشيخ أنه فقط بطن الوادي وادي عرنة ولا شيء غير ذلك. واستدل بالحديث النبوي الشريف الدال على ذلك.

وكذا نصه الثاني فإنه فرّق بين العَلَمَين الذين هما حدُّ عرفات فمن تجاوزهما فقد خرج من عرفة فمنع الشيخ من الخروج وتجاوز العَلَمَين قبل غروب الشمس، وبين المِيْلَين وهما حدُّ الحرم وهما ميلان وضعا بعد الوادي للإعلام بدخول منطقة الحرم وهما عند الشيخ حد مزدلفة المشعر الحرام.

ثم تأمل كيف جعل الشيخ وادى عرنة فقط هو البرزخ الفاصل بين المشعرين عرفة ومزدلفة.

وهذا واضح جداً من كلامه وهو يوافق تماماً ما تم تقريره سابقاً. والحمد لله.

---

(١) المصدر السابق (٢٦/ ١٣١).

(٢) المصدر السابق (٢٦/ ١٦١).

٧- الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله:

قال: «ومُحَسِّر: برزخ[١] بين منى وبين مزدلفة لا مِن هذه ولا من هذه، وعُرَنة: برزخ بين عرفة والمشعر الحرام، فبين كل مَشْعَرَيْن برزخ ليس منهما، فمنى: من الحرم، وهي مشعر، ومُحَسِّر: من الحرم، وليس بمشعر، ومزدلفة: حرم ومشعر، وعرنة: ليست مشعراً، وهي من الحل، وعرفة: حلٌ ومشعر»[٢].

في كلام هذا الإمام وضوح وبيان فالأماكن خمسة:

- عرفة: وهي مشعر يقف بها الحجيج اليوم التاسع: وهي ليست من الحرم بل من الحل.
- عُرنة: الوادي الملتصق بعرفة أمامها غرباً وهو ليس بمشعر لقوله ﷺ: «وارفعوا عن بطن عُرنة»[٣] كما أنه من الحل.
- ومزدلفة وهي مشعر وحرم لقوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:١٩٨] ولا يفصلها عن عرفات سوى وادي عُرَنة فقط.
- وادي مُحَسِّر وهو من الحرم وليس من المشاعر في شيء لقوله ﷺ: «وارفعوا عن بطن مُحَسِّر»[٤].
- ومنى: وهي مشعر وحرم ويفصلها عن المزدلفة وادي مُحَسِّر فقط.

وليس هناك أبداً أرض هي من الحرم وليست من المشاعر فاصلة بين

---

(١) برزخ أي فاصل وحاجز طبيعي.

(٢) زاد المعاد (٢/ ٢٥٦).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

عرفات ومزدلفة تبقى هكذا مهملة ميتة. وهي والله من المشعر الحرام. هذا هو الحق والله المستعان.

وبعد هذه النقولات والآثار والنصوص من الصحابة والتابعين والعلماء والفقهاء رحمهم الله يتبين لنا:

أن المشعر الحرام «المزدلفة» واسعة جداً والحمد لله وأنها حقـًا وصدقـًا تبدأ من وادي عرنة شرقـًا وهو الحد الطبيعي الذي يفصل مزدلفة عن عرفة وتمتد المزدلفة إلى وادي مُحَسِّر غربـًا وهو الحد الطبيعي الذي يفصلها عن منى، وهذه والحمد لله مساحة كبيرة فيها توسعة من الله للحجاج.

فمزدلفة واقعة بين هذين الواديين: عُرَنة شرقـًا ومُحَسِّر غربـًا وكل ما بين هذين الواديين من الجبال والشعاب والهضاب والرمال والطرق والمسارب كلها مزدلفة.

ففي أيها وقف وبات الحاج بعد الإفاضة من عرفات فهو في لمشعر الحرام حقـًا. فعلينا أن لا نضيق ما وسع الله بلا حجة ولا برهان. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفصل الثالث

الأنساك التي تفعل بالمزدلفة

المزدلفة من شعائر الله تعالى ومن إرث خليل الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومن مناسك رسول الله الخاتم محمد ﷺ.

ولما حج رسول الله ﷺ حجته لمباركة حجة الوداع وقال للناس: «**خذوا عني مناسككم**» شرع عدة أعمال من أعمال النسك في المشعر العظيم المزدلفة سنعرضها بشيء من الإيجاز دون الدخول في المباحث الخلافية لأنها خارجة عن مقصودنا في هذه الرسالة الموجزة.

(١) **أداء صلاة المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الإفاضة من عرفات بأذان واحد وإقامتين.** المغرب ثلاث ركعات، والعشاء ركعتان، لا يتنفل قبلهما ولا بينهما شيئًا.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «ثم سار -يعني رسول الله ﷺ - حتى أتى المزدلفة، فتوضأ وضوء الصلاة، ثم أمر بالأذان، فأذن المؤذن، ثم أقام فصلى المغرب قبل حطِّ الرحال، وتبريك الجمال، فلما حطُّوا رحالهم، أمر فأقيمت الصلاة، ثم صلى عشاء الآخرة بإقامة بلا أذان، ولم يصلّ بينهما شيئًا، وقد رُوِيَ: أنه صلاهما بأذانين وإقامتين، ورُوِيَ بإقامتين بلا أذان، والصحيح: أنه صلاهما بأذان وإقامتين، كما فعل بعرفة»[1].

---

(١) زاد المعاد (٢/ ٢٤٧)، وانظر الأحاديث في ذلك صحيح البخاري (٣/ ٤١٣-٤١٧)، وصحيح مسلم (١٢٨٠)، وأبو داود (ح١٩٢١)، وغيرها.

ومن تراجم الإمام البخاري: «باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة».

ثم أخرج حديث أسامة بن زيد «**فَجَاءَ المُزْدَلِفَةَ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فَصَلَّى المَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا**»(١).

(٢) المبيت بالمزدلفة حتى طلوع الفجر. هكذا فعل رسول الله ﷺ، وهذه سنته الثابتة عنه. ولم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام بإسناد صحيح أنه أحيا تلك الليلة بصلاة.

ومن تراجم الإمام البخاري: «باب من جمع بينهما ولم يتطوع».

وأخرج حديث ابن عمر: «**جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ بِجَمْعٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ(٢) بَيْنَهُمَا، وَلاَ عَلَى إِثْرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا**»(٣).

قال الإمام ابن القيم: «ثم نام حتى أصبح، ولم يُحيى تلك الليلة، ولا صح عنه في إحياء ليلتي العيدين شيء»(٤).

إلا أنه لا بأس بصلاة الوتر فيصلي كلِّ الوتر على عادته لأن النبي ﷺ لم يترك صلاة الوتر لا في الحضر ولا في السفر.

(٣) ويجوز للضعفة من النساء ومن في حكمهم ومن يقوم بهم التعجل بالخروج من المزدلفة بعد نصف الليل عند غيبوبة القمر. أَذِن لهؤلاء بذلك رسول الله ﷺ.

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح (٧/ ٣٢٧).

(٢) أي يتنفل.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (٧/ ٣٢٨).

(٤) زاد المعاد (٢/ ٢٤٧).

فعن أم حبيبة رضي الله عنها **أَنَّ رسول الله ﷺ «بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعٍ بِلَيْلٍ»**[١].

ومن تراجم الإمام البخاري: «باب من قدَّم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويُقدِّم إذا غاب القمر».

وأخرج عن ابن عمر رضي الله عنهما: **«أَنَّه يُقَدِّمُ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ فَيَقِفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِاللَّيْلِ، فَيَذْكُرُونَ اللهَ مَا بَدَا لَهُمْ، ثُمَّ يَدْفَعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَمُ مِنًى لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «أَرْخَصَ فِي أُولَئِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ»**[٢].

وأخرج أحاديث أخرى في هذا المعنى.

قال الإمام ابن القيم: «وأذن في تلك الليلة لضعفة أهله أن يتقدموا إلى منى قبل طلوع الفجر وكان ذلك عند غيبوبة القمر»[٣].

(٤) أداء صلاة الفجر يوم النحر الذي هو اليوم العاشر يوم عيد الأضحى يوم الحج الأكبر في مزدلفة من أول ما يبزغ الفجر.

هكذا فعل رسول الله ﷺ وهكذا هي سنته الثابتة عنه.

قال الإمام ابن القيم: «فلما طلع الفجر، صلاها في أول الوقت لا قبله قطعاً بأذان وإقامة يوم النحر، وهو يوم العيد، وهو يوم الحج الأكبر، وهو يوم الأذان ببراءة الله ورسوله، من كل مشرك»[٤].

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (١٢٩٢).

(٢) صحيح البخاري مع الفتح (٧/ ٣٣١-٣٣٦).

(٣) زاد المعاد (٢/ ٢٤٨).

(٤) زاد المعاد (٢/ ٢٥٢).

ومن تراجم الإمام البخاري: «باب متى يصلي الفجر بجمع».

وأخرج حديث ابن مسعود رضي الله عنه الدال على أن النبي ﷺ عجل الفجر جداً في أول وقتها[١].

(٥) الوقوف بعد صلاة الفجر عند المشعر الحرام ومزدلفة كلها موقف واستقبال القبلة والدعاء فإن هذا الموضع من المناسك ومن مواضع الدعاء الجليلة في هذا الوقت وفي هذا المكان هكذا فعل رسول الله ﷺ.

قال الإمام ابن القيم: «ثم ركب حتى أتى موقفه عند المشعر الحرام، فاستقبل القبلة، وأخذ في الدعاء والتضرع، والتكبير، والتهليل، والذكر حتى أسفر جداً، وذلك قبل طلوع الشمس»[٢].

(٦) الدفع والخروج من المزدلفة إلى منى قبل أن تطلع الشمس هكذا فعل رسول الله ﷺ عن قصد وعمد لمخالفة ما كان أهل الجاهلية يفعلون من الخروج من المزدلفة بعد طلوع الشمس.

قال الإمام البخاري رحمه الله: «باب متى يدفع من جَمْعٍ».

ثم أخرج حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أَنَّه صَلَّى بِجَمْعٍ الصُّبْحَ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ: «**إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لاَ يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُونَ: أَشْرِقْ ثَبِيرُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ. ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ**»[٣].

(٧) التقاط حصى الجمار سبع حصيات لرمي جمرة العقبة حال الوصول

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح (٨/ ٧٣٣).

(٢) زاد المعاد (٢/ ٢٥٢).

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (٧/ ٣٢٨).

إلى منى، وإنما تلتقط في هذا الوقت إما من مزدلفة قبيل الخروج منها أو في أثناء لطريق.

قال الإمام ابن القيم: «وفي طريقه ذلك أمر ابن عباس أن يلقط له حصى الجمار، سبع حصيات، ولم يكسرها من الجبل تلك الليلة كما يفعل من لا علم عنده، ولا التقطها بالليل، فالتقط له سبع حصيات من حصى الخَذْف، فجعل ينفضهن في كفه ويقول: « «بأمثال هؤلاء فارموا، وإياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»[1].

(١) زاد المعاد (٢/ ٢٥٤)، والحديث أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢١٥)، والنسائي (٥/ ٢٦٨).

خاتمة

الحمد لله.

وبعد فإن مقصودي الأكبر في هذا البحث هو إثبات أن حدود المشعر الحرام مزدلفة أكبر بكثير مما هي عليه الآن بحسب ما هي محددة به.

وإني أرجو إن شاء الله أن أكون وُفقْتُ في عرض ذلك وبيانه وإقامة الأدلة الواضحة عليه خصوصاً أن ما خالف ما قررته هنا من هذه الحدود الضيقة الموجودة الآن ليس عليه أدلة واضحة تقاوم ما ذكرته وحررته، وأكبر ظني أن الحدود الموجودة الآن إنما وُضِعت على فَهْمٍ فُهِمَ من أثر عطاء بن أبي رباح السابق الذي فيه أن حدود مزدلفة من مَأْزِمَيْ عرفة.

ثم فُهِمَ هكذا أن المأزمين هما جبلان لأجل التثنية.

ثم قُرِّرَ هكذا أن هذين الجبلين هما جبلان يسميان الأخشبان تثنية الأخشب وهما جبلان صغيران ممتدان في مزدلفة وبينهما شعيب.

وقد بينت والحمد لله خطأ هذا الفهم وأن كلمة المَأْزِمَين ليس المراد بهما جبلان أصلاً وإنما هو المضيق.

هذا مدلول كلمة مَأْزِم لغة كما مر بيانه، والتثنية لفظية لأجل أن كل مضيق يكون بين شيئين إما جبلان أو جداران أو عدوتان لوادٍ.

وهذا إذا أُخِذَ به سيُوفِّر بفضل الله مساحة كبيرة من المشعر الحرام مهدرة ميتة هكذا بلا حجة ولا سلطان ولا دليل ولا برهان.

فنكون نحن بأنفسنا لأجل فَهْمٍ فُهِمَ قد ضيقنا ما وَسّع الله تعالى.

أضف إلى ذلك أن ليلة النفير من عرفة إلى مزدلفة هي أكثر مراحل الحج

شدة وصعوبة ومشقة ؛ لأن ذلك يعني أن نحو ثلاثة ملايين أو أربعة ملايين حاج وقد يزيدون بآلاف السيارات الكبيرة ينطلقون في لحظة واحدة يَنْسِلُون متتابعين متجهين جميعاً إلى نقطة واحدة. فنكون بحق محتاجين إذ ذاك إلى كل متر مربع من الأرض. فنذهب فنحرم أنفسنا وأفواج الحجيج من مساحات بحمد الله شاسعة وهي والله من المشعر الحرام. نحرم أنفسنا وأفواج الحجيج هكذا بلا حجة ولا برهان.

وما دام الأمر كذلك فإني أقدم هذا البحث ليكون ورقة عمل للنظر في هذا الأمر وإعادة تحريره، فإن ذلك خير إن شاء الله.

والله أسأل أن يعمنا بعفوه وعافيته وفضله وإحسانه وأن يوفِّق ولاة الأمر حفظهم الله في بلادنا المملكة العربية السعودية لما فيه الخير والسداد، وأن يأيدهم ويعينهم ويفتح عليهم، فيما يقومون به من جهود عظيمة مشكورة للقيام بشؤون الحرمين الشريفين، والمشاعر المقدسة، وخدمة جليلة لحجاج بيت الله الحرام، والعمل على تذليل كل السبل لبلوغهم أرض الحرم والمشاعر لأداء أنساكهم الشريفة، والسهر على رعايتهم، والعمل الدؤوب على راحتهم، حفظ الله ولاة أمرنا، وسدَّدهم، وأعانهم وأيَّدَهم. آمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

د/ عبدالعزيز بن أحمد بن محسن الحميدي
مكة المعظمة

جامعُ الردودِ والأجْوِبَة
على
الاعتراضات على كتاب مُزدَلِفَة

جمع وتحرير

الشيخ الدكتور/ عبد العزيز بن أحمد بن محسن الحُمَيْدي

كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

١٤٣٨هـ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه والتابعين، أما بعد:

فبعد صدور كتابي هذا عن حدود مزدلفة بسنوات، وصدور عدة طبعات منه، وقفت على مذكرة تحت عنوان: «حَدُّ المزدلفة ميراث الأمة...ومعلم الشريعة»، لعبد الرحمن بن سليمان الشايع، تعقبني فيما ذكرته وحررته في كتابي «المزدلفة أسماؤها وحدودها وأحكامها».

ولما نظرت فيه، وأجلت البحث فيه، تأكد لي وجوباً، جوابه وبيان بعض ما وقع فيه من مجازفات، واتهامات، ثم إنه وضع أصولاً للاستدلال لم يُسبق إليها، ولا عَوَّل أحد من أهل العلم عليها، مع صلابة في العبارة، وتقليل حتى من فقه وآثار الصحابة.

فرأيت بعد المشاورة للعقلاء، واستخارة رب العالمين، بيان وجه الصواب في الرد عليه، وجوابه، دون الدخول في عالم توجيه التهم، والتنقص والازدراء، التي بَدَت ظاهرة عليه فيما كتب وزَبَر.

وأردتُ أن يكون هذا الجواب، وما حواه هذا الخطاب، عاماً شاملاً يشمل إعتراضات هذا المعترض، كما يشمل تقديم جوابٍ عن كل اعتراض سبق أن ذكره ذاكر، أو نشره ناشر، نصحاً للأمة، وأداءاً لحق العلم وأهله.

والله يوفقنا للحق والصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١)

فأول ما بدأ به خطابه، وملأ به كتابه: كيل سيل من التهم الكبار لصاحب كتاب: «المزدلفة، أسماؤها وحدودها وأحكامها»، فرأيته تعدى بذلك إلى ما لا يوافقه عليه أهل العلم؛ بل ما يخالف أمر الله تعالى للمؤمنين من وجوب إحسان ظنهم ببعضهم كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٢]، وتفسيرها الذي لا مصرف عنه ما قاله شيخ المفسرين الإمام أبو جعفر ابن جرير الطبري رحمه الله: «يقول تعالى ذكره: يا أيها الذين صدّقوا الله ورسوله، لا تقربوا كثيرا من الظنّ بالمؤمنين، وذلك أن تظنوا بهم سوءاً، فإن الظانّ غير محقّ، وقال جلّ ثناؤه: ﴿ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ﴾ ولم يقل: الظنّ كله، إذ كان قد أذن للمؤمنين أن يظن بعضهم ببعض الخير، فقال: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾ فأذن الله جلّ ثناؤه للمؤمنين أن يظنّ بعضهم ببعض الخير وأن يقولوه، وإن لم يكونوا من قيله فيهم على يقين»[1].

هذا تفسير هذا الإمام لهذه الآية الكريمة، فغير مسموح في حكم الآية بظن السوء والواجب أن يوجه الظنّ دائماً إلى جهة الخير وحسن النيّة.

ثم نقل الطبري هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما.

---

(١) تفسير الطبري (١١/ ٣٩٤).

ثم قال: «وقوله (إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ) يقول: إن ظنّ المؤمن بالمؤمن الشرّ لا الخير إثم، لأن الله قد نهاه عنه، ففعل ما نهى الله عنه إثم»[١].

وهذا ما لم يفعله هذا المعترض فساق في مقدمة كتابه سيلاً من التهم الكبار وجهها لي، وهي هذه:

١- الطعن والتشكيك في توارث الأمة لمشاعرها.

٢- نقض الأصول العلمية المستقرة مع عدم خوف العواقب.

٣- نقض الحد الشرعي الموروث في أمة محمد ﷺ.

٤- التشكيك في ميراث الأمة العلمي.

٥- استخدام الشبهات اللفظية للطعن والتشكيك في النقل المتواتر وأن هذا طعن في النقل الشرعي كله.

٦- فتح لباب المشاعر المحدثة الدخيلة على الملة الإسلامية.

٧- فساد النية بالرغبة في التصدر والظهور ولو بعدم تعظيم وتوقير شعائر الله.

٨- اتهمني بأني منتهك لحدود الله، مناقض لأصول الشريعة الكبرى[٢].

فتأملوا رعاكم الله في هذه التهم الكبار، وكأنه يتحدث عن عدوٍ لدودٍ هاجمٍ على ملة الإسلام، يريد تغيير معالم دينها وتبديله.

وجوابي عليه وردي على ما زَبَر وقال:

أولاً: الله وحده حسبي ووكيلي فيما اتهمني به، وأنا والله لا أحله مما قال واتهم وأطلب حساب ذلك وجزاءه، إلى الله تعالى، العالم وحده بنوايا العباد وما تكنه صدورهم وتعزم عليه قلوبهم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ذكر كل هذا في مقدمة رسالته هذه (٧-١١).

ثانياً: إلقاء التهم والمجازفة فيها في مقام الردود، مع مخالفة ما أمر الله تعالى به في الآية السابق ذكرها من سورة الحجرات. يعود لسببين اثنين:

السبب الأول:

التشغيب على المردود وإثارة الغبار ما أمكن، وترهيبه وترهيب القراء من النظر في كتابه، والاطلاع على بحثه وأدلته، وهذه سبيل مطروقة لكل فاقد للحجة فيعوّض ذلك بمثل هذا التشغيب، وسوق التهم، بدل إظهار الحجج والبينات.

وقديماً شغّبوا على أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رحمه الله، واتهموه بما لم يقل في مسألة القرآن، وظلموه ظلماً عظيماً.

وشغبوا على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، واتهموه بما لم يقل من القول بقِدم العالم لدرجة أن بعضهم كفَّره بذلك.

وشغبوا ولا يزالون على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ورميها بمذاهب الخوارج. وهكذا.

وشغبوا على الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في فتواه الشهيرة بجواز تأخير مقام إبراهيم لمصلحة الطواف، فرماه بعضهم بتهم تنوء بها الجبال: من أن المعلمي يريد تطهير البيت الحرام من معالمه ومقام إبراهيم، ومن أنه يجعل نبي الله ورسوله الخليل إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما الصلاة والسلام لم يفعلا ما أمرهما الله به من تطهير البيت، وأن النبي ﷺ كذلك لم يطهر البيت التطهير التام، واعتبار مقام إبراهيم عليه السلام في معنى الأصنام، وإلى غير ذلك من التهم الكبار مما دفع بالصالحين من كبار أهل العلم إلى رد

ذلك والدفاع عن الشيخ المعلمي ورد هذه الجناية[1].

هذا وللعبد الفقير أسوة بهؤلاء الأئمة والعلماء الكبار، وما اتهموا به.

وتشبّهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التّشبُّه بالكرام فلاح

والسبب الثاني:

لو كان هذا المعترض يملك من الحجج والبينات، وصلاب الأدلة وقويها ما يرد به بحثي، ويأيد به بحثه ورده، لما لجأ لمثل هذا الأسلوب من التشغيب، وإلقاء التهم الكبار والمجازفة في ذلك.

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله: «الوجه الرابع: الحسد، وذلك إذا كان غيره هو الذي بيّن الحق، فيرى أن اعترافه بذلك الحق يكون اعترافاً لذلك المبيِّن بالفضل والعلم والإصابة، فيعظم ذاك في عيون الناس، ولعله يتبعه كثير منهم، وإنك لتجد في المنتسبين إلى العلم من يحرص على تخطئة غيره من العلماء ولو بالباطل، حسداً منه لهم، ومحاولة لحط منزلتهم عند الناس»[2].

وقال الشيخ محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في البدر الطالع، في ترجمة: علي بن قاسم: «ومن محاسن كلامه الذي سمعته منه: الناس على طبقات -ثم قال -: الطبقة المتوسطة هي منشأ الشر وأصل الفتن الناشئة في الدين وهم الذين لم يُمْعِنوا في العلم حتى يرتقوا إلى رتبة الطبقة الأولى ولا تركوه ...فإنهم إذا رأوا أحداً من أهل الطبقة العليا، يقول مالا يعرفونه مما يخالف عقائدهم التي أوقعهم فيها القصور، فَوَّقُوا إليه سهام التقريع، ونسبوه

---

(١) انظر لذلك فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله (٥/ ٥٦-١٣٢).

(٢) التنكيل (٢/ ١٨١).

إلى كل قول شنيع، وغيروا فِطر أهل الطبقة السفلى عن قبول الحق بتمويهات باطلة، فعند ذلك تقوم الفتن» قال الشوكاني: وقد صدق فإن من تأمل ذلك وجده كذلك »[1].

(١) البدر الطالع (١/ ٤٧٣).

(٢)

ومن غرائب قيله، وبعيد تحليله، قوله وزعمه: أن المشاعر والمناسك لا يتلقى تحديدها ولا تعرف حدودها من النصوص الشرعية لا من القرآن ولا من السنة ولا من الصحابة، وهذا نص مقاله: (فلم يجعل الله تعالى عِلْمَ الأمة بمناسكها نصوصاً منقولة...فالمشاعر شريعة دليلها الرؤية بالعين، وليس السماع، ويتصل نقلها بالتوارث وليس بالرواية، فلا يصح من أحد أن يطلب نصاً من الكتاب والسنة ليحدد له مشعراً، فذلك من تحري الأمر في غير مظنته، وهو عدول عن منهاج الشريعة في هذا الباب)[١].

هذا قوله وما زبر، وهذه والله زبّاء ذات وبر.

وجوابي عليه من وجوه:

الوجه الأول:

هذا باطل ومردود، فلا زال العلماء في مصنفاتهم يذكرون حدود المشاعر ومسائل الأنساك، ويذكرون ما ورد فيها عن الصحابة والتابعين، من نصوص وروايات، ولذلك ربما تنوعت أقوالهم في فهمها، وفي موضع بعض الأودية والأماكن منها.

قال الأزرقي في أخبار مكة:: «ذكر عرفة وحدودها، والموقف بها».

وأسند أثر ابن عباس السابق ذكره في كتابي مزدلفة، وساق بعده آثاراً عديدة عن الصحابة والتابعين، ولم يزد على ذلك[٢].

---

(١) حد مزدلفة (٢٢-٢٣).

(٢) أخبار مكة (٢/ ٨٠٤-٨٠٧).

وقال أيضاً: «ما جاء في ذكر المزدلفة وحدودها والوقوف بها».

ثم أسند أحاديث وآثاراً عن الصحابة والتابعين كذلك[١]، ومنها الآثار عن الصحابة التي قمت بإيرادها والاستشهاد بها على حدود مزدلفة في كتابي.

وقال المؤرخ الفاكهي أيضاً: «ذكر عرفة وحدودها وجبالها والنزول فيها...».

وساق بسنده أثر ابن عباس السابق ذكره، وآثاراً كثيرة عن التابعين[٢]، ولم يزد على ذلك.

وقال أيضاً: «ذكر المزدلفة، وحدودها، وذكر فضلها....».

ثم ساق أيضاً بأسانيده آثاراً عديدة عن الصحابة والتابعين[٣]، ولم يزد على ذلك، هذا مع الانتباه إلى أن كثيراً مما يسوقه الأزرقي وكذا الفاكهي من هذه الروايات، أسانيدها ضعيفة، أو فيها مقال، ومع ذلك يوردونها في موضع ذكر حدود المشاعر، لأنه إليها المرجع، وبها الحجة على تعليم تلك الحدود.

وقال الإمام النووي رحمه الله: «وأما حد عرفات فقال الشافعي: ما جاوز وادي عُرنة إلى الجبال القابلة مما يلي بساتين ابن عامر، وهذا نص الشافعي، وتابعه عليه الأصحاب، ونقل الأزرقي عن ابن عباس قال: حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عُرنة إلى جبال عرفات إلى وَصِيق إلى ملتقى وَصِيق ووادي عُرنة»[٤].

فهذا اعتماد الفقهاء في حدود أعظم المشاعر وأهمها عرفة، إنما هو على

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٧٩٧-٨٠٢).

(٢) أخبار مكة (٥/ ٦-١٥).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٣١١-٣١٨).

(٤) المجموع شرح المهذب (٨/ ١٠٥-١٠٦).

نصوص وروايات وليس لهم إلا أثر ابن عباس المتداول في الكتب، ونص الإمام الشافعي.

ولما رأى أولو الأمر في بلادنا في زمن سماحة المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله - الحاجة إلى ذكر الحدود، لأن الناس كثروا، وكثير منهم يأتي لمكة والحج لأول مرة فحتى يوافق حجتهم المواقع التي أمر الله بها، لا يخرجون عنها، شُكِّلت اللجان، لإعداد دراسات لأجل ذلك.

وفي قرار اللجنة التي أمر سماحته بتشكيلها، اعتمادهم في تحديد حدود مشعر عرفات على الروايات، والنصوص المنقولة، ولم يقولوا: الذي يراه الناس هو عرفات، الناس لا يرون شيئًا، وأكثر الحجيج لا يعرف أين يذهب ولا أين يقف، كما نراه دائمًا في مواسم الحج.

فبدأت اللجنة قرارها بما يلي: (واستعرضنا النصوص الشرعية في حدود عرفات من مظانها ككتب المناسك، والأحكام، والتواريخ، والمعاجم، ووقفنا على منتهى جميع جهات عرفات شمالاً، وغربًا، وجنوبًا، وشرقًا، فظهر لنا بعد الدراسة لذلك من جميع النواحي أن تحديد موقف عرفات يُرجع فيه إلى ما يلي:

أولاً: ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن جبير بن مطعم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «وقفت هاهنا، وكل عرفة موقف، وارفعوا عن بطن عرنة».

ثانياً: ما رواه الأزرقي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «حَدّ عرفة من الجبل المشرف على بطن عرفة، إلى جبال عرنة، إلى الوصيق، إلى

ملتقى وصيق بوادي عرنة»[١].

ثالثاً: ما قاله الإمام الشافعي رحمه الله في الأم (ج٢ ص١٧٩): «عرفة ما جاوز وادي عرنة الذي فيه المسجد - وليس المسجد ولا وادي عرنة من عرفة - إلى الجبال المقابلة على عرفة كلها مما يلي حوائط ابن عامر، وطريق الحصن، فإذا جاوزت ذلك فليس من عرفة».

ثم قالوا ما نصه: «وهذه الأدلة الثلاثة المتقدمة توضح في مجموعها حدود موقف عرفات من جميع الجهات، وما اطلعنا عليه من كلام العلماء لا يعدو في الغالب أن يكون بياناً لما تقدم، وإيضاحاً له»[٢].

ثم ذكروا حدود عرفات بناءاً على ذلك.

فانظر رعاك الله، كل هؤلاء العلماء والفقهاء والمؤرخين، إنما يعتمدون اعتماداً واضحاً وكلياً في تحديد المشاعر -عرفات وغيرها- على النصوص والأدلة والروايات ثم يجتهدون في تنزيلها على واقع المشاعر الجغرافي، مراعين تغيّر بعض الأسماء ومراعين ما استحدث من مواقع لم تكن زمن النبي ﷺ، كما حدها الإمام الشافعي بحوائط ابن عامر، ولم تك زمن النبي ﷺ ولا الخلفاء الراشدين.

ولذلك ربما وقع خلاف وتباين يسير في تنزيلات العلماء في ذلك بناءاً على ما استحدث من ذلك.

ولذلك تداعى كثير من علماء الوقت وفقهائه، إلى ضرورة تحرير حدود

---

(١) ذكرت هذا الأثر في كتابي هذا، وبينت جميع من رواه وألفاظه.

(٢) انظر فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٥/ ١٧٤-١٧٥).

المشاعر وأن الحاجة لذلك ملحة، وعدم تركها هكذا غامضة.

ومما كتبه الشيخ العلامة حمد الجاسر - رحمه الله - في ذلك: «لقد أصبحت هذه الدعوة التي وجهها هذا العالم الجليل[1] في عصرنا الحاضر من أولى ما يعنى به علماء المسلمين، وذلك:

١- أن العمران بتقدمه وازدهاره أزال كثيراً من المعالم القديمة والحدود المعروفة لكثير من المواضع.

٢- قد أصبح عدد الحجاج يزداد في كل عام ازدياداً يتطلب سعة في الأمكنة وقد تضطر الحاجة إلى تجاوز الحدود، إذا لم تكن موضحة جهلاً أو اضطراراً.

٣- إن متقدمي العلماء جاءت عباراتهم مطلقة في الغالبة حول تحديد تلك المشاعر المقدسة.

٤- يخشى بمرور الزمن واندراس العلم، أن تصبح حدود تلك المشاعر مجهولة وخاصة بعد أن تزول الأسماء القديمة، وتحل محلها أسماء أخرى»[2].

فكل هؤلاء العلماء والفقهاء والمؤرخين والباحثين، جانبوا طريق الصواب، في حكم هذا المعترض السابق نقله عنه، وهو أنهم ذهبوا يطلبون حدود المشاعر من النصوص في السنة وآثار الصحابة والتابعين ليحدّدوا بها المشاعر المقدسة، وقد حكم هذا المعترض كما سبق بأن ذلك لا يصح، وأنه خطأ منهجيٌ، وأنه تحرّي للأمر في غير مظنته، وعدول عن منهاج الشريعة في هذا الباب، هذه

---

(١) يقصد فضيلة الشيخ ناصر بن حمد الراشد، الذي كتب مقالاً في حدود عرفات ووجوب توضيحها نُشِرَ في مجلة العرب، السنة الخامسة، الجزء الأول، رجب ١٣٩٠هـ.

(٢) مجلة العرب، السنة الخامسة، رجب ١٣٩٠هـ (١٠٢-١٠٣).

ألفاظه بعينها، وهذا حكمه، فهو لم يكتف بمجانبة طرائق ومناهج الاستدلال عند العلماء والأئمة والفقهاء من زمن الصحابة إلى الآن، ويكفي هذا خطأ وعدولاً عن سبيلهم، يخشى على فاعله أن يشمله وعيد الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

أسند الإمام أبو بكر البيهقي رحمه الله عن الربيع بن سليمان والمزني أنهما قالا: «كنا يوما عند الشافعي، إذ جاء شيخ، فقال له: أسأل؟ قال الشافعي: سَلْ، قال: أيش الحجة في دين الله؟ فقال الشافعي: كتاب الله، قال: وماذا؟ قال: سنة رسول الله ﷺ، قال: وماذا؟ قال: اتفاق الأمة، قال: ومن أين قلت، اتفاق الأمة حجة، من كتاب الله؟ فتدبر الشافعي ساعة، فقال الشيخ: أجلتك ثلاثة أيام، فتغير لون الشافعي ثم إنه ذهب فلما كان اليوم الثالث، ما أسرع ما جاء الشيخ فجلس، قال: حاجتي؟ فقال الشافعي: نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا)، لا يصليه جهنم على خلاف سبيل المؤمنين إلا وهو فرض»[(١)].

أقول: لم يكتف هذا المعترض بذلك، بل عاد على فعل العلماء والأئمة بالتخطأة والتجهيل «ضِغثٌ على إبَّالة»[(٢)]، والله يهدينا وإياه للحق والهدى والصواب.

---

(١) أحكام القرآن (٥٠).

(٢) مثلٌ يُضرب لمن يأتي بِالبَلِيَّة بعد البَلِيَّة. انظر لسان العرب (١١/ ٦).

الوجه الثاني:

من سبقك إلى أصلك هذا ؟ هلاَّ تذكر لنا إماماً من أئمة الهدى، أو فقيهاً من فقهاء الإسلام سبقك إلى هذا الأصل الغريب، من قال خلال ألفٍ وأربعمائة سنة من الزمان: إن معرفة المشاعر وحدودها والمناسك وأحكامها لا تطلب من القرآن الكريم ولا من السنة النبوية الشريفة ولا من آثار الصحابة ؟ ! من قال ذلك، فإن لم تفعل، ولن تفعل ؟ فاتقِ الله فيما تكتب، ولا يحملنك شهوة الرد وحسد المردود عليه على أن تضع لنفسك من نفسك أصولاً للاستدلال وقواعد للاستنباط ما قال بها أحدٌ قبلك.

وهذا الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله يردّ عليه أبلغ الردّ وأوضحه، فأسند عن عبد الله بن العباس وعبد الله بن الزبير آثاراً في بيان حدود عرفات، وأنها كلها موقف ويُسْتَثْنَى منها بطن عُرَنَة.

ثم قال ما نصه: (وهذا مما لا يؤخذ بالرأي، ولا بالإستنباط ولا بالمقاييس، ولا بضرب الأمثال، وإنما يُقال من جهة التوقيف، فَعَقَلْنَا بذلك أنهما لن يقولا ذلك إلا بعد أن وقفا على توقيف في ذلك يكون مستثنى من قول رسول الله ﷺ: **«كل عرفة موقف»**[1].

وأيضاً بعد إيراده آثاراً عن ابن عباس وابن الزبير أيضاً: أن مُحَسِّراً ليس من المزدلفة ثم قال: (وهذا مما لا يُقال بالرأي، ولا بالاستخراج، ولا بالقياس، وإنما يُقال بالتوقيف من رسول الله ﷺ، فقول ابن عباس ذلك دليل على أخذه إياه عن رسول الله ﷺ)[2].

---

(١) أحكام القرآن الكريم، المجلد الثاني من الجزء الأول (١٣٥).

(٢) المصدر السابق (١٦٧).

الوجه الثالث:

فلما قرر هذا المعترض ما قرر، ونسف أصول الاستدلال من مصادر الشريعة الغراء، على مناسك المسلمين ومشاعرهم.

كأنه استشعر سؤالاً مقدراً، وهو إيراد عقلي فطري طبيعي.

إذا لم نتعرف على المشاعر المقدسة، عرفات -ومزدلفة- ومنى، من نصوص التشريع القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين، فمن أين نعرفها، وكيف نتعرف عليها حتى نصيبها، ولا نكون خارجين عنها ؟!

هنا انبرى صاحبنا، فنظم أصلاً آخر، ما ظننت أنه يخطر على بال مسلم، فضلاً عن فقيه، أو عالمٍ.

أتدرون ماذا قال ؟

اسمعوا واقرؤوا:

قال هذا المعترض: (فلا تُسمّي الشريعة حداً، ولا تنص على اسمه، وإنما تعيِّنه بالرؤية ثم تتركه يتوارثه الناس...) [1].

نحن نفهم ونعلم أن الوحي إنما هو فقط للأنبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام، ولا وَحْيَ لغيرهم، فهذا يعني أن الله تعالى أوحى إلى نبيه وخليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام مكانَ البيت والمشاعرَ، فسَنَّ مناسك الحج وأعماله ومواضعه، وكذلك لخاتم رسله وأنبيائه محمد عليه الصلاة والسلام، الذي جدّد الله تعالى به، مناسك الخليل ومواضع حجه ومواقفه، ثم حضر حجته المباركة الحاضرون، وشهدها الشاهدون من أصحابه الكرام، ونقلوها

---

(١) حد مزدلفة (١٥).

للأمة، مناسكًا، ومشاعراً، وأعمالاً، وعبادات، وأصبح النقل والرواية هي المثبتة للسنة الشريفة، المبينة للصحيح منها، النافية للدخيل عليها، فإذا أراد أحد أن يذكر شيئًا من المناسك وحدود المشاعر وأعمال الحج فسبيله كتب النقل والرواية، ولذلك تجد كتب الحديث الكبرى، ودواوين الإسلام العظمى كالصحيحين والسنن والمسانيد وغيرها حافلة بالرواية والنقل عن كل صغيرة وكبيرة في أنساك ومشاعر رسول الله الخاتم ﷺ.

ولكن هذا المعترض قال قولاً عظيمًا، فجعل كل فردٍ فردٍ من الأمة، حصل له من الرؤية نظير ما حصل للخليل إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما الصلاة والسلام، وقد نص قبل أن هذه الرؤية للخليل إنما حصلت بالوحي العظيم الذي هو من خصائص النبيين.

فهل كل أحد يَرِدُ على المشاعر عبر الزمان إلى آخره، يحصل له هكذا علمٌ ضروري، أو وحيٌ فطري، أو تَنَزُّلٌ ملائكي فيرى من أمر المناسك ومواضع وحدود المشاعر نظير ما أوحاه الله وأراه لخليله إبراهيم عليه السلام قبل آلاف السنيين ؟!

اقرؤوا رعاكم الله ما يقول: (وقد أجاب الله دعوة خليله، فما من جيل من أجيال ذريته إلا يرون بأعينهم ما أرى الله تعالى أباهم إبراهيم عليه السلام)[1].

اتق الله أيها الرجل، نحن نعمل في توعية الحجاج وإرشادهم منذ خمسة وثلاثين عامًا، والله إني وغيري كثير، نطارد الحجاج تائهين في الأودية، ضائعين في الشوارع، لا يدرون شرقًا من غرب ولا عرفة من مزدلفة، ونجدهم وهذا من

---

(١) حد مزدلفة (٢٢).

المآسي العظيمة، يعظمون ما لم يعظمه الله ولا رسوله، من مواضع محدثة مبتدعة، فتراهم يوم عرفة في جبل حراء، وبعضهم يقصد بكل حماسٍ صخرة عندنا بمكة يعرفها الناس تسمّى «المسخوطة» ويرون لها أساطير زائفة، وآخرون وهم كثر يقصدون هذا الشاخص على جبل «إيلال» المسمّى جبل الرحمة، وبه يتمسحون، وإليه يصلّون، ويعاني أهل الحسبة، والمرشدون، والمفتون من ذلك أمراً عظيماً، وأنت تأتي وتقول: إن كل أحد أراه الله ما أراه لخليله إبراهيم عليه السلام.

كان حقك أن تغضب لهذا، وتجرد قلمك لإنكاره، وتحذر الأمة منه ومن أمثاله من المحدثات.

وما أحسن ما قاله الإمام ابن القيم رحمه الله: «أعظم الربح في الدنيا أن تشغل نفسك كل وقت بما هو أولى بها، وأنفع لها في معادها»[1].

ثم لماذا هذه اللجان التي يأمر أولياء الأمور وفقهم الله في بلادنا، وكذلك العلماء من وقت لآخر بإنشائها، وتقوم بتحرير حدود المشاعر، والنظر في كتب التواريخ والرواية لاستخراج الحدود والعمل على إبرازها وإظهارها.

---

(١) كتاب الفوائد (٤٥).

(٣)

ومن طرائقه، سلوكه في تفسير الآيات الكريمة، مسلكًا استقلاليًا، فهو يتبرع بتفسير الآية من عنده ليوجهها إلى ما يريد من استدلال.

ومن المعلوم أن تفسير القرآن العظيم له قواعده، وضوابطه، وله أصوله واختصاصيوه، وله مراجعه وكتبه.

فلم يبلغ أحد في هذا الزمان أن يستقل بتفسير كتاب الله هكذا من رأسه، وإليكم ذلك من رسالته المزبورة.

أ) أورد في رسالته قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾ وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج:٢٦، ٢٧].

ثم انبرى لتفسيرها فقال: (والتبوئة: هي تهيئة المكان على الأرض وتعيينه بالإشارة الحسية إليه) [1].

ثم ادعى أن ذلك مجمع عليه عند أهل العلم بالتفسير وبكلام العرب.

وجوابه أن نقول:

أما التفسير فالمنقول عند أهله العارفين به، في كتبهم لمعنى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ﴾، معاني ليس منها الإشارة الحسية التي ذكرها وادعى إجماعهم عليها.

وهذه تفاسيرها عند القوم:

---

(١) حد مزدلفة (٢١).

- ﴿بَوَّأْنَا﴾: ابتدأنا هذا البيت الذي يعبد قومك فيه غيري[١].
- ﴿بَوَّأْنَا﴾: وطَّأنا له مكان البيت[٢].
- ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ﴾: إنما دخلت اللام في إبراهيم على أن بوّأنا محمول على معنى «جعلت»[٣].
- ﴿بَوَّأْنَا﴾: أي جعلنا له بيتاً[٤].

ولم يذكر ابن عُزَيْز السجستاني لكلمة بوّأنا معنىً سوى أنزلنا، والمتبوأ: المنزل الملزوم[٥].

أما أهل اللغة العارفون بها، وبمعانيها:

فقال الخليل بن أحمد رحمه الله: «الباءة والمباءة: منزل القوم حين يتبوءون في قِبَلِ وادٍ، أو سند جبل، ويقال بل هو كل منزل ينزله القوم، يقال: تبوءوا منزلاً، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ ﴾ [يونس:٩٣].

قال طرفة:

طيِّبُ البـاءةِ سـهلٌ ولهـم ... سُبُل إن شئت في وَعْثٍ وَعِرْ

وقال:

وُبوِّئت في صميم معشرها ... فتمّ في قومها مبُوَّؤُها[٦]

---

(١) الطبري (١/ ١٣٢).
(٢) المصدر السابق (٩/ ١٣٢).
(٣) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (٤٩١).
(٤) تفسير غريب القرآن، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٩٢).
(٥) نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز (١٤١).
(٦) معجم العين (٨/ ٤١١).

وفي اللسان: «وبَوَّأتك بيتًا: اتخذت لك بيتًا، وقوله تعالى: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾، أي اتخذا.

وقيل: تبوأه: أصلحه وهيأه، وتبوأ: نزل وأقام.

وأباءه منزلا وبوأه إياه وبوأه له وبوأه فيه، بمعنى هيأه له وأنزله ومكن له فيه»[1].

ثم اعلم رعاك الله: أن دخول «اللام» في كلمة «إبراهيم» بعد «بوَّأنا» في الآية مما يجعل معنى الآية حتمًا: جعلنا البيت لإبراهيم - عليه الصلاة والسلام - منزلاً ومثابة ومحجًا وقبلة وغير ذلك من المقاصد الشرعية التعبدية العظيمة.

وقال تعالى في بيان المقاصد العظيمة لجعله بيتًا للناس في الأرض: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة:١٢٥].

وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَـٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة:٩٧].

فقوله تعالى في الآية: ﴿قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ منصوبة على أنها مفعول لأجله، والمعنى جعل الله الكعبة الشريفة هي البيت الحرام للناس لأجل إقامة هذه الشعائر التعبدية العظيمة.

قال الزجاج رحمه الله: «ومعنى ﴿قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾: أي مما أمروا به أن يقوموا بالفرض فيه وكذلك ﴿وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾... أما من قال:

---

(١) لسان العرب (١/ ٣٨-٣٩).

جُعلت هذه الأشياء ليقوم الناس بها، فإنما عنى متعبداتهم بالحج وأسبابه»[١].

وقال أبو حيان الأندلسي الغرناطي: «ذكر تعالى في هذه الآية أنه جعل الكعبة قياماً للناس أي ركز في قلوبهم تعظيمها بحيث لا يقع فيها أذى أحد»[٢].

فهذا معنى الآية، كما هي عند العلماء بالتفسير، فأين التعيين بالإشارة الحسية ؟!

ب) أورد هذا المعترض قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:١٩٨]، وهذه الآية أوردها تحت عنوان كبير عنونه: **دلالة القرآن على حدّ مزدلفة الموروث.**

ثم تولى من عنده هكذا تفسيرها فقال: (والدلالة من الآية في أمرين: الأول: أن المشعر الحرام المذكور في القرآن هو عَلَمٌ على جبل قُزح المعروف القريب من مسجد مزدلفة، والثاني: أن الذي يصح في لسان العرب أن يُسمى «عند المشعر الحرام» هو المزدلفة الموروثة دون غيرها، فأما أن المشعر الحرام علم على ذلك الجبل بعينه فذلك مشهور معلوم من قبل الإسلام وفي الإسلام، ودل عليه ظاهر القرآن).

ثم قال: (فإن قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾، يدل على أن الاسم في الآية علم على الجبل لا على المزدلفة كلها، لأنها لو كانت هي المشعر الحرام الذي في الآية لأمرنا أن نذكر الله في المشعر الحرام وليس عنده)[٣].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢١٠).

(٢) البحر المحيط (٤/ ٣٧٢)، واقرأ بقية كلامه فإنه مهم.

(٣) حد مزدلفة (٥٣-٥٤).

هذا استقلال آخر بتأويل القرآن، ضارباً عرض الحائط بتفاسير الصحابة والتابعين وبكل كتب التفسير التي صنفها الأئمة.

وسيكون جوابنا معه من وجوه:

الوجه الأول:

حذر الصحابة والتابعون والأئمة المهديون من إعمال الرأي في تفسير كلام الله، وتأويل كتابه، حتى لو ظن المؤوّل برأيه أنه مصيب.

قال الإمام أبو جعفر الطبري رحمه الله: «ذكر بعض الأخبار التي رويت بالنهي عن القول في تأويل القرآن بالرأي».

ثم ساق أخباراً، منها:

- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من تكلم في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار».
- عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: «أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في القرآن برأيي أو ما لا أعلم»[1].

ثم قال الطبري: «وهذه الأخبار شاهدةٌ لنا على صحة ما قُلنا: من أنّ ما كان مِن تأويل آيِ القرآن الذي لا يُدرَك علمه إلا بنَصٍّ بيان رسول الله ﷺ، أو بنَصْبه الدلالة عليه - فغير جائز لأحد القِيلُ فيه برأيه، بل القائلُ في ذلك برأيه - وإن أصاب الحق فيه - فمخطئ فيما كانَ من فِعله، بقيله فيه برأيه، لأن إصابته ليستْ إصابة مُوقن أنه محقٌّ، وإنما هو إصابة خارصٍ وظانٍّ. والقائل في دين الله بالظن قائل على الله ما لم يعلم...»[2].

---

(١) مقدمة تفسير الطبري (١/ ٥٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٨-٥٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي، فحرام...فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أُمر به فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ، لأنه لم يأت الأمرَ من بابه، كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أخف جُرمًا ممن أخطأ، والله أعلم»(١).

الوجه الثاني:

وإن تعجب فعجب قول وفعل هذا المعترض، قبل قليل نقلنا من رسالته منعه الصريح من أن علم المشاعر وحدودها لا يؤخذ لا من القرآن ولا من السنة، ولا من آثار الصحابة، وإنما هي رؤية بالوحي أراها الله لإبراهيم عليه السلام، ثم لا يزال الله يريها لكل أحد بعده إلى يوم القيامة...وناقشناه في ذلك، وأعيد نص كلامه هنا لبيان تناقضه الصارخ، واتباعه في كل موطن ما يهوى وما يحلو له.

قال سابقًا: «فلم يجعل الله تعالى علم الأمة بمناسكها نصوصًا منقولة، وإنما جعلها رؤية حسية متوارثة»(٢).

وقال سابقًا: «فالمشاعر شريعة دليلها الرؤية بالعين، وليس بالسماع ويتصل نقلها بالتوارث، وليس بالرؤية»(٣).

وقال سابقًا: «فلا يصح من أحد أن يطلب نصًا من الكتاب والسنة ليحدد

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٧٠-٣٧١) باختصار.

(٢) حد مزدلفة (٢٢-٢٣).

(٣) المصدر السابق (٢٢-٢٣).

له مشعراً، فذلك من تحرّي الأمر في غير مظنته، وهو عدول عن منهاج الشريعة في هذا الباب»[١].

هذا نص كلامه بحروفه.

وهو إنما يقول هذا ويتحمس له ليفوت في ظنه ويبطل بنفخه من فيه - كما يحسب - تلك الدلائل والآثار عن الصحابة والتابعين التي استدللت أنا بها في كتابي على بيان حدود مزدلفة.

ولكنه في تناقضٍ صارخ يعود هنا ليضع عنواناً عريضاً: «دلالة القرآن على حدّ المزدلفة الموروث»[٢].

ثم يورد الآية ويفسرها من عنده.

هذا تناقض صارخ، وتصادم واضح، فإما أن نستدل، أو لا نستدل.

أما أن نمنع الاستدلال على المشاعر وحدودها وأعلامها بالرواية والنقل والنصوص عندما لا يحلو لنا، ثم نعود ونستدل عندما يحلو لنا، فهذا عبث من الفعل، ونزق من القول، لذلك نجعله يرد على نفسه بنفسه، ونقول له: لا حق لك في الاستدلال بأي شيء من النقل، لا من القرآن، ولا من السنة، ولا من آثار الصحابة، لأنك جعلت القضية المنهجية التي بنيت عليها كتابك هي كما قلت بنفسك: «فلا يصح من أحد أن يطلب نصاً من الكتاب، والسنة، ليحدد له مشعراً، فذلك من تحري الأمر في غير مظنته، وهو عدول عن منهاج الشريعة في هذا الباب».

---

(١) المصدر السابق (٢٢-٢٣).

(٢) المصدر السابق (٥٣).

الوجه الثالث:

أما التفاسير الثابتة المنقولة عن سلف الأمة، والمحققين من علمائها فهي كلها تجعل «المشعر الحرام»، الذي ذكره الله تعالى: هو المزدلفة كلها، وليس «المشعر الحرام» اسمًا علمًا، أطلقه الله تعالى على جبيل صغير في داخل مزدلفة، يُسمّى «قُزح»، وهذا يتضح بما يأتي فانظره راشداً، غير مأمور.

- ثبت في حديثٍ صحيح سَنَدُه، صريحٍ لَفْظُه، مرفوع للنبي ﷺ، أن «المشعر الحرام هو المزدلفة كلها»، وقد نقلته بألفاظه في كتابي هذا[١]، فانظره راشداً فيه، فإنه مهم جداً، وتفسير نبويٌّ شريف، لا مَعْدِل عنه، ولا يسوغ خلافه، ومن أهم مصادر التفسير الأثرية، وهو تفسير الإمام الطبري[٢] رحمه الله.
- ثبت عن جمع من الصحابة والتابعين: أن «المشعر الحرام»، هو المزدلفة كلها، وقد نقلت في كتابي «مزدلفة» جملةً صالحةً، من تلك الروايات والآثار عنهم.
- ومن أصرحها ما رواه الإمام عبد الرزاق: قال أخبرنا مَعْمَر، عن الزهري، عن سالم، قال: قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «المشعر الحرام، المزدلفة كلها»[٣].

---

(١) المزدلفة: أسماؤها - حدودها - أحكامها (٣٥).

(٢) انظره في تفسير الطبري (٢/ ٣٠٣/ -٣٨٣٥)، وصحّح إسناده الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

(٣) أخرجه الطبري من طريق عبد الرزاق به (٤/ ١٧٦) رقم (٣٨٠٤).

وهذا من أصح إسناد، وأعلاه، وأسدِّه، وأنقاه.

وسيأتي إن شاء الله ذكرها جميعها.

● وهذه أقوال ونصوص الأئمة:

- قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله بعد أن ذكر قول القائلين بوجوب الوقوف بمزدلفة: (وكان مما احتج به أهل القول الأول لقولهم أن قالوا: رأينا الله عز وجل قد ذكر مزدلفة في كتابه بقوله: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾،...كما ذكر عرفة في كتابه بقوله: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾) [١].
- قال الإمام النووي رحمه الله: «وقال جمهور المفسِّرين وأصحاب الحديث والسِّيَر: المشعر الحرام جميع المزدلفة»[٢].
- قال شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله: «وإن كانت المزدلفة كلها هي «المشعر الحرام» المذكور في القرآن»[٣]، تأمل قول شيخ الإسلام: «المذكور في القرآن».
- وقال أيضاً: «ومزدلفة كلها يُقال لها «المشعر الحرام»[٤].
- وقال الإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وإنما سُمِّيت المزدلفة «المشعر الحرام»، لأنها داخل الحرم»[٥].

---

(١) أحكام القرآن الكريم، المجلد الثاني من الجزء الأول (١٥٨-١٥٩).

(٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ١٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٦٢).

(٤) المصدر السابق (٢٦/ ١٣٤).

(٥) تفسير القرآن العظيم (٢/ ١١٨).

- وقال الحافظ المحدث أبو إسحاق ابن قرقول رحمه الله: «ومزدلفة هي المشعر الحرام بفتح ميم المشعر»[١].
- وقال الإمام المفسر اللغوي أبو حيان الأندلسي رحمه الله: «والمَشْعر: مَفْعَلٌ من شعر، أي مَعْلَم، والحرام لأنه ممنوع أن يفعل فيه ما نهي عنه من محظورات الإحرام، وهذا المَشْعَر يُسَمَّى جَمْعًا، وهو ما بين جَبَلَيّ المزدلفة، من حَدِّ مفضى عَرَفَة إلى بطن مُحَسِّر، قاله ابن عباس، وابن عمر، وابن جبير، ومجاهد، وليس المأزمان، ولا وادي مُحَسِّر من المشعر الحرام، والمَأْزِم: المضيق، وهو مضيق واحد بين جبلين ثنوه لمكان الجبلين»[٢].
- وقال المفسِّر محمود الألوسي رحمه الله: «والمشهور أن المشعر مزدلفة كلها، فقد أخرج وكيع وسفيان، وابن جرير والبيهقي، وجماعة عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه سئل عن المشعر الحرام فسكت حتى إذا هبطت أيدي الرواحل بالمزدلفة قال: هذا «الْمَشْعَرُ الْحَرامُ»[٣].

الوجه الرابع:

هذا الاسم «قُزح» ما هو؟ وما أصله؟ ومن أطلقه على هذا الجبل المُعَيَّن؟

تذكر كتب التواريخ، وأخبار العرب، أن «قُزَحَ» بضم أوله، وفتح ثانيه، ما هو إلا وثن من أوثان الجاهلية الأولى، وصنم من أصنامهم، وكان معبوداً لقومٍ من قدمائهم يُقال لهم: «بنو أَدُوم» أو «بنو أُدْم»، أو «بنو الأدرم»، وهم قوم من

---

(١) مطالع الأنوار (٤/ ٨١).

(٢) البحر المحيط (٢/ ٢٩٧).

(٣) روح المعاني (٢/ ٨٨).

فهر بن مالك من قريش الظواهر[١].

وأضافت بعض المصادر: أن «قُزح» اسم شيطان ملحق، بالنجم «زُحل»، ومنه سموا هذه الطرائق المُتَقوِّسة التي تبدوا في السماء أيام الربيع «بقوس قُزح»، ثم صارت في الإسلام تُسمَّى «قوس الله»، تفاديًا من نسبتها لهذا الاسم الشيطاني[٢]، لذلك يبعد عندي، والله أعلم أن يكون هذا هو المقصود عينًا بقول الله تعالى «المَشْعر الحرام».

جاء في كتاب «الأزمنة والأمكنة»، للمرزوقي[٣]: (قال الخليل: قوس قُزَح طريقة مُسْتَوْسِقة تبدو في السماء أيام الربيع، وفي الحديث عن ابن عباس، أنه قال: «لا تقولوا قوس قُزَح، فإنّ قُزح من أسماء الشياطين، ولكن قولوا: قوس الله»، وقال أبو الرّقيش: القُزح الطرائق التي فيها، والواحدة: قَزْحة، والتقزيح إذا اتسع رأس الشجرة أو النبت شعبًا مثل بُرثن الكلب.

قال الأعشى:

جالسًا في نفرٍ قد يئسوا ... في محلِّ القدِّ من صحب قُزح)[٤]

ومما يؤكد هذا، قصة الصفا والمروة.

---

(١) انظر عنهم: أنساب الأشراف للبلاذري (١/ ٤٠)، والمعارف لابن قتيبة (٦٨).

(٢) انظر كتاب الحيوان للجاحظ (١/ ٣٤١)، ولسان العرب لابن منظور (٢/ ٥٦٣-٥٦٤)، ومعجم آلهة العرب قبل الإسلام (١٩٥).

(٣) هو المؤرخ والنحوي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، توفي سنة (٤٢١هـ)، انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٤٧٥)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (٥/ ٣٤-٣٥).

(٤) كتاب الأزمنة والأمكنة (٣٤١).

فإنّ جَعْل هذين الجبلين المباركين: الصفا والمروة، من شعائر الله تعالى، هو منصوص القرآن الكريم: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٥٨]، وإنما كان السعي بينهما من وظائف الحج والعمرة سُنَّةً، واقتداءاً، بأول من سعى بينهما، وهي تلك المرأة المؤمنة الصابرة المباركة، هاجر أم إسماعيل، في القصة المشهورة لما نفد ماءها وعلا صراخ رضيعها، وهرولت بينهما هاجر، هرولة المجهد والملهوف سبعًا، حتى جاءها وابنَها الغوثُ وأظهر الله زمزم، وقال النبي ﷺ: «**فذلك سعي الناس بينهما**»(١).

ولما أحدث أهل الجاهلية، من الشركيات ما أحدثوا كانوا يهلون لبعض أصنامهم، ويطوفون بينهما لأجل إهلالهم لأصنامهم، فلما جاء الإسلام تحرجوا من الطواف بهما، فأخرج البخاري من حديث عروة بن الزبير قال: «**سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فَقُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، فَوَاللهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لاَ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، قَالَتْ: بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوَّلْتَهَا عَلَيْهِ، كَانَتْ: لاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَتَطَوَّفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسْلِمُوا يُهِلُّونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ، الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ المُشَلَّلِ، فَكَانَ مَنْ أَهَلَّ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا، سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ الآيَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: «وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا»، ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ**

---

(١) انظر القصة بطولها في صحيح البخاري من حديث ابن عباس، حديث رقم (٣٣٦٤).

عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ العِلْمِ يَذْكُرُونَ: أَنَّ النَّاسَ، - إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ - مِمَّنْ كَانَ يُهِلُّ بِمَنَاةَ، كَانُوا يَطُوفُونَ كُلُّهُمْ بِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا وَالمَرْوَةَ فِي القُرْآنِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ وَإِنَّ اللهَ أَنْزَلَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ الآيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «فَأَسْمَعُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ فِي الفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا، فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الإِسْلَامِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ، بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ»[1].

وأخرج البخاري أيضاً «عن عَاصِم قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ ؟ قَالَ: «نَعَمْ، لأَنهَا كَانَتْ مِنْ شَعَائِرِ الجَاهِلِيَّةِ حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ : ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾»[2].

فكان إبطال سنة الجاهلية، من طوافهم بالصفا والمروة، إهلالاً لأصنامهم، ثبّت الله تعالى الطواف بهما، وجعله من شعائره المعظمة، وشرائعه المنزلة،

---

(١) صحيح البخاري حديث رقم (١٦٤٣)،وبوّب عليه البخاري: باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله، قال الحافظ ابن حجر: (أي وجوب السعي بينهما مستفاد من كونهما جُعلا من شعائر الله، قاله ابن المنيّر في الحاشية)، فتح الباري (٤/ ٥٨٢).

(٢) صحيح البخاري حديث رقم (١٦٤٨).

رفعًا لحرجهم وإتمامًا لأنساكهم، بنص صريح واضح مباشر: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٥٨].

وليس كالحال هنا باستنباطات، ورأي، وجزمٍ بأن «قزح» هو المشعر الحرام عينًا دون غيره.

ثم اعلم أن هذا الجبيل الصغير، الذي يسمى «قزحًا»، كان تعظيمه والوقوف عليه والإطافة به، من عمل وسُنّة أهل الجاهلية، التي كان النبي ﷺ يحرص على مخالفتهم، فخالفهم زمانًا ومكانًا.

فقد ذكر أبو الوليد الأزرقي أن الحُمْس -وهم قريش وما والاها- تقف على أنصاب الحرم من نَمِرة، وتقف الحِلَّة -وهم بقية الناس- بعَرَفة، فإذا دفع الناس من عَرَفَة، وأفاضوا، أفاضت الحُمُس من منزلهم بأنصاب الحرم، وأفاضت الحِلَّة من عرفة فيلتقون جميعًا عند هذا الجبل بمزدلفة، فكانوا يدفعون من عرفة، إذا طفلت الشمس للغروب، وكانت على رؤوس الجبال، كأنها عمائم الرجال في وجوههم، فإذا كان هذا الوقت دفعت الحِلَّةُ من عَرَفة، ودفعت معها الحُمْس من أنصاب الحرم، حتى يأتوا جميعًا مزدلفة، فيبيتون بها حتى إذا كان الغلس، وقفت الحِلَّة والحُمْس على قزح، فلا يزالون عليه حتى إذا طلعت الشمس وصارت على رؤوس الجبال كأنها عمائم الرجال في وجوههم دفعوا من مزدلفة»[1].

فخالفهم النبي ﷺ في الوقوف بعرفة، وكانت مخالفته لهم مكانية وزمانية

---

(١) أخبار مكة (١/ ٢٨١-٢٨٢).

فخالف الحُمْس وما ابتدعوا واخترعوا، وخرج إلى عَرَفة وأقام الوقفة الشريفة ركن الحج الأعظم بها، على سُنّة الخليل إبراهيم عليه السلام.

وخالفهم مخالفة أخرى زمانية، فصدر من عرفة وأفاض منها بعدما غربت الشمس وتحقق غروبها، هذا فعله وهديه في نُسُكِ عرفات.

ثم في نسك مزدلفة خالفهم أيضاً مخالفة مكانية، وزمانية، فجعل مزدلفة كلها هي «المَشْعَرَ الحرام»، فمن دخلها في أي ساعة من ليلة النفرة، وصلى بها المغرب والعشاء أو جاء متأخراً فصلى بها الفجر، فقد أتمَّ حجّه، وقضى تَفَثَه، كما أفتى النبي ﷺ بذلك، عروةَ بنَ مضرِّس بن لامٍ الطائي.

فإن عروةَ بن مُضرِّس قال: «**أتيت رسول الله ﷺ بالموقف، يعني بجمع، فقلت: يا رسول الله جئت من جبل طيئ، أكللت مطيتي، وأتعبت نفسي، والله ما تركتُ من حَبْلٍ، إلا وقفت عليه فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ: «من أدرك معنا هذه الصلاة، وأتى عرفات، قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، فقد تم حجه، وقضى تفثه**»[1].

وأخرج الإمام أبو جعفر الطحاوي من طريق حماد هو ابن سلمة عن حجاج هو ابن أرطاة، عن إبراهيم النخعي عن التابعي الكبير الأسود بن يزيد النخعي قال: «إن عمر بن الخطاب، كان بالمزدلفة فجاءه أعرابيٌ فقال: إني لم أقف بعَرَفة، فقال له عمر: إذهب فقف فإني أنتظرك، فلما أصبح جعل يقول: أجاء الأعرابي؟ أجاء الأعرابيُّ؟، فلما جاء أفاض»[2].

---

(١) سنن أبي داود (١٩٥٠)، ومسند أحمد (٣/ ١٥)، وسنن الترمذي (٣/ ٢٣٠).

(٢) كتاب أحكام القرآن، المجلد الثاني من الجزء الأول (١٥٨/ ١٤٤٠)، وفي سنده حجاج ابن أرطاة قال الحافظ في التقريب: (صدوق كثير الخطأ)، (١/ ١٨٨)، لكن أخرج له=

وحتى إن بعض كبار الأئمة من التابعين ومن بعدهم ينصون أن قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾، يتحقق بتمامه، بصلاة المغرب والعشاء بالمزدلفة بأي جزء منها لمن بَكَّر، أو بصلاة الفجر لمن تأخر.

قال الإمام التابعي ابن أبي نَجِيح: «يستحب للحاج أن يصلي في منزله بالمزدلفة إن استطاع وذلك أن الله يقول: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾»[1].

وقال الإمام الحافظ شيخ مكة ومحدثها في زمنه سفيان بن عيينة الهلالي رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾، هي الصلاتين جميعًا»[2].

وخالفهم مخالفة زمانية فنفر من مزدلفة بعد ما أسفر جداً قبل أن تطلع الشمس.

الوجه الخامس:

إن الثابت المستفيض عن جمع من الصحابة ومن كبرائهم، وفقهائهم من قولهم أو فعلهم أن «المشعر الحرام»، الذي أمر الله بذكره عنده هو «المزدلفة» كلها، ولا يُخَص منها شيء دون شيء، ولا جبل دون غيره، وإليك دراسة عن ذلك.

= مسلم، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح، واحتج به أحمد)، شرح العمدة (٣/ ٦١٤).

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٩٩).

(٢) رواه عنه الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي كما في تفسير ابن كثير (٢/ ١١٧).

١ -ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ذلك.

فأخرج البخاري في صحيحه عن التابعي الكبير عمرو بن ميمون الأودي رحمه الله قال: «شهدتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بجَمْعٍ الصبح، ثم وقف، فقال: إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس...»[(١)].

فهذا صريح أنه وقف في منزله بمزدلفة بعدما صلى الصبح، لا ذكر لقُزح، ولا إتيانه.

٢ -جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما:

عن أبي الزبير المكي قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: «المزدلفة كلها موقف»[(٢)].

فهذا نص جابر رضي الله عنه أن مزدلفة كلها موقف وهي المشعر الحرام كلها، وأكد كلامه بقوله: «كلها» لا قزح ولا غيره، وجابر هو راوي حديث «ثم أتى المشعر الحرام» فيكون هذا هو فهمه وتفسيره للمراد بالمشعر الحرام.

والعجيب أن الإمام أبا جعفر الطحاوي رحمه الله، أخرج هذا الأثر عن جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، من طريق عطاء بن أبي رباح، ومرفوعاً إلى النبي ﷺ.

قال الطحاوي: «حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال أخبرنا عبد الله بن وهب، قال حدثني أسامة بن زيد الليثي، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «كل المزدلفة موقف»[(٣)].

---

(١) صحيح البخاري حديث رقم (١٦٨٤).

(٢) أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٧٩٧).

أحكام القرآن الكريم، المجلد الثاني من الجزء الأول (١٦٦)، وله عنده سند آخر أيضاً.

وأسامة بن زيد الليثي أحسن وأجمع ما قيل فيه ما قاله الإمام أبو أحمد بن عديّ: (يروي عنه الثوري وجماعة من الثقات، ويروي عنه ابن وهب نسخة صالحة، وهو كما قال ابن معين: ليس بحديثه بأس)[١].

ثم يقول الطحاوي: (ولم يبيّن رسول الله ﷺ فيما ذكرنا من مزدلفة شيئاً)[٢].

والمعنى أن النبي ﷺ لم يُمَيِّز شيئاً من مزدلفة، ولم يفضله على غيره.

٣- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى الصَّلاَتَيْنِ كُلَّ صَلاَةٍ وَحْدَهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَالعَشَاءُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى الفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الفَجْرُ، قَائِلٌ يَقُولُ: طَلَعَ الفَجْرُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُعِ الفَجْرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلاَتَيْنِ حُوِّلَتَا عَنْ وَقْتِهِمَا، فِي هَذَا المَكَانِ، المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ، فَلاَ يَقْدَمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يُعْتِمُوا، وَصَلاَةَ الفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ**»، ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى أَسْفَرَ، ثُمَّ قَالَ: **لَوْ أَنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الآنَ أَصَابَ السُّنَّةَ، فَمَا أَدْرِي: أَقَوْلُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفْعُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ**»[٣].

وكذلك هنا، لا ذكر لقزح في الوقوف بعد صلاة الفجر يوم النحر، وإنما هو الموقف بأرض جمع حيثما كان.

---

(١) الكامل (١/ ٣٩٤).

(٢) أحكام القرآن (١٦٦).

(٣) أخرجه البخاري حديث رقم (١٦٨٣).

٤ -عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

عن سالم عن أبيه عبدالله بن عمر قال: «المشعر الحرام»، المزدلفة كلها»[١].

وعن عطاء بن أبي رباح عن ابن الشَّوَّال قال: قال عبد الله: «إنما جَمْعٌ منزل ترتحل منه إذا شئت»[٢].

هذا هو الصحيح الثابت عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

٥ -عبد الله بن العباس رضي الله عنهما:

عنه رضي الله عنه قال: «ارفعوا عن عُرَنات، وارفعوا عن مُحَسّر، يعني في الموقف»[٣].

أما قوله: ارفعوا عن عُرَنات: أي في الموقف بعرفة.

وأما قوله: ارفعوا عن مُحَسّر: أي في الموقف بمزدلفة.

وما أجمله عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، هنا، فصّله تفصيلاً واضحًا في رواية أخرى، ولا ذكر في كلامه مطلقًا لجبل يقال له «قزح»، وإنما هي المزدلفة كلها.

---

(١) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٠)، وابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٣٩)، من طريق عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن الإمام الزهري عن سالم عن أبيه عبدالله بن عمر، وهذا إسناد كالشمس.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٣٤)، وسنده صحيح، ابن الشَّوَّال اسمه: سالم بن شوال المكي مولى أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها، وثقه الإمام النسائي، وابن حبان، وأخرج له الإمام مسلم في الصحيح، انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٩).

(٣) أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٨٠٧)، وأخبار مكة للفاكهي (٥/ ٣٩)، من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار المكي، عن طاووس بن كيسان عنه به.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٦٢)، من طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، به.

فأخرج عنه البخاري في صحيحه، أنه قال: «**ثم لينطلق حتى يقف بعرفات من صلاة العصر إلى أن يكون الظلام، ثم ليدفعوا من عرفات، فإذا أفاضوا منها حتى يبلغوا جمعًا الذي يتبرّر فيه، ثم ليذكروا الله كثيراً، وأكثروا التكبير والتهليل قبل أن تصبحوا، ثم أفيضوا فإن الناس كانوا يفيضون، وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٩٩﴾﴾ حتى ترموا الجمرة**»[١].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «قوله: حتى يبلغوا جمعًا» بفتح الجيم وسكون الميم، وهو مزدلفة، وقوله يتبرّر فيه براءين مهملتين، أي يطلب فيه البر»[٢].

٦-عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما:

- عن القاسم بن محمد قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول: «إن من سنة الحج أن يصلي، ثم يقف بالمزدلفة بعد أن يصلي الصبح إذا بَرَق الفجر، فإذا أسْفر دفع»[٣].

فهذا كما سبق لا ذكر للجبل «قُزَح» في كلامهم، ومناسكهم، إنما هو مزدلفة بأكملها.

- وفي لفظ آخر أكثر وضوحًا، عن القاسم بن محمد أيضًا، عن عبد الله ابن الزبير قال: «من سُنّة الحج أن يصلي الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة، والصبح بمنى، ثم يغدو إلى عَرَفة فيقيل حيث قضي له، حتى

---

(١) صحيح البخاري رقم (٤٥٢٠).

(٢) فتح الباري (١٧/ ٤٠-٤١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٩٩)، من طريق يزيد بن هارون الواسطي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر به، وهذا إسناد صحيح.

إذا زالت الشمس خطب الناس، ثم صلى الظهر والعصر جميعًا ثم وقف بعرفات حتى تغيب الشمس، ثم يفيض فيصلي بالمزدلفة، أو حيث قضى الله ثم يقف بجمع حتى إذا أَسْفَر دفع قبل طلوع الشمس، فإذا رمى الجمرة الكبرى، حلّ له كل شيء حرم عليه إلا النساء حتى يزور البيت»[1].

٧-عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

- عن التابعي الجليل **ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: إِنِّي مُضْعِف مِنَ الْأَهْلِ وَالْحُمُولَةِ؛ وإِنَّمَا حُمُولَتُنَا هَذِهِ الْحُمُرُ الدَّبَّابَةُ، أَلا أَفِيضُ مِنْ جَمْعٍ بِلَيْلٍ؟ فَقَالَ عبد الله بن عمرو: أَمَّا إِبْرَاهِيمُ -عليه الصلاة والسلام- فَإِنَّهُ بَاتَ بِمِنًى، حَتَّى إذا أَصْبَحَ وَطَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ سَارَ إِلَى عَرَفَةَ حَتَّى نَزَلَ مَنْزِلاً مِنْهَا، ثُمَّ رَاحَ، ثم وَقَفَ مَوْقِفَهُ مِنْهُ، حَتَّى إذا غَابَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ، حتى أَتَى جَمْعًا فَنَزَلَ مَنْزِلَهُ مِنْهُ، حتى بَاتَ بِهِ حَتَّى إِذَا كَانَ صَلَاةُ الصُّبْحِ الْمُعَجَّلَةِ، وَقَفَ حَتَّى إِذَا كَانَ الصُّبْحُ الْمُسْفِرُ أَفَاضَ، فَتِلْكَ مِلَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ، وَقَدْ أُمِرَ نَبِيُّكُمْ أن يتبعه»**[2].

الله أكبر، هذه الرؤية، والتواتر الذي يطالب بها هذا المعترض، يَشْرحه هذا

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٤٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٦١)، وقال: على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي في السنن (٥/ ١٢٢)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد به.

(٢) أخرجه بطوله ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٤٨/ ح٢٨٠٣)، من طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن عبد الله بن أبي مليكة عن عبد الله بن عمرو به، وهو إسناد صحيح مشرق مسلسل بأجلاء التابعين، وأخرجه الإمام الطحاوي في أحكام القرآن (١٣٦٥)، وله طريق أخرى إلى أيوب في مسند أحمد بن منيع حسبما ذكره الحافظ ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (١/ ٣٤٣).

الصحابي، الفقيه الجليل، ويرفعه إلى خليل الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وإلى هدي واستنان خاتم النبيين عليه الصلاة والسلام، به. ولا ذكر لهذا الجبل، ولا موضع محدَّدٍ مُعَيَّن، إنما هي عرفات بانفساحها، والمزدلفة باتساعها.

فادِّعاء جبل هنا، أو جبيل هناك، نجعله هكذا ادّعاءاً هو بعينه المشعر الحرام، الذي أراده الله وعناه في القرآن، ونطيف به لوحات موضوعة برأيٍ مِنْ أفرادٍ رأوا واجتهدوا، فنحيل المكان الذي وَسَّعه الله تعالى إلى جبيل صغير، حوله مساحة ضيقة من الأرض، شُغلت معظمها، بأبنية وقصور وحيطان، ودور، ومرافق عامة، ومواقف للسيارات، فبأي كتاب، أو سنة، أو بسنة لإبراهيم صاحب الملة، نصنع وندَّعي ذلك ؟!.

الوجه السادس:

أما حديث جابر بن عبد الله الطويل في صفة حجه عليه الصلاة والسلام، والذي ذكره واستشهد به هذا المعترض، على ما زعمه قولاً واحداً متواتراً، أن المشعر الحرام هو اسمٌ على جبيل صغير اسمه «قُزَح»، فعلينا النظر فيه، وبيان معناه، وأنه لا حجة فيه لما ذهب إليه هذا المعترض.

ففي نص الحديث، قال جابر رضي الله عنه: «وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب القصواء حتى أتى المَشْعَر الحرام، فاستقبل القبلة فدعاه وكبّره وهلّله ووحَّده، فلم يزل واقفـًا حتى أسفر جداً، فدفع قبل أن تطلع الشمس»[1].

---

(١) صحيح مسلم (١٢١٨).

ومعناه يتضح بما يأتي:

١- النبي ﷺ كان قدوة ومعلماً، ومقرراً لأمور الدين بقوله الصادق، وعمله الشريف، وفي العبادات العملية، كان يأمر بأن ينظر الناس إلى فعله، فيفعلوا مثله، ويقتدوا به.

- فقال عليه الصلاة والسلام في شأن الصلاة: «**صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»[١].

ولأجل أن يراه الناس ويتعلموا صلاته، ربما عانى الصلاة على المنبر ليبرز ويراه كل من في المسجد ويتعلموا صلاته.

قال الإمام البخاري رحمه الله: «باب: الصلاة في السطوح والمنبر والخشب».

ثم أخرج حديث سهل بن سعد رضي الله عنه في شأن المنبر وصلاة النبي ﷺ وسجوده على الأرض في أصل المنبر[٢].

ثم بوّب البخاري أيضاً في كتاب الجمعة فقال: «باب : الخطبة على المنبر».

ثم أخرج حديث سهل بن سعد السابق، وفيه: «**ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى عَلَيْهَا[٣] وَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَزَلَ القَهْقَرَى، فَسَجَدَ فِي أَصْلِ المِنْبَرِ ثُمَّ عَادَ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتَمُّوا وَلِتَعَلَّمُوا صَلاَتِي**»[٤].

---

(١) صحيح البخاري (٦٣١).

(٢) صحيح البخاري (٣٧٧).

(٣) يعني أعواد المنبر.

(٤) صحيح البخاري (٩١٧).

فهذا صريح في أنه عليه الصلاة والسلام فعل هذا الفعل وصلى بالناس وهو بارز على المنبر وكبر وقرأ وركع ورفع عليه، فلما أراد أن يسجد رجع ونزل وسجد في أصل المنبر على الأرض ثم عاد لمثلها في الركعة الثانية، وهو عليه الصلاة والسلام إنما عانى هذه المعاناة، وفعل ذلك لغاية عظيمة، وهي أن يراه الناس كلهم في المسجد، فيتعلموا منه صلاته ويقتدوا بها، وأفصح لهم بنفسه عن هذه الغاية فقال لهم: « **إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتَمُّوا وَلِتَعَلَّمُوا صَلاَتِي**».

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وعُرِف منه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض، ويستفاد منه أن من فعل شيئًا يخالف العادة أن يبين حكمته لأصحابه»[١].

-وكذلك هنا في شأن النسك، وأعمال الحج، فإن النبي ﷺ، حجَّ هذه الحجة العظيمة المباركة، وكان من أعظم غاياته، إعادة أعمال وأنساك الحج إلى سنّة وملة الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام، ودَثْرِ ومَحْوِ آثار وبقايا ومحدثات وبدع أهل الجاهلية الأولى، وكان ينص على هذا الهدف: «**خالف هَدْيُنا هَدْيَ المشركين**»، وكانت مخالفته لهم زمانية ومكانية كما مرّ تقريره.

وفي شأن الحج أيضًا، يدعو النبي ﷺ الناس إلى أن ينظروا إلى أفعاله ويقتدوا بها، ويأخذوا مناسكهم عنه مباشرة، حتى قال عليه الصلاة والسلام: «**أيها الناس خذوا عني مناسككم لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا**»[٢].

فكان النبي ﷺ يبرز للناس، ويَجْهَر لهم، ويخرج لهم، وربما صعد مكانًا

---

(١) فتح الباري (٥/ ٦١).

(٢) صحيح مسلم (١٢٩٧)، وأبو داود (١٩٤٤)، وغيرهما.

مستوياً ليراه الناس، وربما، صعد على ناقته كذلك، لِيُرِيَ الناس أعمال المناسك وأفعال الحج ويأخذوها عنه مباشرة.

- فثبت أنه عليه الصلاة والسلام وقف بعَرَفة على ناقته، ليراه الناس ويقتدوا به [١].
- وثبت أنه رمى الجمرة وهو على ناقته لأجل ذلك، ووقف للناس عند الجمرة على الناقة ليسألوه، وليعلمهم وليأخذوا عنه [٢].
- وثبت أنه طاف حول البيت على الناقة لأجل ذلك [٣].
- وهنا الأمر كذلك، فلما صلى الفجر يوم النحر بمنزله بمزدلفة، وأراد أن يقيم نسكاً هو آخر أعمال وأنساك مزدلفة، وهو الوقوف للذكر والدعاء، كما أراد أن يبطل عملاً محدثاً من أعمال الجاهلية، فبرز للناس، وركب وتقدم لمكان بارز واجتمع إليه الحجيج، وبقي حتى أسفر جداً، ثم دفع وخرج من المزدلفة قبل طلوع الشمس مخالفاً ومبطلاً ما أحدثه المشركون في الجاهلية، من مكثهم حتى تطلع الشمس، ويقولون: «أشرق ثبير كيما نُغِير» كما ثبت في الصحيح من حديث عمر رضي الله عنه [٤].

فالمشعر الحرام الذي برز إليه النبي ﷺ هو من أرض مزدلفة، وقد يُسَمَّى بعضُ الشيء باسم كله، كما يأتي في بعض النصوص اسم «المسجد الحرام»،

---

(١) قال البخاري: باب: الوقوف على الدّابة بعَرَفة، فتح الباري (٣/ ٥٩٩).

(٢) قال البخاري: باب: الفتيا على الدابة عند الجمرة، فتح الباري (٣/ ٦٦٥).

(٣) عن ابن عباس: «طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن»، رواه البخاري (١٦٠٧).

(٤) أخرجه البخاري (١٦٨٤).

والمراد به مكة كلها، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾ [التوبة:٢٨].

والمراد أرض الحرم كلها، وليس الكعبة وما حولها فقط.

قال الإمام عطاء: «لم يعن المسجد وحده، إنما عنى مكة والحرم، قال ذلك غير مرة»(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١].

قال أبو جعفر الطبري رحمه الله: «أما قوله ﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ فإنه اختلف فيه، وفي معناه، فقال بعضهم: يعني من الحرم، وقال: الحرم كله مسجد، وقد بينا ذلك في غير موضع من كتابنا هذا، وقد ذكر لنا أن النبي ﷺ كان ليلة أسري به إلى المسجد الأقصى، نائماً في بيت أم هانئ ابنة عبد المطلب »(٢).

فالمشعر الحرام الذي أتاه النبي ﷺ، إنما هي أرض ظاهرة بارزة من آخر مزدلفة ليراه الناس ويتحقق إبطال عمل أهل الجاهلية بالصدور قبل طلوع الشمس.

٢- والظاهر من فعله عليه الصلاة والسلام أنه قصد مكاناً من آخر أرض المشعر الحرام قريباً من وادي مُحَسِّر وهو الحدّ الفاصل بين المشعرين: مزدلفة ومنى، ومما يَدل على ذلك أنه وقف بهذا المكان حتى أسفر جداً، ثم دفع وخرج من مزدلفة قبل طلوع الشمس، وهذا لا يتأتى إلا بقرب مكان

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣٤٥).

(٢) المصدر السابق (٨/ ٤).

وقوفه جداً من آخر المشعر الحرام على طرفه لأن من أسفر جداً، وما بقي على طلوع الشمس إلا القليل جداً، لا يمكن صدوره وخروجه بِسَيْر الناقة، ومعه الجموع، والشمس لم تطلع بعد إلا بذلك.

ولو كان المراد بالمشعر الحرام، هذا الجبل المزعوم في وسط مزدلفة، وأنه صعده وعانى صعوده وبقي به حتى أسفر جداً، فإنه لن يخرج منها، والحال هذه إلا وقد طلعت عليه الشمس لوجود مسافة بين هذا الجبل وآخر حد مزدلفة مما يلي وادي مُحَسِّر.

ولقرب مكانه الذي وقف فيه من وادي مُحَسِّر نبَّه الناس من الدخول فيه قبل وقت النفرة فقال: « **وَقَفْتُ هَا هُنَا وَمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**»[1]، وفي لفظ «**المزدلفة كلها موقف، وارفعوا عن بطن مُحَسِّر**»[2].

٣- ومما يؤكد هذا، أن عدداً من المحققين من الأئمة، لم يفهموا إلا ذلك فذكروه ونصوا عليه، وبينوا أن موقفه عليه الصلاة والسلام صبيحة يوم النحر بمزدلفة إنما كان في آخرها تماماً على طرف المشعر الحرام لقرب وسهولة الخروج إلى منى قبل طلوع الشمس، وأنه ﷺ، انتقل من موضع في مزدلفة إلى موضع آخر منها لسهولة الخروج منها.

- هذا الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله، **ينقل إجماع العلماء قاطبة على ذلك** وفي هذا أبلغ الرد والتنكيل لذلك المعترض الذي ذهب يذكر إجماعاً

---

(١) أخرجه مسلم بلفظ: «وقفت هاهنا، وجمع كلها موقف» (١٢١٨)، وهذا اللفظ أخرجه أبو داود (١٩٠٧)، وصححه الألباني في الصحيحة (١٦٦٥).

(٢) أخرج شطره الأخير أحمد في المسند (١٨٩٦)، وأخرجه بتمامه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١١٩٤)، وصححه الألباني في الصحيحة (١٥٣٥).

لا وجود له إلا في ذهنه، وهو زعمه أن المشعر الحرام المذكور في القرآن هو «قُزح»، عينًا. فاقرأ كلام العلماء، واترك كلام الدخلاء، فما كلّ من رقم سوداء في بيضاء، صار من جملة الفضلاء.

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: (**وهكذا يقول أهل العلم جميعًا، لا نعلمهم يختلفون في ذلك، وليس قول جابر بن عبد الله: «وبات رسول الله ﷺ بمزدلفة، ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام»، بموجب أن المشعر الحرام ليس بمزدلفة، بل هو مزدلفة، ومعنى قول جابر هذا إنما هو على أن رسول الله ﷺ ترك موضعًا من مزدلفة، ثم ركب منه حتى أتى موضعًا آخر منها**)[1].

- نص على ذلك الإمام الحافظ الفقيه المحقق، ابن الصلاح[2] رحمه الله، فإن الإمام ابن الصلاح، قرر بالنظر والمشاهدة، والحضور، وطبق المنصوص في النصوص على المشهود المنظور، والأرض على حالها، لم يَعْبث أحد بها، ولا غُيِّرت معالمها، ولا جبالها ولا أوديتها، وهو إمام محقِّق، وفقيه مدقِّق، لا مجال للاستهانة به، ولا التهوين من بحثه وتحقيقه، وصنف في ذلك منسكه المشهور: «صلة الناسك في صفة المناسك».

وهذا الكتاب استصحبه معه الإمام الحافظ أبو عبد الله ابن رُشَيْد السبتي في رحلته إلى الحج في حجته التي قام بها سنة «٦٨٤هـ» وألّف لأجلها رحلته

---

(١) أحكام القرآن الكريم، المجلد الثاني من الجزء الأول (١٦٩).

(٢) هو الإمام الحافظ الفقيه المحقق، أبو عمرو، عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى الشهرزوري الشافعي، صاحب المصنفات الكثيرة، ومنها مَنْسكه الشهير «صلة الناسك في صفة المناسك»، قال عنه ابن خلكان: «وصنَّف في المناسك مناسك الحج وجمع أشياء حسنة يحتاج إليها الناس، وهو مبسوط» وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٤).

الشهيرة التي سماها «مَلءُ العَيْبة بما جُمع بطول الغَيْبة في الوجهة الوجيهة إلى مكة وطَيْبة».

وقال عنه: «فأصبحنا يوم الثلاثاء التاسع من ذي الحجة - سنة ٦٨٤هـ - بعرفات، واستصحبت معي كتاب «صلة الناسك في صفة المناسك» للإمام المحدث الأوحد الفقيه الشافعي أبي عمرو بن الصلاح، فكنت أسْتَعرف به المواضع التي يصفها بموافقة الصفة وانطباقها على الموصوف»[١].

وقال «انتهى ما أردنا إيراده من كلام الإمام أبي عمرو، وإن أطلنا في تتبع أمكنته، وجمع متفرقه، طلبًا للإفادة بما يعز وجوده، ويعجز عن مثل هذا البيان لسانه»[٢].

فقد قرر الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «**أن موضع وقوفه ﷺ بالمزدلفة عند قَرْن وجبيل صغير من آخر مزدلفة**».

ثم إن الإمام ابن الصلاح أفاد، بأن العهد تغير، وأن الناس استبدلوا الوقوف بهذا المكان الوقوف بمكان آخر، هو بناءٌ مستحدث في وسط مزدلفة، وقال: «ولا تتأدّى به هذه السّنّة، والله المستعان»[٣].

-وتبعه على ذلك، الإمام الفقيه المحقق أبو زكريا النووي رحمه الله فإنه ذكر أن قزحًا يقع في آخر المزدلفة تمامًا، وقال: «**وهو جبل صغير فإذا وصله صعده إن أمكنه، وإلا وقف عنده، وتحته، ويقف مستقبل الكعبة، فيدعو ويحمد**

---

(١) ملء العيبة (٥/ ٨٩).

(٢) ملء العيبة (٥/ ١١٥)، وتوفي ابن الصلاح سنة (٦٤٣هـ)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠).

(٣) صلة الناسك في صفة المناسك (٤٣. أ، ب).

الله تعالى، ويكبره، ويهلله، ويوحده، ويكثر من التلبية»[١].

وذكر أن الناس استبدلوا بالوقوف به، الوقوف على بناء مستحدث في وسط مزدلفة.

والمقصود من كلامه أنه جعل السنة التقدم إلى آخر مزدلفة عند قرن وجبل صغير إن أمكن ذلك.

-وكذلك الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشَيْد الفهري السبتي[٢].

فقد رحل هذا الإمام إلى الحج إلى بيت الله الحرام، وذلك في سنة «٦٨٤هـ»، ودون هذه الرحلة المباركة في كتابه العظيم، «ملءُ العَيْبة، بما جُمع بطول الغَيْبَة، في الوجهة الوجيهة، إلى مكة وطَيْبة».

وقد صحب معه، كتاب «صلة الناسك في صفة المناسك»، للإمام أبي عمرو بن الصلاح رحمه الله، المتقدم ذكره . وتتبع المواضع التي ذكرها، ابن الصلاح وقيد ملاحظاته بدقة.

فقال: «واستصحبت معي كتاب «صلة الناسك في صفة المناسك» للإمام المحدث الأوحد الفقيه الشافعي أبي عمرو ابن الصلاح رحمه الله، فكنت أستعرف

---

(١) المجموع شرح المهذب (٨/ ١٤١).

(٢) هو: محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن إدريس بن سعيد بن مسعود بن حسن بن عمر بن محمد بن رشيد أبو عبد الله الفهري السبتي، تصدر بسبتة لإقراء الفقه خاصة وتأدب مع أشياخه أن يقرئ غيره ثم ارتحل إلى تونس واشتغل بالأصلين على ابن زيتون ثم رحل إلى الإسكندرية وحج سنة خمس وثمانين وجاور بمكة والمدينة ونزل مصر، وله مصنفات كثيرة منها: الرحلة الشرقية، وفهرست مشايخه، والمقدمة، والمعرفة في علو المسافة والصفة وغيرها، توفي سنة (٧٢١هـ). ينظر: الوافي بالوفيات (٤/ ١٩٩)، والدرر الكامنة لابن حجر (٥/ ٣٦٩).

به المواضع التي يصفها بموافقة الصفة وانطباقها على ذلك الموصوف»[١].

فإنه ذكر «قُزح» ونص على أنه قرن في آخر مزدلفة، وهو جبيل صغير جداً، ونقل كلام ابن الصلاح السابق . واستبدل الناس بالوقوف على الموضع المذكور الوقوفَ ببناء مستحدث في وسط مزدلفة ولا تتأدى بذلك السّنّة[٢].

فما تقدم نقله عن هؤلاء الأعلام يدل على ما ذكرنا من أن النبي ﷺ قصد مكانًا بارزاً، وقرنًا ظاهراً من آخر مزدلفة لا لفضله على غيره، وإنما ليبرز إلى الناس ويرونه كلهم ليأتموا به، وليأخذوا عنه مناسكهم، ومشاعرهم، ولذلك قال هنا كما قال بعرفة: « **وَوَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**»[٣].

ولذلك وقف على الدابة بارزاً ليراه الناس، تماماً كما وقف بعرفات، على دابته لنفس الحكمة.

قال الإمام البخاري رحمه الله: «باب الوقوف على الدابة بعَرَفة».

وأخرج حديث أم الفضل رضي الله عنها قالت: « **فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ، فَشَرِبَهُ**»[٤].

فالمشعر الحرام في حديث جابر الآنف الذكر، هو : المزدلفة كلها بشعابها وَوِهادها ومساربها وسفوح جبالها، وإنما تقدم النبي ﷺ إلى هذا المكان البارز، والقرن الظاهر لكي يراه الناس ويتعلموا منه، ولكي يكون أيسر وأسهل لخروجه من مزدلفة قبيل طلوع الشمس، والذين ذكروا «قُزح»، من بعض

---

(١) ملء العيبة (٥/ ٨٩) .

(٢) المصدر السابق (٥/ ١٠٢-١٠٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٤) صحيح البخاري (١٦٦١).

الفقهاء إنما ذكروا أنه من آخر مزدلفة، وليس هذا الجبل المُعَيَّن الآن الذي بجانبه مسجد، أما الآثار، والمنقول فليس فيها ذكر «لقُزح»، كما مرّ تحريره.

ولم يرد في نص صحيح، ولا أفعال الصحابة بأسانيد ثابتة، ذكر «قُزَح»، ولا أنه هذا الجبل المعيّن في وسط مزدلفة، وحوله أبنية ومسجد الذي يريده، هذا المعترض، بل نصّ هؤلاء العلماء: على أن هذا المسجد المبني وسط مزدلفة عند هذا الجبل وحوله أبنية ودور، مستحدث، وأن الناس استبدلوا بموقف النبي ﷺ، هذا المكان إحداثاً منهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وكل مسجد بمكة، وما حولها غير المسجد الحرام فهو مُحْدَث، ومِنَى نفسها لم يكن بها على عهد النبي ﷺ مسجد مَبْنِي ولكن قال: «منى مُنَاخ من سبق»، فنزل بها المسلمون، وكان يصلي بالمسلمين بِمِنى، وغير مِنَى، وكذلك خلفاءه من بعده)[1].

وقال أيضاً: (ولا بنى رسول الله ﷺ بمكة مسجداً، غير المسجد الحرام، بل تلك المساجد كلها مُحْدَثَة)[2].

بل إن شيخ الإسلام رحمه الله، وفي تجرُّدٍ علمي عظيم، أفاد أنه كتب منسكاً للحج في أول عمره قبل أن يحج، تبع فيه بعض الفقهاء، في ذكرهم لهذه المواضع المعينة، والمساجد المحدثة في المشاعر وغيرها، ثم بعد ذلك، نبَّهَ إلى خطأ هذا، وأنه مُحْدَث، وقرّر ما دلت عليه السّنَة الشريفة، وأفعال الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) تفسير سورة الإخلاص، من مجموع الفتاوى، (١٧/ ٤٧٨).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٣٤).

قال رحمه الله: (وقد ذكر طائفة من المصنِّفين في المناسك استحباب زيارة مساجد مكة وما حولها، وكنت قد كتبتُ في منسك، كتبتُه قبل أن أحجَّ في أول عمري، لبعض الشيوخ، جمعتُه من كلام العلماء، ثم تبيَّن لنا أن هذا كلَّه من البدع المحدثة التي لا أصل لها في الشريعة، وأن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، لم يفعلوا شيئًا من ذلك، وأن أئمة العلم والهدى ينهون عن ذلك، وأن المسجد الحرام هو المسجد الذي شرع لنا قصده للصلاة والدعاء والطواف، وغير ذلك من العبادات، ولم يشرع لنا قصد مسجد بعينه بمكة سواه)[1].

٤- بقي إتماماً للبحث، وإذفافاً على المسألة، أن نقول: جاء ذكر «قُزح» ووقوف النبي ﷺ عليه، في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وهو حديث طويل وفيه: «، ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ أَتَى قُزَحَ، فَوَقَفَ عَلَى قُزَحَ، فَقَالَ: « هَذَا الْمَوْقِفُ»[2].

وهو حديث فرد غريب، مداره على راوٍ اسمه: «عبد الرحمن بن الحارث ابن عيّاش بن أبي ربيعة»، انفرد بروايته عن زيد بن علي عن أبيه علي بن الحسين، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، به.

قال الترمذي: «لا نعرفه من حديث علي إلا من هذا الوجه».

فهو حديث غريب، وهذه اللفظة منكرة.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «إذا سمعت أهل الحديث يقولون: غريب، فاعلم أنه خطأ».

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٣٩)، وانظر مجموع الفتاوى (٢٦/ ٩٨).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٧٥، ٥٦٢)، وأبو داود (١٩٢٢)، والترمذي (٨٨٥).

وقال الإمام أحمد أيضـاً: «شر الحديث الغرائب».

وقال الإمام يحي بن معين: «ما أكذب الغرائب».

وهذا الراوي الذي انفرد برواية هذا الحديث، وهو عبد الرحمن بن الحارث بن عيّاش بن أبي ربيعة، ضعيف جداً، بل متروك الحديث عند كبار الأئمة.

قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: متروك[١].

وضعفه جداً الإمام علي بن المديني[٢].

وهو قد انفرد بهذا الحديث عن زيد بن علي بن الحسين رحمه الله، وزيد مُقِلٌ من الرواية جداً، وروايته عن أبيه علي بن الحسين رحمه الله، قليلة ونادرة، وسبب ذلك، أن أباه علي بن الحسين رحمه الله توفي وسِنُّ زيد في حدود الثانية عشرة، أو تزيد قليلاً، ففي سماعه من أبيه وتحقق ذلك نظر، فهذه الأمور إذا اجتمعت، مع الضعف البيّن للراوي الذي انفرد بها وهو عبد الرحمن بن الحارث بن عياش، دل على ضعف الحديث قطعـاً، ودلّ على نكارة هذه اللفظة «ثم أتى قُزح فوقف على قُزح» عينـاً لأنه انفرد بها. والله أعلم.

٥- ومما يؤكد ذلك، ويوضحه، وهو أمر مهم، ووجه من الجواب عظيم، فانظره.

واضح من حديث جابر : «أن النبي ﷺ، ركب حتى أتى المشعر الحرام، فوقف ودعى».

---

(١) ميزان الاعتدال (٤٨٤٠)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣١٧).

(٢) المصدر السابق.

ثم يريد هذا المعترض، أن يجعل المشعر الحرام الذي أتاه النبي ﷺ، هو هذا الجبل بوسط مزدلفة الذي حوله أبنية، وجدر وعنده مسجد، يُسمى مسجد المشعر الحرام، ويجعله بكل وثوق كذلك، ويُظْهِر الأمر كأنه كلمة إجماع منقولة تواتراً.

والحق إن الأمر ليس كذلك.

فهذا هو الإمام التابعي الفقيه الكبير، عطاء بن أبي رباح المكي، ينصّ على غير ذلك، ويبيّن بكل درجات الوضوح والبيان، أن «قُزَح» لا شأن له في أمر النسك، ولم يأته النبي ﷺ قصداً دون غيره، ولا فضل له ولا ميزة مطلقاً على غيره من أرض مزدلفة كلها.

وإني إنما أخرت هذا النص القاطع من هذا الإمام التابعي عطاء رحمه الله، لأن هذا المعترض، ألغى الآثار والنصوص التي ذكرتُها في كتابي مزدلفة، وطعن فيها، وردّها بزخرف من القول عقيم، ولم يَعْتدَّ بشيء منها، وعظّم شأن هذا الأثر عن الإمام عطاء، وجعله محور بحثه، وعمدته في بحثه، حتى أنه قدّمه على آثار الصحابة، بل واعتبر أن آثار الصحابة وأقوالهم شاذة منكرة في مقابل كلام عطاء، وأنه هو الحكم عليها، كما سنذكر ألفاظه ونرد عليه فيها إن شاء الله تعالى.

ولذلك نقول له: من فمك ندينك، وبحجتك التي اعتمدتها نحْتَجُّ عليك.

فقد قال هذا المعترض عن أثر عطاء هذا: «وقد كان لعطاء في المزدلفة، كلام عُنِيَ به كل من جاء بعده من فقيه، ومؤرخ، لما له من سبق واستيعاب في وصف حدود هذا المشعر بعبارة علمية محكمة»[1].

---

(١) كتاب: حد مزدلفة (٣٦-٣٧).

إذاً:

- نحاكمك إلى أثر عطاء، هذا الذي تراه أثراً علميّاً محكماً.

وسنرى أن عطاءاً رحمه الله، لم يذكر ما ذكرتَ من أن النبي ﷺ ركب حتى أتى «قُزَح» ونفى بوضوح أن يكون النبي ﷺ آتاه وقصده عيناً دون غيره، وإليك أيها القارئ النبيل كلام الإمام عطاء.

- فعن ابن جُريج قال: قلت لعطاء: أرأيت قولك: أنزل أسفل «قُزح» أحب إليك، من أجل أي شيء تقول ذلك ؟

هذا سؤال صريح من الإمام ابن جُريج لشيخه الإمام عطاء، لأجل أي شيء قال له «إنزل أسفل «قُزَح» ؟

وهو سؤال من عالِمٍ لعالِم ليستخرج ما عنده من علم، لماذا ذكرت «قُزَح»؟

وهل لديك أثارة من علم تأثرها عن هذا الذي يُسمى «قُزَح» ؟!

فأجابه الإمام عطاء بقوله: «**من أجل طريق الناس، إنما ينزل الناس فوقه، فيضيقون على الناس طريقهم، فيؤذي ذلك المسلمين**».

هذا جوابه بحروفه، وهو نص واضح، فليس «لقُزَح» أي ميزة عن غيره من أرض مزدلفة ولا أثارة من علم تُأْثَر عنه مطلقاً، وإنما لأجل طريق الناس، حتى لا يزاحم الناس ولا يُأذيهم.

-ولكن ابن جُريج، أراد مزيد التأكد والتثبت، فأعاد السؤال مرة أخرى، لعل عند الإمام عطاء، شيئاً يذكره عن «قُزَح»، أو أثارة من علم يَأْثُرها.

فقال ابن جريج: **قلت: هل بك إلى ذلك ؟!**

والمعنى: هل لشيء غير الطريق واتقاء مزاحمة الناس، ذكرت «قُزَح» ؟، لعل لديك شيئاً تذكره، أو أثارة من علم تظهرها ؟

فكان جواب الإمام عطاء قاطعًا، وواضحًا تمامًا، فقال: «لا».

- فعاد ابن جريج ليسأل فقال: **أرأيتَ إن اعتزلتُ منازل الناس، وذهبت في الجرف الذي عن يمين المقبل من عَرَفَة، لست قُرْبَ أحدٍ ؟**

فقال الإمام عطاء: «**لا أكره ذلك**».

- فيعود ابن جريج ليسأل: **أذلك أحب إليك أم أنزل من أسفل «قُزَح» في الناس؟!**

فأجاب عطاء: «**سواء ذلك كله إذا اعتزلت ما يؤذي الناس من التضييق عليهم في طريقهم**».

- فيعود ابن جريج للسؤال وهذه المرة يصرح بإلحاح لعل عند الإمام عطاء سُنّةً يَأْثُرُها عن النبي ﷺ في شأن «قُزَح» هذا.

فيسأل ابن جريج فيقول: **إنما ظننت أنك تقول: نزل النبي ﷺ أسفل من «قُزَح»، فأنا أحب أن أنزل أسفل منه ؟!**

فهنا يجيب الإمام عطاء بجواب قاطع ويقسم عليه فيقول: «**لا والله، ما بي ذلك ما لشيء منها آثره على غيره**»[1].

قُضي الأمر، وانتهت المسألة وَطُوِيَ بساطُها، فليس «لقُزَح» هذا المزعوم أي ميزة تُذْكر، ولا شأن له مطلقًا، وليس هو بخصوصه المشعر الحرام المذكور في القرآن، وإنما المشعر الحرام هو المزدلفة كلها، وجوابُ الإمام عطاء حازمٌ صادقٌ واضحٌ ظاهرٌ.

وكل ما في الأمر هو ما قدمنا ذكره: أن النبي ﷺ، برز للناس، وظهر لهم

---

(١) أخرجه الأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٨٠١ / أثر ٩٩٩)، وكذا الفاكهي في أخبار مكة (٤/ ٣٢٦/ ح ٢٧١٢).

وركب ناقته وشخص إليهم، وسَهُلَ قليلاً إلى آخر المزدلفة ليتمكن من الخروج منها قبل أن تطلع الشمس ليبطل بذلك سُنّة أهل الجاهلية الأولى وليراه الناس كلهم، ويعلموا ويتعلموا عنه ذلك.

٦- إن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، وهو راوي هذا الحديث بطوله في صفة حجة النبي ﷺ. ثبت عنه، أنه نص على أن الموقف بالمشعر الحرام هو المزدلفة كلها، فهذا يدل على أن روايته السابقة أن النبي ﷺ: ركب حتى أتى المشعر الحرام، إنما هو أرض من أرض مزدلفة.

- فعن أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «المزدلفة كلها موقف»[١].

٧- حديث جابر هذا بهذا السياق الطويل له سند واحد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن جابر رضي الله عنه.

- وهو عند مسلم من رواية حاتم بن إسماعيل المدني عن جعفر[٢].

ولمسلم فيه شيخان، قال مسلم رحمه الله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، ولم يبين مسلم، اللفظ لأي منهما.

- وأخرجه بطوله أيضاً أبو داود في سننه عن شيوخ أربعة، قال: حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي وعثمان بن أبي شيبة، وهشام بن عمار، وسليمان ابن عبد الرحمن الدمشقيان، وربما زاد بعضهم على بعضٍ الشيء[٣].

---

(١) أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٧٩٧).

(٢) حديث رقم (١٢١٨).

(٣) سنن أبي داود (١٩٠٥).

ونَصَّ أبو داود في روايته أن الأربعة، اتفقوا على ذكر «المشعر الحرام» كما في مسلم.

ولكنّ الإمام أبا بكر بن أبي شيبة، وهو شيخ مسلم في هذا الحديث، أخرج الحديث في مصنفه عن حاتم بن إسماعيل بطوله كما في مسلم وذكر «المشعر الحرام».

ثم أخرجه مختصراً بنفس السند:

- فقال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر: «**أن النبي ﷺ لم يزل واقفًا بين المزدلفة، حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس**»(١).

والملاحظ هنا، أنه ذكر بدل كلمة «المشعر الحرام»، كلمة «المزدلفة».

وكذلك الإمام أبو داود في سننه عن شيخه الإمام أحمد بن حنبل أعاد إخراج الحديث مختصراً، وفيه ذكر «مزدلفة» بدل «المشعر الحرام».

- قال أبو داود: حدثنا أحمد بن حنبل، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا جعفر ثنا أبي، عن جابر قال : ثم قال النبي ﷺ : «قد نحرت ههنا، ومنى كلها منحر »، ووقف بعرفة فقال : « قد وقفت ههنا، وعرفة كلها موقف»، ووقف بالمزدلفة فقال: «قد وقفت ههنا، ومزدلفة كلها موقف»(٢).

فكما تلاحظ، تارة يذكرون «المشعر الحرام»، وتارة يذكرون «المزدلفة»، والرواة هم هم، فهذا يدل على أن «المشعر الحرام» هو «المزدلفة»، فيستوي

---

(١) المصنف (٣/ ٣٩٨/ ١٥٣٢٤).

(٢) سنن أبي داود (١٩٠٧).

عندهم أن يذكروا «المشعر الحرام» أو يذكروا «مزدلفة»، لأنهما اسمان لمسمى واحد ولا فرق، لا جواب عن هذا إلا هذا.

ومما نخرج به بعد هذا البحث، أن بعض الفقهاء، من فقهاء المذاهب ربما ذكروا «قُزَح» وإتيانه، وبعضهم يقلد بعضاً في ذلك.

أما أهل التحقيق وأرباب الرواية، والمحققون من أهل التاريخ، فلا ذكر «لقزح» عندهم، ولا في صحيح الأحاديث، ولا في أقوال وأفعال أكثر الصحابة والتابعين، فلا شأن لهذا «قزح»، وليس هو المشعر الحرام، والمشعر الحرام المذكور في القرآن هو المزدلفة بطولها وعرضها، ونقل الطحاوي الإجماع على ذلك، كما تقدم.

ونخرج كذلك، أن عدداً من المحققين من العلماء الكبار، ومن الفقهاء، ذكروا في مناسكهم روايةً ورؤيةً أين وقف النبي ﷺ، وأنه وقف على قرنٍ، صغيرٍ جداً، ونصوا على أنه في آخر مزدلفة، قبيل الخروج منها كما أنهم - كما نقلت عنهم، كابن الصلاح والنووي وابن رُشيد وغيرهم - ذكروا، أن الناس، تركوا الوقوف عند هذا القرن، واستبدلوه بهذا الموضع، عند هذا الجبل والمسجد في وسط مزدلفة، وأُنْشِأَتْ حوله أبنية، ووضع عليه اسطوانة، ودرج ومسجد ونحو ذلك، إحداثاً من الناس، فهذا الذي يزعمه، هذا المعترض بأنه متواتر، إنما هو تواتر المحدثات، وتناقل الناس لها والمحققون ينصون على ذلك، وأنه ليس بمقام رسول الله ﷺ.

وهذا الأزرقي مؤرخ مكة ينص كذلك على أن الناس تركوا مقام النبي ﷺ وطريقه عند خروجه من مزدلفة قاصداً الجمرة الكبرى بمنى، وأن أئمة الحج ما زالوا كذلك حتى تغير الحال، وخالف الناس، وتركوا هذا، واستحدثوا مقاماً

وطريقاً غيره، فانقطع التواتر المزعوم، وبقيت المحدثة، وتغيرت الأحوال، ومنذ زمن بعيد.

قال الأزرقي رحمه الله: «ولم تزل الأئمة -أئمة الحج- تسلكها حتى تُرِكَتْ من سنة (٢٠٠هـ) مئتين، وجاء أمراء، لا يعرفون ذلك فسلكوا الطريق اللاصقة بالمسجد، وليست بطريق النبي ﷺ»[1].

ثم ذكر عرضها، وأنه ثمان وثلاثون ذراعاً فقط، والدكان الذي في حدّ الجمرة بينهما.

وبعد فقط أطلت البحث في هذا الأمر، وهو ذكر المراد «بالمشعر الحرام»، وليس غرضي الرد على هذا المعترض فحسب، فإن الرد عليه يمكن بأقل من هذا، وإنما أردت بسط الكلام، وتحقيق النظر والبحث ما أمكن، ليستفيد القراء الكرام، بعيداً عن الجوّ التقليدي للردود، والله الموفق وهو الرحيم الودود.

---

(١) أخبار مكة (٢/ ٧٩٠).

(٤)

ومن تناقضاته، التي أوقعه فيها، سوء ظنه بإخوانه، وتعجرفه الشديد وبَأْوِهِ البعيد، فوقع في عين ما رماني به، وصدق من قال: من حفر حفرة لأخيه وقع فيها. وسأذكر لهذا نموذجين من فعله وكلامه.

النموذج الأول:

وضع هذا المعترض عنواناً كبيراً في كتابه: «الأدلة التي تدل على نقيض المطلوب».

ثم قال: «احتج الدكتور عبد العزيز الحميدي في كتابه بأدلة على أنها تدل على ما يريد، وعند تأمل دلالتها يتبين أنها إنما تدل على نقيض ما يريد»[١].

ثم يضع هذا العنوان الجانبي:

«١ -استدلاله بصفة حجّ أهل الجاهلية»[٢].

ثم ذكر نقلاً عنّي حديث أم المؤمنين عائشة، الذي ذكرتُهُ ورواياته في كتابي المزدلفة[٣].

فانظر رعاك الله إلى هذا الكذب المكشوف، والإفك المفضوح، والتشنيع القبيح يريد أن يُصَوِّر للقارئ، أني بلغتُ من الجهل والسفاهة، والحمق والرعونة إلى حدّ أني استدل على مناسكَ شرعية، ومشاعرَ إيمانية بعمل وفعل الكفار المشركين أهل الجاهلية !!

---

(١) كتاب: حد مزدلفة (٦٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) راجع (ص ٣٥) من كتابي هذا.

والحق كما هو ظاهر من كتابي: أني إنما استدللت بكلام العربيَّة الفصيحة، المكيّة المدنيِّة، الصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق، أمِّ المؤمنين، زوج سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام عائشة رضي الله عنها، في شرحها، وتفسيرها لقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾[1] [البقرة:١٩٩]، مضموماً إليه: حديث الصحابي العربي القرشي الفصيح الجليل جبير بن مطعم بن عدي، رضي الله عنه[2]، ومعها آثار عديدة عن بعض أجلاء التابعين وهم: الإمام التابعي المفسِّر الكبير، مجاهد بن جبر المكي، والإمام التابعي الكبير؛ الربيع بن خُثَيم، والإمام التابعي الثقة الكبير: عبد الله بن أبي نَجِيح المكي[3] وغيرهم، فهل هؤلاء يصح لعاقل، ومؤمن أن يصفهم بأنهم أهل الجاهلية ؟ وإني في ذكري لأحاديثهم، وأقوالهم، إنما أستدل بعمل أهل الجاهلية؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

ولأنه كاذب في قيله، ظالم معتدٍ في حكمه، متعجرف في ظنه، أوقعه الله تعالى، في نظير هذا الفعل الذي أنكره، وسخر منه، وسماه بما خطّه قلمه: الاستدلال بحجّ أهل الجاهلية.

- فقال في موضع من كتابه : «وأما الوقوف على الحدِّ الدقيق الذي يُؤْخَذ من تلك الحدود المتوارثة، فذلك لمن عنده مَلَكَةٌ، وحِسٌّ عربيٌّ صحيح في فهم **تحديد العرب بالمعالم الطبيعية**»[4].

---

(١) راجع كتابي هذا (ص ٣٦) وما بعدها.

(٢) راجع كتابي هذا (ص ٣١).

(٣) راجع كتابي هذا (ص ٣٦-٣٧).

(٤) كتاب : حد المزدلفة (١٦).

هذا قوله، فبماذا يستدل هو هنا في التحديد الصحيح الدقيق لحدود المشاعر الموروثة ؟

أليس يستدل بفهم العرب أهل الجاهلية ؟!

وهو قد ذمَّ ذلك، ورماني به زوراً وبهتاناً.

-وقال في موضع آخر: «وأما فهم ما تُدْخِلُهُ تلك الحدود في المَشْعَر، وما تُخْرِجه منه على وجه التحديد الدقيق، **فذلك راجع إلى عُرْف العرب في فهم الحدود، وتمييز ما تدخله، وما تخرجه**»[1].

فأرجعنا مرة أخرى إلى عُرْفِ وفهم العرب الأولين أهل الجاهلية.

وهنا يُقْضى من فعله العجب، فالاستدلال بأحاديث الصحابة كأم المؤمنين عائشة وجبير بن مطعم، وآثار التابعين الكبار السابق ذكرهم، يجعله هذا المعترض استدلالاً بعمل أهل الجاهلية.

أما استدلاله هو الصريح بفهم العرب، وعُرْف العرب أهل الجاهلية قبل الإسلام فيجعله حُجَّةً وهو الدليل والمرجع في تحديد مشاعر المسلمين، ومواضع نسكهم على وجه الدِّقة كما زعم وقال !!!

-وقال أيضاً بعد أن طرح هذا التساؤل: «**ثم إذا عُلم عين الحدِّ بقي معرفة كيف يُسْتَدل به على تمييز ما يدخل في الحرم، وما يخرج منه على وجه الدِّقة؟!**».

فأجاب: «**بقي ذلك مرجوعاً إلى أهل الخبرة بطريقة العرب في التحديد، كما قدمنا في المشاعر، وهي طريقة لا تزال موروثة في العرب مستعملة عندهم في تمييز حقوقهم في بلادهم**»[2].

---

(١) كتاب : حد المزدلفة (١٦).

(٢) كتاب : حد المزدلفة (٢٠).

-وقال أيضاً بعد إيراده قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾[البقرة:١٩٩]:«والناس في الآية العرب، إلا الحُمْس، وهذا مشهور في كتب السنة والتفسير»[١].

ثم ويا للعجب أورد مستدلاً نفسَ حديث أم المؤمنين عائشة، الذي سبق لي إيراده في كتابي المزدلفة كما نبهت إليه سابقاً.

فيا للعجب، إذا أوردتُ أنا حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، جعل هذا المعترض، فعلي: استدلالاً بعمل أهل الجاهلية، ليُشَنِّع عليَّ، بمثل هذه التهمة الفجة، والكذبة المكشوفة، ثم وبكل جرأة يأتي هو بنفسه هنا، ليستدل بفعل العرب أهل الجاهلية الأولى، ويورد نفس الحديث الذي أوردته، حديث أم المؤمنين عائشة !!!

ماذا يُسَمَّى هذا، أيها العقلاء ؟!!

ثم زاد ضِغْثاً على إبّالة، فنسب إلى الشريعة الغراء، أنها استدلت وصححت تحديد أهل الجاهلية، وأحالت الأمة إليه.

فقال : « **فالشريعة في باب المشاعر، لم تستأنف تحديداً تنص عليه، وإنما صححت توارث الناس فيما سلف، وأحالت عليه فيما يأتي**»[٢].

فإذا كانت الشريعة الإسلامية صحَّحت عمل أهل الجاهلية في شأن المشاعر، وأحالت الناس – المسلمين- عليه بعد ذلك، فلماذا تُنْكر عليَّ، وتشنِّع؟!!

---

(١) كتاب : حد المزدلفة (٢٣).

(٢) المصدر السابق.

هذا هو الهوى، فنفس القضية، ونفس الدليل، إذا استخدمته هنا، فإنا في نظره، أستدل بعمل أهل الجاهلية من المشركين عبدة الأصنام، أما إذا استدل هو به – وهو دليله الوحيد، الذي يبدي فيه ويعيد، ونفسه تقول هل من مزيد ؟ – فهذا تحقيق وبيان، وعلم وإيضاح !!!

أترك للقراء الكرام الجواب، والتعجب من هذا الخطاب !!!

– ثم يقول زاهيًا، متباهيًا، وكأنه أتى بالعلم المكنون: «**واشْدُدْ أيها اللبيب يديك بهذه، فإن الله تعالى ورسوله ﷺ، قد شهدا لأهل الجاهلية -على شركهم وضلالهم- أنهم توارثوا المشاعر توارثًا صحيحًا**»[1].

ثم قال، وبئس ما قال: «**وسترى أن من أهل زماننا مَنْ جعل الأمة المسلمة خيرَ أمة أخرجت للناس أَحَطَّ منزلةً في توارث المشاعر من أن تحافظ عليها حفاظَ أهل الجاهلية !**»[2].

الحمد لله رب العالمين:

أولاً: الذي يجعل الأمة المسلمة أمة النبي الخاتم محمد ﷺ، التي وصفها الله تعالى بأنها خير أمة أخرجت للناس فقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠].

هي أحطُّ منزلةً، وأسوأُ حالاً، وأضلُ سبيلاً من أهل الجاهلية الأولى عبدة الأصنام والأوثان، هذا لا يكون إلا كافراً مرتداً، زنديقًا، عدواً لدوداً لله

---

(١) حد المزدلفة (٣٠).

(٢) حد المزدلفة (٣٠).

ولرسوله الخاتم ﷺ، ولعباده المؤمنين.

وهذا في الحقيقة سلاح هذا المعترض الوحيد -الذي يلوّح به، في كل صفحة من صفحات كتابه هذا، وهو تجهيل الناس، واتهامهم بالعظائم، والحكم على عباد الله، بل على الباحثين والعلماء، بأنهم بأحط المنازل، وأنهم في أقصى درجات الضلال.

ولذلك جرّد عليَّ، هذا السلاح، وأشهره مستخدماً أشد ما جاء به قاموسه، من عبارات التضليل والتجهيل، والتسفيه، كما ذكرت ذلك من ألفاظه في بداية هذا الجواب.

ولو حاقَقناه، فإنه سيدخل في تضليله هذا وتجهيله، جميعُ اللجان التي أمر بتشكيلها أولياء الأمور في البلاد وفقهم الله، وأشرف عليها، وقام بها، المفتي العام السابق سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله، وكذلك سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، ومعهم عدد كبير من أولي العلم.

فإنهم لم يذكروا عمل أهل الجاهلية ولا استدلوا به طرفة عين، وإنما بحثوا عن النصوص والروايات، عن الصحابة والتابعين، ثم جعلوها هي المرجع الأول والأخير لتحديد المشاعر، وقد نقلت سابقاً قرار اللجنة التي أمر بتشكيلها سماحة المفتي السابق الشيخ ابن إبراهيم رحمه الله، وكيف أنها لم تستدل لتحديد مشعر عرفات سوى بالحديث وأثر ابن عباس رضي الله عنهما وكلام الإمام الشافعي -رحمه الله- لم نر في قرارها ولا قرار أيٍّ من اللجان بعدها، استدلالاً ولا من طرفٍ خفيٍ بعمل أهل الجاهلية الأولى.

ثانياً: تناقضه الصارخ، فإذا استدللت، أنا، قال مشنِّعاً : أنت تستدل بعمل وصفة حج أهل الجاهلية !!

ثم هو هنا، وبما خطته يمينه، ينسب إلى الله تعالى -رب العالمين، وإلى الرسول الخاتم ﷺ. أنهما شهدا، لأهل الجاهلية الأولى عبدة الأصنام والأوثان، بأنهم مأتمنون على مشاعر ومناسك الأنبياء والمؤمنين، يحافظون على ميراث الخليل إبراهيم عليه السلام.

فإذا كان الله تعالى رب العالمين، ورسوله الخاتم ﷺ، صحّحا عمل وفعل أهل الجاهلية الأولى، فأنا مع الله تعالى ورسوله ﷺ. ويكفيني هذا شرفاً والحمد لله رب العالمين.

النموذج الثاني:

الاستدلال بلغة العرب، ولسانهم، في فهم معاني الكلمات، وأسماء المعالم على وفق لسانهم.

فإن ممَّا شنَّع عليَّ به هذا المعترض استدلالي، بمعاني لسان العرب، ومعرفة مرادهم بلغتهم.

واعتبر ذلك تشكيكاً في الشريعة، وطعناً فيها - نعم هذه ألفاظه فلا تستغرب قال موجهاً التهمة لي: «أنه جعل الشبهات اللفظية، طاعنة مشكِّكة، في النقل المتواتر المُتَلقَّى جيلاً عن جيل، وخفي عليه أن ذلك طعنٌ في النقل الشرعي كلِّه»[1].

وجوابي عليه مستعيناً بالله وحده:

أولاً: لسان العرب، هو لسان القرآن الكريم، وهو لسان السنة النبوية الشريفة، وهو لسان الصحابة الكرام، الرعيل الأول، وهو لسان الشريعة الإسلامية.

---

(١) حد مزدلفة (١١).

والرجوع إلى اللسان، ومعرفة معاني الألفاظ، كما تحدثت بها العرب، هو المُتَعَيَّن المطلوب علمـًا، وشرعـًا.

والمقصود به، لسان العرب الفطري، كما تحدثوا به، قبل دخول، المُوَلَّدَات، اللفظية والصناعة الكلامية، ولسان الأعاجم.

واتْرُك أيها القارئ النبيل هذا المُشَنِّع، فما حصّل شيئـًا.

واستمع لكلام أئمة الهدى والعلم، والفقه واللسان، يفيدوك علمـًا، ويحذوك من معينهم طِيْبـًا، وخيراً.

هذا الإمام العربيُّ القرشيُّ المُطَّلِبيُّ، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي -رحمه الله -.

- استمع إليه وهو يقول: «**فإنما خاطب الله بكتابه العربَ بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكانت ممّا تعرف من معانيها اتِّسَاع لسانها، وأنَّ فِطرَتَهُ أنْ يُخَاطِب بالشيء منه عامـًا ظاهراً يُراد به العام الظاهر، ويُسْتَغْنىَ بأوّل هذا منه عن آخره ...**»[١].

- وقال الإمام الشافعي أيضـًا: «**ومن جِماع علم كتاب الله: العلمُ، بأن جميع كتاب الله، إنما نزل بلسان العرب**»[٢].

إلى أن قال: «وقد تكلم في العلم من لو أَمْسَك عن بعض ما تكلم فيه منه، لكان الإمْسَاك أولى به وأقرب من السلامة إن شاء الله»[٣].

---

(١) الرسالة (٥١-٥٢).

(٢) المصدر السابق (٤٠).

(٣) المصدر السابق (٤١).

فهذا الإمام الشافعي يقرر أن المرجع في فهم القرآن والسنة، إنما هو لسان العرب الفطري الذي نزل به القرآن الكريم . قبل أن يتحول اللسان إلى صناعة، ونحوٍ، إنما على أصل فطرة العرب في لسانها.

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: «فإنْ قلنا إن القرآن نزل بلسان العرب، وإنه عربيّ، وإنه لا عُجْمَة فيه، فيعني أنه أُنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة، وأساليب معانيها، وأنها فيما فُطِرتْ عليه من لسانها تُخَاطب بالعام يراد به ظاهره، وبالعام يراد به العام في وجه والخاص في وجه، وبالعام يُراد به الخاص....»[١].

وقال الإمام اللغوي أحمد بن فارس رحمه الله: «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسببٍ، حتى لا غناء بأحدٍ منهم عنه وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله ﷺ عربيٌ، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله عز وجل، وما في سُنة رسول الله ﷺ، من كلمة غريبة، أو نظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بُدّاً»[٢].

ثانيًا: وإنما يغلط الغالط، ويسوء فهم الناظر في كلام الله تعالى ورسوله ﷺ، لجهله بكلام العرب ومنازله ومعانيه.

قال الإمام اللغوي الحسين بن أحمد بن خالويه رحمه الله: «كان عمرو بن عبيد[٣] يُؤْتى من قِلّة المعرفة بكلام العرب... وقد كان كلَّم أبا عمرو بن

---

(١) الموافقات (٢/ ٤٥-٤٦).

(٢) الصاحبي في فقه اللغة (٥٠).

(٣) هو عمرو بن عُبيد بن باب، فارسي الأصل، هو رأس المعتزلة، ومؤسّس مذهبهم الضال جمع أخباره، وكلام العلماء عليه، الإمام الحافظ الدار قطني رحمه الله في جزء خاص.

العلاء[١] في الوعد والوعيد فلم يُفرِّق بينهما، حتى فَهَّمَه أبو عمرو، وقال: ويحك، إن الرجل العربي، إذا وعد أن يُسِيءَ إلى رجل، ثم لم يفعل، يقال: عفا وتكرّم، ولا يقال : كذب، وأنشدَ:

وإني إذا وَعَدْتُـــــه أو أَوعَدْتُـــــهُ لمُخْلِفُ إيعادي ومُنْجزُ موعدي»[٢].

فالاحتجاج، بلسان العرب، ومعاني الألفاظ كما تكلموا بها، محجَّةٌ مطروقة، وسبيلٌ مسلوكة لأولي العلم والنُّهى، منذ أيام الصحابة الكرام رضي الله عنهم.

ثالثًا: فالذي قام به العبد الفقير إلى عفو ربه القدير، هو أني سلكت في ذلك سبيلهم، ونهجت منهجهم، فلما وقع ذكر «المَأْزِمَيْن»، في أثر عطاء بن أبي رباح، وكثر ذكره بعد ذلك، في كتب الفقه، ولما رأيت بعض الباحثين، ذهب إلى تفسير «المَأْزِمَيْن»، بأنهما جبلان ممتدان لمسافة بعيدة، وسماهما بعضهم «بالأخشبين»، بينت بما يقتضيه، واجب العلم والبيان والنصيحة خطأ هذا الفهم في تفسير «المَأْزِمَيْن»، وكان بياني له، من جهة معناه في لسان العرب، قبل توليد الكلام، وعُجمة اللسان، وكذلك بيان موضعه، وأين هو تحديداً.

- فرجعت في الأمر الأول إلى أهل اللسان، وخبرائه، ونقلت كلامهم من مصادره في معاجم اللغة، وكتب اللسان، عن الأصمعي الإمام اللغوي

---

(١) هو الإمام المقرئ اللغوي الكبير: أبو عمرو بن العلاء البصري، أحد الأئمة القراء السبعة توفي سنة (١٥٧هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/ ٤٠٧).

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٥٤)، وللقصة رواية أخرى ذكرها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد عن الأصمعي (١٤/ ٧٤).

الكبير، والخليل بن أحمد إمام اللغويين، وغيرهما كما تراه في كتابي مزدلفة[١].

فهل ما يقرره هؤلاء الأئمة الأعلام الكبار، أهل اللغة واللسان، وأرباب الصناعة والبيان، يصح لعاقل أن يجعله : شبهات لفظية، وألفاظاً مُشَكِّكة، لأجل الطعن في الشرع ؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

- ورجعت في الأمر الثاني، وهو بيان موضع «المَأْزِمَيْن»، تحديداً، لمظان البحث من كتب: تواريخ مكة كالأزرقي وغيره[٢] بما يبين لكل ذي عينين، وبصيرة موضع «المَأْزِمَيْن»، بما يرد فهم من جعل «المَأْزِمَيْن»، جبلين طويلين ممتدين لمسافة طويلة.

ومنه يظهر، أن ما قاله هذا المعترض، وتسميته، تقرير وتحرير أهل اللغة واللسان شبهات لفظية وألفاظاً مشككة، وأضاف إليها سلاحه الوحيد، وهو الاتهام بالطعن في الشريعة والنقل المتواتر، وكأنه دخل في قلوب العباد، وعرف مقاصدهم ونياتهم، فأصدر أحكامه الظالمة عليهم، يظهر من ذلك أن كل هذا جلبةٌ في محار، وغلبة لإثارة الغبار، وتشنيع، ولجج، لانعدام الأدلة والحجج، والله الموفق لا إله إلا هو.

---

(١) راجع كتابي هذا : (ص ٤٤).

(٢) راجع كتابي هذا : (ص ٤٨).

(٥)

ومن استعجاله، ودوافع الرد عنده، ذهب يعتمد على كتب، لا تصح نسبتها لمؤلفيها المذكورين فيها، وكان حَقُّه، نصحًا لنفسه، وللأمة، أن يتثبت من تلك الكتب، قبل أن ينقل منها، وإليك البيان.

الإمام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي رحمه الله تعالى، إمامٌ عظيم القدر، جليل المحل، من العلم وأهله، وله تصانيف مفيدة، أخذ العلم من الإمام أحمد بن حنبل وأضرابه[1].

وكان مما صنَّف، هذا الإمام وألَّف، كتابٌ عن مناسك الحج، عُرِف في مُدَوَّنات العلم بكتاب «المناسك».

ثم إن الشيخ العلامة الوقور، الشيخ حمد الجاسر، رحمه الله، وَجَد كتابًا مخطوطًا غَلَبَ على ظنه أنه هو كتاب: «المناسك»، للإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي، فحققه وطبعه.

ثم إنَّ عدداً من الباحثين المحقِّقين، علموا أن هذا الكتاب، الذي طبعه الشيخ حمد الجاسر، منسوبًا إلى الإمام إبراهيم الحربي، ليس له، ولا هو كتاب «المناسك» له، وإنما هو كتاب عنوانه الحقيقي: كتاب «الطريق، وأماكن طرق الحج» وهو رحلة علمية، لأداء مناسك الحج، جمعها ودوّنها: محمد بن خلف بن حيّان، المعروف «بالقاضي وكيع» المتوفى سنة: «٣٠٦هـ».

وكتبوا في ذلك بحوثهم، وطرحوا أدلتهم، وبعثوها للشيخ حمد الجاسر،

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٥٦).

مما دعاه – وهذا لعلمه وشرفه وفضله – إلى التراجع والاعتذار، وأعاد طباعة الكتاب تحت عنوانه الحقيقي منسوباً لمؤلفه الحقيقي: محمد بن خلف بن حيان «القاضي وكيع»، وهؤلاء الباحثون هم:

١ - الباحث الشيخ: عبد الله بن ناصر الوهيبي. كتب بحثاً وأرسله للشيخ حمد الجاسر رحمه الله، وقد نُشِر البحث بتمامه في مجلة العرب[١]، التي يصدرها الشيخ حمد الجاسر رحمه الله.

وقال الوهيبي في خاتمة بحثه: «وبعد فهذا هو ما أردت تسجيله بخصوص الكتاب الذي نشره حمد الجاسر، وسماه «المناسك»، ورجّح أن يكون للإمام الحربي، وقد رأينا أنه لا يمكن أن يكون الكتاب هو «المناسك»، وأن من المستبعد أن يكون الإمام الحربي هو مؤلف هذا الكتاب، وقد ساقتنا القرائن إلى ترجيح أن يكون القاضي وكيع هو مؤلفه، وأن يكون الكتاب هو «الطريق» الذي ألَّفه القاضي وكيع»[٢].

وقد اعترف الشيخ الجليل حمد الجاسر -رحمه الله- بذلك، وذلك لفضله، وعقله وعلمه.

فقال: «**يرجع الفضل في تنبيهي على خطأٍ وقع مني حين نشرت لأول مرة هذا الكتاب الذي عنونته باسم: «كتاب المناسك، وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة»، ونسبته للإمام، إبراهيم بن إسحاق الحربي، يرجع الفضل في ذلك إلى**

---

(١) «مجلة العرب»، س٢٣، ص٤٣٣ وما بعدها. نُشِر أيضاً في مقدمة كتاب الطريق للقاضي وكيع (١٣-٢٣).

(٢) مقدمة كتاب الطريق (٢٣).

أبي ناصر عبد الله بن ناصر الوهيبي».

ثم ذكر الشيخ حمد قصة هذه المخطوطة وعثوره عليها.

ثم قال: «وكان أخي أبو ناصر قد اطلع على مصوّرة المخطوطة قبل أن أعرف هذا واستفاد منها في الدراسة التي قدمها عن «شمال الحجاز في كتابات الجغرافيين العرب»...فلما صدرت الطبعة الأولى من الكتاب أبدى لي رأيه حيال نسبته، وأنه يراه أقرب إلى كتاب «الطريق» لوكيع، من «المناسك» للحربي، وقدّم لي دراسة موسعة في الموضوع، **فرأيت، من قبيل المحافظة على الأمانة العلمية، إعادة طبع الكتاب منسوبًا لوكيع، مع الاكتفاء بترجمة موجزة له، دون إيراد ترجمة الحربي، والعالمان يتشابهان مشربًا ونفسًا...ولكن أخي أبا ناصر أقنعني بوجاهة رأيه؛** ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]»[1].

وبيّن الشيخ حمد الجاسر أيضًا دليلاً آخر على أنه ليس كتاب المناسك للحربي، فقال: «إذ من المستغرب أن يصف الطريق إلى قرب مكة، ثم لا يذكر شيئًا من مناسك الحج، ويقفز إلى الكلام عن مسجد رسول الله ﷺ في المدينة»[2].

٢- الباحث الآخر الذي نبّه إلى عدم صحة نسبة هذا الكتاب للإمام

---

(١) مقدمة كتاب الطريق: (٣-٥).

(٢) المصدر السابق (٦).

إبراهيم الحربي، الباحث الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع، وذكر أنه أحصى ما في كتب الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني، من النقل عن كتاب «المناسك»، وأنه عثر على ستّة مواضع ونصوص، ولم يرد منها في الكتاب المطبوع باسم «المناسك»، شيء، ثم ذكر المواضع الستة.

ثم قال: **«انتهى المراد إيراده من النقول التي وقعتُ عليها، للحافظ ابن حجر من كتاب «المناسك» للإمام الحربي، ثم إني بحثتُ عن هذه النقول في المطبوع من كتاب «المناسك» بعنايتكم، فلم أعثر عليها، وهو يؤيد القول بأنه ليس للحربي»**[١].

٣-كذلك الباحث الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد، في مقدمته الضافية عن الإمام إبراهيم الحربي ومؤلفاته، في مقدمة تحقيقه لكتاب: «غريب الحديث» للحربي، قال في سرد مؤلفات الحربي: «كتاب مناسك الحج» وقد نشر الشيخ حمد الجاسر كتاباً وجده مخرومًا، فركَّب عليه هذا الاسم، وأخرجه منسوباً للحربي، وأنا على وجل من هذه النسبة، ولم يَسْتَقم لها عندي أمر، وليس هذا مقام البسط، في هذا الشأن، فله موضع خاص به»[٢].

فثبت بهذا وغيره، واعتراف الشيخ الجاسر -رحمه الله-، أن الطبعة الأولى التي أصدرها للكتاب باسم «المناسك» منسوباً للإمام الحربي وكانت سنة «١٣٨٦هـ»، وكذلك الثانية (١٤٠١هـ) كانت خطأ، والكتاب، إنما هو كتاب «الطريق» للقاضي وكيع، ثم طبع بعد بهذا الاسم، منسوباً لوكيع سنة (١٤٢٠هـ).

---

(١) كتاب الطريق (٤١١-٤١٢).

(٢) غريب الحديث (١/ ٤٧-٤٨).

وكتاب «الطريق» للقاضي وكيع، محمد بن خلف بن حيان المتوفى سنة (٣٠٦هـ)، هو من جنس كتب المدوّنات، فيما يعرف بأدب الرحلات، خصوصاً رحلة الحج، فإن كثيراً من العلماء والرحّالة، يكتبون مدونات لرحلاتهم إلى حج بيت الله الحرام، يسجلون فيها أسماء الأماكن والمدن التي مرّوا بها، وما فيها من أعلام، وأخبار، وما رُوي فيه من أشعار ونحو ذلك، وهو جانب من التأليف مفيد[1].

وعزاءنا، لباحثنا هذا المعترض، أنه لما أراد أن يستدل، ما أحسن الاستدلال ولا وقع على موقع، ففرح باسم الإمام: إبراهيم الحربي، وظنّ أنه ظفر بصيد سمين، ففاته حسن المقصد والمورد، وكان عليه أن يعرف على ما يرد، ليحسن المورد.

فأكثر النقل في مواضع من كتابه، عن هذا الكتاب ظانّاً أنه ينقل عن «مناسك» الإمام الحربي، وهو إنما ينقل عن «طريق» وكيع، وفرق بين الرجلين، فليسا في أفق العلم بفرقدين، وشتان ما بَيْن وبيْن.

لشتّان مَا بَين اليزيدين فِي الندى ... يزِيد سليم والأغر ابْن حَاتِم

- فوضع هذا المعترض في كتابه هذا العنوان: شهادة أوائل المؤرخين على ما أدركوا».

---

(١) أردتُ ذكر ما وقفتُ عليه من كتب رحلة الحج عن الماضين، فخشيت الإطالة، والخروج عن المقصود، فأحيل القاري إلى هذا المعجم : «معجم ما أُلّف عن الحج، جمعه الدكتور/ عبد العزيز بن راشد السنيدي، من إصدارات : دارة الملك عبد العزيز، رقم الإصدار (١٢١)».

● ثم قال: «في القرن الثالث الهجري (بعد ٢٠٠هـ)، وما تلاه اتسعت فروع العلم، وتتابع المؤرخون، والجغرافيون، فكان لمكة والمشاعر وطرق الحج نصيب وافر مما كتبوا، ونحن نذكر ما وقفنا عليه مما ذكره أوائل المؤرخين والجغرافيين الذين عاصروا أئمة الفقه الأوَّلين، الذين حققوا مذاهب الأئمة الأربعة»[١].

ثم نقل كلاماً للأزرقي، ثم كلاماً للفاكهي، ثم قال:

(٣-الحافظ إبراهيم الحربي[٢]:

- هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ)، قال في كتابه «المناسك»، وهو كتاب ذكر فيه طريق الحج ومناسكه، وصفة المسجد ومشاعره؛ قال: ثم نقل عنه كلاماً في ذكر المأزمين وعلّق عليه.

ثم قال ناقلاً عن ما يظنه كتاب «المناسك» للحربي: «ومن قُزَح إلى أقصى موقف الناس بجمع ومبيتهم ميل، الميل في جدار[٣] الجبل دون مأزمي عرفة...»[٤].

فهذا كله ليس كلام الإمام الحربي، وإنما هو كلام القاضي وكيع في كتاب

---

(١) كتاب: حد مزدلفة (٤٥).

(٢) عندي تحفظ على عدِّه للإمام الحافظ إبراهيم بن إسحاق الحربي ضمن من سماهم: المؤرخين، والجغرافيين، فالإمام إبراهيم الحربي، لا من هؤلاء، ولا من هؤلاء، فهو من أئمة الحديث وحفّاظه وأئمة اللغة وغريب الحديث. كما هو معلوم من ترجمته.

(٣) كذا في كتاب الطريق، بينما نقلها المعترض في بحثه هكذا: «في حَدِّ الجبل» كما هي في تاريخ الأزرقي (٢/ ٧٩٦).

(٤) حد مزدلفة (٤٨)، والكلام في كتاب الطريق لوكيع (٢٦٤).

الطريق، ثم لم يصنع القاضي وكيع، ولا هذا المعترض شيئاً، فجميع الكلام عن مزدلفة، والأميال وذرعها، نقله القاضي وكيع عن الأزرقي في أخبار مكة نقلاً يظهر بوضوح للمقابل بين الكتابين، وما فيهما.

ويظهر أن القاضي وكيع في كتابه هذا، ولأنه عراقي، ربما لما حجّ لأول مَرَّة يرى مكة والمشاعر فهو إذا لم ينقل عن الأزرقي، وذهب يتكلم عن حدود المشاعر، يقع له الغلط الفاحش والخلط العجيب، الدال على قلة معرفة بهذه الأمور.

فنجده لما ذكر عَرَفات، وحدودها، وعَرَفات منزلُ ومشعرُ ركنِ الحج الأعظم، وقع له هذا الخلط، فقال: «عن سعيد بن حسان عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان ينزل من عَرَفَة بوادي نَمِرَة، وعُرَنَة بين مسجد عرفات إلى ناحية عرفات، ويُسَمَّى نعمان، وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنعمان»، يعني عُرَنَة»[1].

فانظر إلى هذا الخلط الغريب، كيف جعل وادي نعمان، هو عُرَنة، وكررّها مرتين ثم الاستشهاد بهذا الحديث الذي لا زمام له ولا خطام.

وقد نبه الشيخ حمد الجاسر - رحمه الله - على هذا الخلط والخطأ فقال: «ومع ما في الجملة من غموض، فإن وادي عُرَنة غير وادي نعمان، وإن كانا يلتقيان، وادي عُرَنة يقبل من شمال عرفات من جهة الشرائع، من جبل لبن وجبل الشَّفا، وما حولها، ويتجه الوادي جنوباً حتى يلتقي بوادي نعمان الذي ينحدر من جبل شدَّاد، ومن كرا في طريق الطائف»[2].

---

(١) كتاب الطريق (٢٦٤-٢٦٥).

(٢) المصدر السابق (٢٦٥).

ثم بعد هذا الخلط، عاد، وكيع للنقل الحرفي من كتاب الأزرقي عن ذرع مسجد عرفات وأبوابه ونحو ذلك[١].

- وفي موضع آخر نقل هذا المعترض عن هذا الكتاب ظانًا أيضًا أنه كتاب «مناسك» الحربي، وهذه المرة أكثر جرأة، فنسب إلى الإمام الحربي -رحمه الله- أنه قام بنفسه بذرع بعض المسافات، فقال هذا المعترض: «ثم ذَرَعَ إبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ)، المسعى فجعل دار العباس حدّاً شرقيًا للمسعى، وذكر العَلَمَ الذي عندها، ومقابلته للعَلَم الذي عند باب المسجد»[٢]، ثم أحال على هذا الكتاب تحت اسم «كتاب المناسك» (ص٢٥٨).

فأقول وبالله تعالى التوفيق:

- ليس للإمام الحافظ إبراهيم بن إسحاق الحربي، علاقة بهذا الذَّرع، ولا بهذا الكتاب لا من قريب ولا من بعيد، فنسبة ذلك إليه، بهذه الوثوقية، التي يمارسها هذا المعترض، ضربٌ من العبث بمصادر العلم، وكتب الأئمة، فرُوَيْدَك أيها الرجل، ولا يحملنك رغبتك الجامحة في الردّ، إلى هذا الجنوح، والعبث بمصادر العلم، والجرأة في نسبة مثل هذا إلى إمام عظيم جليل القدر، فهو والله من الجناية عليه، والظلم له.
- ومع هذا أيضًا تصرّف هذا المعترض في العبارات والألفاظ تصرّفًا قبيحًا، أحال المعنى، وغيَّره، ونسب تصرّفه هذا إلى فعل وقول الإمام إبراهيم

---

(١) المصدر السابق.

(٢) حد مزدلفة (١٢٣).

الحربي رحمه الله، وهو منه براء.

وهذه هي العبارة كما في كتاب «الطريق» في الموضع الذي أحال عليه: «وذَرْع المسعى من المسجد الحرام إلى دار العباس، اثنان وثلاثون ذراعـًا»[١].

فأين أنه جعل دار العباس حَدّاً شرقيـًا ؟!، وأين ذكره للعَلَم الذي عند هذه الدار ؟! وأين ذكره للعَلَم الآخر ؟!، وأين قوله : هذا العَلَم الآخر عند باب المسجد ؟!

كل هذا كذب وزور وبهتان، على العلم، وعلى الأمة، وعلى الإمام إبراهيم الحربي، وحتى على القاضي وكيع، فليس في النقل السابق شيء ممّا ذكر البتّة.

ثم اعلم أن الذي قام بذرع عرض المسعى هو المؤرخ أبو الوليد الأزرقي، وسَجّل ذلك في كتابه: أخبار مكة، وكل الذي عمله القاضي وكيع هو النقل عنه، ولكنه أيضـًا ما أحسن النقل.

وهذا كلام الأزرقي وما قام به من ذرع المسعى، فقال رحمه الله: «وذرع ما بين العَلَم الذي على باب المسجد، إلى العَلَم الذي بحذائه على باب دار العبّاس بن عبد المطلب، وبينهما عرض المسعى: خمس وثلاثون ذراعـًا ونصف»[٢].

فنقلها القاضي وكيع نقلاً مختصراً خاطئـًا، ثم جاء هذا المعترض، ليُطمَّ سيله على الوادي فنسب للإمام إبراهيم الحربي أنه هو الذي قام بهذا الذرع، مع الخلط الكثير والتصرف في العبارات، وإضافة ما ليس منها.

---

(١) كتاب الطريق (٢٥٨).

(٢) أخبار مكة (٢/ ٦٦٧).

- لما ذكر أثر عطاء بن أبي رباح أحال هذا المعترض تخريجه إلى كلٍ من ابن جرير الطبري والأزرقي والفاكهي، وأضاف إليهم، إبراهيم الحربي في الكتاب المزعوم «المناسك» وقال ما نصه: «بأسانيد عاليةٍ صحيحةٍ عن حافظ مكة وصاحب عطاء عبد الملك ابن جريج...»[١] وذكر الأثر مطولاً.

ومما يلاحظ عليه:

- ابن جرير الطبري أخرج أثر عطاء عن ابن جريج، ولكن مختصر إلى قوله: «هلمّ إلينا من أجل طريق الناس»[٢].
- أما ما نسبه إلى كتاب «المناسك» وإخراج الإمام الحربي له، وبأسانيد عالية صحيحة، وأحال في الحاشية إليه (ص٢٦٣).

فهذا باطل من جهتين:

الجهة الأولى: ما قرّرته قبل، من أنَّ هذا الكتاب، ليس كتاب «المناسك» للإمام إبراهيم الحربي، وإنما هو كتاب «الطريق»، للقاضي وكيع.

الجهة الثانية: أن أثر عطاء هذا، أورده إيراداً، القاضي وكيع في كتابه «الطريق»[٣]، بدون أي سند، وإنما نقله نقلاً عن الأزرقي فقال: «عن ابن جريج، قلت لعطاء: أين مُحَسِّر» ثم ذكره مختصراً أيضاً.

فالقول بأن إبراهيم الحربي أخرجه في كتاب «المناسك» وبأسانيد عالية صحيحة كذب آخر، وإنما ذكره القاضي وكيع بلا أي إسناد أصلاً، فليتق الله

---

(١) كتاب: حد مزدلفة (٣٧).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٠/ ٣٨١٣).

(٣) كتاب الطريق (٢٦٣).

رجلٌ يتصرف بكتب وعلوم الأئمة هذا التصرف، ويعبث بها هذا العبث، فإن خصمه عند الله تعالى هؤلاء العلماء الكبار الأخيار.

(٦)

ومن أخطائه، ومجازفاته التي انفرد بها دون أهل العلم جميعاً على مدى العصور، إحداثه لأصول في الاستدلال، لم يُسْبَق إليها، ولا عَوّل أحد عليها، بل هي بدعة، ومحدثة في طرائق الاستدلال، مع ما فيها من سوء الأدب مع الصحابة الكرام، وجعل أقوالهم وآثارهم، «شاذةً» تارة، و «منكرةً» تارة أخرى، هكذا بكل جرأة، وسوء أدب مع الصحابة رضي الله عنهم.

وسأسوق ألفاظه من باب الإدانة له، والإشهاد عليه، من قيله وفعله، وإن كان حقها أن لا تُذْكر، بل تُرمى وتهجر.

ثم أَكُرُّ بالرد عليها، والتفنيد لها، مستعيناً بالله وحده، ثم بالأصول العلمية والقواعد الشرعية، التي أصَّلَها، ودَوَّنها واستدل بها الأئمة رحمهم الله.

قال هذا المعترض: «عصر أئمة الأمصار من التابعين، هو عصر تحقيق الموروث الفقهي، عن فقهاء الصحابة، ومن أُلحق بهم من كبار التابعين، وعلى ذلك التحقيق بنيت المذاهب الفقهية التي ظهرت بعد ذلك»[1].

في هذه المقدمة يظهر لنا، أن هذا المعترض، وضع أصلاً من عنده، جعل فيه عصر التابعين بل صغار التابعين هو العصر الحاكم، المُحَقِّق، المُحَكَّم، على ما نُقِل من آثار وفقه أصحاب رسول الله ﷺ، ومعهم طبقة كبار التابعين، هل يُفْهم شيء آخر من مقدِّمته هذه أيها العقلاء ؟!

لم يتركنا في حيرة الاستنباط والتحليل، بل أعطانا النتيجة التي يريد أن

---

(١) حد مزدلفة (٣٦).

يصل إليها من مقدمته هذه، فجعل آثار الصحابة الكرام، ومعهم كبار التابعين، وفَهْمَهم لنصوص القرآن وفَهْمَهم لسّنّة النبي ﷺ القولية والعملية، وجميع ما أُثر عنهم، جعله هذا المعترض قسمين:

القسم الأول: ما يمكن تصنيفه من العلم، والمعروف، والحق، والهدى، وهذا لا يكون كذلك إلا إذا قامت طبقة صغار التابعين، بقبوله، وإظهاره، وجعله من الدين والفقه.

والقسم الثاني: ما جعله هذا المعترض، من الشاذّ، والمنكر، والمردود الذي يجب رَدّه، ومحاصرته، وهجره، ولا ينسب إلى الشريعة، إذا كان صغار التابعين لم يذكروه، ولم يرد عنهم شيء يدل على أنهم قبلوه.

هذا هو الأصل المحدث المنكر الذي ارتكبه وفعله هذا المعترض، فجعل فقه وآثار وفهم الصحابة رضي الله عنهم، ومعهم فقه وعلم كبار التابعين، تابعًا، محكومًا لابد أن يَمُرّ عنده، على تلك اللجنة المقترحة من صغار التابعين، فينظرون ما يقبلونه فيكون حقًا وعلمًا، ومعروفًا، وشرعًا، وما لم يقبلوه فهو الشاذّ، والمنكر الذي يجب رَدّه، وهجره، ولو كان قول أحد أكبر أصحاب النبي ﷺ.

ثم، كيف نعرف أنهم لم يقبلوه، يكفي أن لا ينقل عن فرد منهم شيء بالموافقة عليه ليكون شاذاً مردوداً، من قال هذا؟! أو شيئًا من هذا من أئمة الإسلام على مَرِّ الزمان ؟!

يقول هذا المعترض بعد مقدمته السالفة الذكر: «وقد تضمن ذلك التحقيق، أشياء كثيرة من العلم.

منها: حصر ما عرفه الصحابة من معاني للكتاب والسُّنة لأنه هو «المعروف»

الذي تعبدنا الله به، وإظهاره، وبناء الفتوى عليه»[١]، هذا القسم الأول.

ومنها: **حصر «الشذوذ العلمي»، ومحاصرته، وإن كان مأثوراً عن واحد من الصحابة، لأنه من «المنكر»، وإظهار هجره حتى لا يورث قولاً منسوبًا إلى الشريعة، بل قولاً مهجوراً مشهوداً بخطئه**[٢]» هذا القسم الثاني.

الله أكبر: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

ثم تدرج في تحديد أولئك المُحَكَّمين على فقه وآثار الصحابة، فبدأ من طبقة صغار التابعين، ثم تدرج إلى حصرهم في أصحاب ابن عباس، ثم تدرج إلى فردٍ واحد لا غير هو **«عطاء بن أبي رباح رحمه الله»**، لأنه كما قال: «شهد أئمةُ العلم بأنه كان أعلم التابعين بالمناسك»[٣]، فعاد الأمر في الشرع والدين، ومناسك المسلمين، وفهم الكتاب والسنة، وآثار جميع الصحابة وكبار التابعين إلى عطاء بن أبي رباح وحده، دون غيره.

فما قاله عطاء فهو الحق والدين، والشرع الموروث، والظاهر المعروف، ولو لم يقله الصحابة وكبار التابعين.

وما لم يقله عطاء، فهو الشاذّ، المردود المرذول، الذي يجب أن يُحَاصر، ويُحْصر، ويصادر وينكر، ولو كان من فقه وعلم وفهم وآثار أصحاب النبي ﷺ، ومعهم كبار التابعين.

قال هذا المعترض: «وكان لأصحاب ابن عباس -وعامتهم مكِّيّون- من

---

(١) حد مزدلفة (٣٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ذلك النصيب الأوفر، وبخاصة عطاء بن أبي رباح رحمه الله (ت١١٤هـ) فقد شهد أئمة العلم بأنه كان أعلم التابعين بالمناسك»[1].

وأنا أجزم بأن مجرد حكاية هذا العبث، والباطل كافية عند كل مسلم فضلاً عن عالم وفقيه، في رَدِّه، وإنكاره، والتشنيع على قائله وفاعله.

ولكني سأتتبعه بالرد والتفنيد والإنكار لسوء قوله، وفساد أصله هذا نصحًا لله تعالى وكتابه المبين، ولرسوله ﷺ وسنته الغراء، وهديه المستقيم، ولأصحاب رسول الله ﷺ، الذين اختارهم الله لصحبة نبيه عليه السلام، فأحاطوا به إحاطة السوار بالمعصم، وَفَدَّوْهُ بآبائهم وأمهاتهم، وأموالهم وأنفسهم، وشهدوا التنزيل، وأحكموا التفسير، وحضروا سنته عليه السلام، وضبطوها، ونقلوها قولاً وعملاً إلى الأمة، وكانوا هم رعيل الأمة الأول، والفقهُ والدينُ والأثرُ، فرايته إليهم مُسَلَّمةٌ، ويعود كل أحد إليهم من كبار التابعين إلى صغارهم، ومن كبار أئمة المسلمين إلى عوامهم، ونصحًا لأئمة المسلمين وعامتهم.

والله وحده سندي واعتمادي، لا إله إلا هو.

الوجه الأول:

يظهر لي -والله تعالى أعلم- لماذا وصل هذا المعترض إلى هذا الحال البائس ووضع هذه الأصول الموضوعة الشنيعة ؟ وما سبب ذلك ؟

وذلك أنني بتوفيق الله تعالى -جعلتُ اعتمادي، فيما حَرَّرْتُه من حدود مزدلفة على عدد طيب مبارك فيه، من أقوال وآثار أصحاب رسول الله ﷺ

---

(١) حد مزدلفة (٣٦).

ورضي الله عنهم، وعلى آثار كبار التابعين أيضاً.

وهؤلاء الصحابة رضي الله عنهم ليس فقط هم من الصحابة وحسب.

- بل هم من أرفع أصحاب النبي ﷺ، ومن أعظم نقلة سنن وهدي رسول الله ﷺ، ومن أعظم فقهاء وعلماء الصحابة، وأسماؤهم تتردد في كل كتب تفاسير القرآن، وكتب الحديث، وكتب الفقه عند المسلمين جميعاً على مَرِّ القرون.
- ثم هم مَكِّيُّون قرشيون كلهم، ولدوا في مكة، وبها نشأوا، يعرفون مكة حجراً حجراً، ويعرفون مشاعرها وأوديتها، وجبالها وحصبائها، لا يخفى عليهم، بل على كل فردٍ منهم شيء من أمرها ومشاعرها.
- ثم هم كلهم حجّوا مع رسول الله ﷺ، وصحبوه وشهدوه، ورمقوه، ونقلوا كل كلمة قالها، وكل حركة تحركها، وكل فتوى أفتى بها، وكل رخصة رخّصها.

فهل هؤلاء العظماء الكبار الكرام، يأتي أحد من المجاهيل، الأغمار، ليُنَصِّبَ على فقههم وعلمهم ودينهم ورشدهم حَكَمَاً، ويجعل بعض علمهم وفقههم ودينهم وفتاواهم شاذّة ومنكرة، يجب حصرها، ومحاصرتها، وردها، وصدها، وتصديرها، وإلغاءها ودفنها، وكأنها وباء اجتاح الناس ؟!

وهؤلاء الصحابة الذين استشهدتُ بأقوالهم وأعمالهم هم:

- أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.
- جبير بن مطعم بن عدي رضي الله عنه.
- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.
- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.
- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

- عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما.
- والتابعون الكبار المذكورون في بحثي، المستشهد بأقوالهم وأعمالهم هم:
- الإمام أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رحمه الله.
- التابعي الكبير عروة بن الزبير رحمه الله.
- الإمام مجاهد بن جبر رحمه الله.
- الإمام الربيع بن خثيم رحمه الله.
- الإمام عبد الله بن أبي نَجِيح رحمه الله.

هؤلاء هم شهودي، فماذا بيد هذا المخالف المعترض إلا اللجج، والتشغيب؟!

فلما رأى هذا المعترض هذه الآثار، وعظيم دلالتها، أيقن أنها تعارض، فهمه الذي يفهمه، ورأيه الذي يراه، وأنها دلائل صريحة، صحيحة على ما حرّرْتُه، وقرّرْتُه في كتابي عن حدود مزدلفة، فهاله الأمر، إذ كيف سيسلِّم لي بهذه الحجج، وغلبته عادة التقليد، والاتباع البليد، فقرر أن يخاطر هذه المخاطرة، ويغامر هذه المغامرة، التي أسقط بها نفسه، وشان بها فعله، فسلك لتفادي هذه الآثار عن الصحابة وكبار التابعين، ودلالتها الصريحة مسلكين:

المسلك الأول:

ما تقدم من وضعه هذا الأصل المبتدع، المخترع، الذي ما قاله من أهل العلم وأئمة المذاهب أحد، وهو الحُكْمُ عليها برأي من جاء بعدهم، وجعلها آثاراً شاذة ومنكرة ومردودة، هكذا بزخرف من القول الأثيم، والأصل المبتدع الضال اللئيم.

وهذا ما أنا الآن بصدد رده وكشفه وتفنيده.

والمسلك الثاني:

وهو محاولته اليائسة الطعن في صحة أسانيد تلك الآثار وركب في ذلك الصعب والذلول. بما سأكشفه إن شاء الله في الصفحات القادمة.

وهو ما فعل ذلك إلا لأنه رأى فعلاً، وحقًا، أنها آثار، صريحة العبارة، ظاهرة الدلالة على ما حررتُه من حدود مزدلفة، ففعل ما فعل، وارتكب ما ارتكب، ظنًا منه أنه سيلغيها ويصادرها.

قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٧].

حتى الإمام عطاء بن أبي رباح رحمه الله، فإن أثره الذي فيه ذكر «المَأْزِمين» إنما وقع الخطأ عند هذا المعترض وغيره أنهم فهموا من «المَأْزِمين» فهمًا معينًا، وحَمَّلوا فَهْمَهم على كلام عطاء، وجعلوا فَهْمَهم هو الموروث المتواتر، وهو مجرد فهم لهم لا غير، يُعارض، بل يُرد بالفهم الآخر الصحيح الموافق للمروي عن الصحابة السابق ذكرهم، وهذا الفهم الصحيح شَرحْتُه لغة بالنقل عن كبار أئمة اللغة، وشرحته واقعًا بما حرره الأزرقي وغيره فانظره راشداً[1].

فهذا المعترض وأمثاله أقاموا فهمهم المغلوط، مقام المنطوق من كلام عطاء، وتعصبوا له، ولم يدلِّلُوا عليه إلا بمثل هذا اللجج والتشغيب، وجعلوا فَهْمَهم هذا هو الموروث المتواتر، وارتكب صاحبنا هذا، هذه الأحموقة، في مجادلة آثار الصحابة، ليمرِّر فَهْمَه السقيم، فصار في الحقيقة، يطالب بتقديم فهمه هو ومن يوافقه، على منصوص كلام الصحابة السابق ذكرهم رضي الله عنهم، ومعهم جلة التابعين الكبار رضي الله عنهم.

---

(١) انظر (ص ٤٧) من كتابي هذا.

الوجه الثاني:

استقام تأصيل كافة أئمة المسلمين، وفقهائهم، من بعد الصحابة إلى اليوم على اعتبار الآثار المنقولة التي تُدَوِّن أقوال الصحابة سواءً في تفسير القرآن العظيم، أو في فتاواهم وأفعالهم، واعتبار ذلك مرجعًا ودليلاً، لفهم النص من الكتاب والسنة، فخير الفهم فهمهم، وفهم لم يفهموه، فليس من دين الله في شيء، ومرجعًا ودليلاً، عند عدم وجود النص الدال من القرآن والسنة، وسأذكر هنا جملة صالحة من تقريرات الأئمة الكبار على ذلك، نرد بها، ونردع بها تطاول هذا المتطاول على مقام الصحابة رضي الله عنهم، وحسن فهمهم، وحجة أقوالهم.

- قال الله تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [سبأ: ٦].

قال ابن عباس ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾: «هم أصحاب محمد ﷺ»(١).

وقال الإمام قتادة رحمه الله في تحديد من هم الذين أوتوا العلم في الآية: «هم أصحاب محمد ﷺ»(٢).

- وقال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل:٥٩].

قال ابن عباس وابن شهاب الزهري وسفيان: «هم أصحاب محمد ﷺ»(٣).

- وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «وقد أثنى الله تعالى على أصحاب رسول

---

(١) تفسير القرطبي (١٤/ ١٦٨).

(٢) تفسير الطبري (١٠/ ٣٤٧).

(٣) انظر: مقدمة الإصابة للحافظ ابن حجر رحمه الله (١/ ١٤).

الله ﷻ، في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم... أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه **فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامًا وخاصًا، وعزمًا وإرشاداً، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمر استدرك به علم، واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا، ومن أدركنا ممن يرضى أو حُكِي لنا عنه ببلدنا، صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وهكذا نقول، ولم نخرج عن أقوالهم**، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله»[(١)].

- الإمام الشاطبي رحمه الله بعد أن ذكر أن من أنفع طرق العلم الموصلة إلى غاية التحقيق، أَخْذَه عن أهله المحققين.

قال: «وإن أول ذلك ملازمة الصحابة رضي الله عنهم لرسول الله ﷺ، وأخذهم بأقواله وأفعاله، واعتمادهم على ما يرد منه، كائنًا ما كان، وعلى أي وجه صدر؛ **فهم فهموا مغزى ما أراد به أولاً، حتى علموا وتيقنوا أنه الحق الذي لا يعارض، والحكمة التي لا ينكسر قانونها، ولا يحوم النقص حول حمى كمالها، وإنما ذلك بكثرة الملازمة، وشدة المثابرة**»[(٢)].

- وقال ابن قيم الجوزية رحمه الله: «ولما كان التلقي عن رسول الله صلى الله

---

(١) نقله عنه ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٨٠)، ونسبه إلى الرسالة القديمة التي كتبها ببغداد.

(٢) الموافقات (١/ ٩٤).

عليه وآله وسلم على نوعين: نوع بواسطة، ونوع بغير واسطة، **وكان التلقي بلا واسطة حظُّ أصحابه الذين حازوا قصب السبق، واستولوا على الأَمَد، فلا طمع لأحد من الأمّة بعدهم في اللحاق بهم، ولكن المُبَرَّز من اتبع صراطهم المستقيم، واقتفى منهاجهم القويم، والمتخلف من عَدَل عن طريقهم ذات اليمين، وذات الشمال، فذلك المنقطع التائه في بيداء المهالك والضلال،** فأي خصلة خير لم يسبقوا إليها ؟ وأي خُطّة رشد لم يستولوا عليها؟ تالله لقد وردوا رأس الماء من عين الحياة عذبًا صافيًا زلالاً، وأيدوا قواعد الإسلام فلم يَدَعُوا لأحد بعدهم مقالا»[1].

ثم بعد هذا المقال المبارك عن قيمة وفضل وعلم الصحابة رضي الله عنهم، ذكر الإمام ابن القيم أولئك الخُلُوف، المفرّقين لجماعة المسلمين، العابثين، المتعصبين لآرائهم، والذين أعماهم التقليد المحض، فجهلوا علم الصحابة، وضلوا عن منهاجهم، بل عادوا له ذامّين، ومنه محذّرين.

فقال ابن القيم رحمه الله: «ثم خَلَف من بعدهم خُلُوف، فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا، كل حزب بما لديهم فرحون، وتقطعوا أمرهم بينهم زُبُرا، وكل إلى ربهم راجعون، **جعلوا التعصُّب للمذاهب ديانَتَهم التي بها يَدِينون، ورؤوس أموالهم التي بها يتَّجرون، وآخرون منهم قَنَعوا بمحض التقليد وقالوا: إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون،** والفريقان بمعزل عما ينبغي، اتباعه من الصواب، ولسان الحق يتلو عليهم: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾، **قال الشافعي قدّس الله تعالى روحه: أجمع المسلمون على أن مَنْ استبانت له سنة**

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٥-٦) واقرأ بقية كلامه فهو نفيس.

رسول الله ﷺ لم يكن له أن يَدَعها لقول أحد من الناس، وقال أبو عمر[١] وغيره من العلماء: أجمع الناس على أن المقلِّد ليس معدوداً من أهل العلم، فإن الناس لا يختلفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل، وأما بدون الدليل فإنما هو تقليد»[٢].

وقال الإمام ابن القيم أيضاً: «ثم قام بالفتوى بعده -أي بعد النبي ﷺ - بَرْكُ الإسلام وعِصَابةُ الإيمان، وعسكرُ القرآن، وجند الرحمن، أولئك أصحابه ﷺ، ألين الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلّفاً، وأحسنها بياناً، وأصدقها إيماناً، وأعمقها نصيحة، وأقربها إلى الله وسيلة، وكانوا بين مكثر منها — أي من الفتوى - ومقل ومتوسط»[٣].

ثم نقل عن الإمام أبي محمد ابن حزم من هم المكثرون والمتوسطون والمقلون.

فالمكثرون سبعة وهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأم المؤمنين عائشة، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم.

قال ابن حزم: يمكن أن يجمع من كل فتوى كل واحد منهم سِفر ضخم.

والمتوسطون فذكر جماعة: كأبي بكر الصديق، وأم سلمة، وأنس، وعثمان وغيرهم رضي الله عنهم.

---

(١) لعله يقصد الإمام الحافظ أبا عمر ابن عبد البر القرطبي رحمه الله.

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٧).

(٣) المصدر السابق (١/ ١١-١٢).

ثم ذكر المقلين وهم جماعة كثيرة[١].

وصاحبنا هذا المعترض يريد أن يحصر ويحاصر، ويرد ويصادر فتاوى هؤلاء الصحابة الكرام، لأنها جاءت على غير مراده، وعلى غير فهمه وتعصبه، ويحكم عليها رعونة وطيشاً بأنها شاذة، ومنكرة، يجب في حكمه الظالم دفنها وردها.

الوجه الثالث:

الاحتجاج بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، بل بقول الواحد، منهم وتقديمه على الرأي والقياس، وهو قول كثير من الأئمة.

وهو قول ومذهب الإمام مالك وجمهور أصحابه، وسفيان الثوري، وجمهور أهل الحديث، وكثير من الحنفيَّة، كأبي يوسف، وأبي سعيد البرذعي، وأبي بكر الرازي، وهو الرواية المشهورة عن الإمام أحمد بن حنبل، وأكثر أصحابه وهو مقتضى أجوبة الإمام أحمد وتصرفاته في كثير من المسائل[٢]، وقال الإمام الشافعي رحمه الله في كتاب: «الاختلاف مع مالك»[٣]: «ما كان الكتاب أو السنة موجودين فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا باتباعهما فإذا لم يكن ذلك، **صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله ﷺ، أو واحد منهم، ثم قول الأئمة** أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، أحبّ إلينا إذا صرنا إلى التقليد.... فإذا لم يوجد عن الأئمة، فأصحاب رسول الله ﷺ في الدين في موضع الإمامة، أخذنا

---

(١) انظر المصدر السابق (١/ ١٢-١٣).

(٢) إجمال الإصابة في أقوال الصحابة، لصلاح الدين بن كَيْكَلْدي العلائي الشافعي (٣٦).

(٣) مطبوع ضمن كتاب الأم (٧/ ٢٦٥).

بقولهم، وكان اتِّباعهم أولى بنا من اتِّباع من بعدهم»[١].

فتأمل رحمك الله قول الإمام الشافعي رحمه الله: «كان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم».

الوجه الرابع:

الحقيقة الواقعية والتاريخية على مدى الزمان: هو ما قررتُه في كتابي مزدلفة من قبل صدور كتاب هذا المعترض بنحو عشر سنوات.

فقلتُ ما نصه: «العبادات من الصلاة والصيام والحج، قد ضُبِطت في الشريعة بحدود ومواقيت زمانية، ومكانية، مرئية مشهورة يراها ويدركها كل مسلم...».

إلى أن قلتُ:«وكذا المناسك العظيمة، مكانها في الشريعة، مشاعرُ معلومة معروفة، من إرث أول من أَذَّن في الناس بالحج خليل الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهي: عرفات ومزدلفة، ومنى، وهذه المشاعر لما كانت مشاعر مكانية، لابد لمن حج البيت من حضورها وشهودها، فهي كذلك محدَّدة بحدود مكانية من جنس المكان وطبيعته، لا تتغير، من جبال وأودية معلومة معروفة...»[٢].

هذا هو الموروث الطبيعي لهذه المشاعر المباركة، تركها صاحب الشريعة لحدودها الطبيعية المعلومة.

فمسير حركة الحجيج، لأداء المناسك المباركة، تكون من الغرب إلى

---

(١) إجمال الإصابة في أقوال الصحابة (٣٨-٣٩) باختصار يسير.

(٢) انظر (ص ١٤-١٥) من كتابي هذا، واقرأ الكلام كله فإنه مهم.

الشرق فبعد قضاء اليوم الثامن بمنى، يصدرون صبيحة التاسع إلى عرفة، فيكون سيرهم بجموعهم من الغرب إلى الشرق، ثم في الإفاضة الكبرى يوم عرفة بعد غروب الشمس يتحرك ركب الحجيج الهائل فيكون سيرهم من الشرق إلى الغرب، فعرفة معروفة بحدودها الطبيعية من الجبال المحيطة بها شرقًا وشمالاً إلى الوادي «عُرَنَة»، وهو نهايتها، وهو الحدّ الفاصل بينها وبين «المشعر الحرام»، كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم، وغيرهما، فإذا جازوا الوادي ودخلوا أرض الحرم فهم في مشاعر إلى الوادي الآخر، «مُحَسِّر» الحد الفاصل بين «المشعر الحرام» و «منى».

وإنما نقلت تلك الآثار عن الصحابة وكبار التابعين، لأنها جميعها، بمختلف ألفاظها لا تدل إلا على هذا، فوافق الخَبَرُ الخُبْرَ، وتطابق المروي حقًا، على المَرْئي واقعًا.

ثم يأتي هذا المعترض، ليلغي هذا كله، ويرده، ويجعل كلمةً واحدةً، مَرْوِيَّةً عن عطاء بن أبي رباح هي الحاكمة على كل ذلك، والمُقَدَّمة عليه، في ذكر «المَأْزِمَين»، ثم يفهم هو ومن يوافقه «المَأْزِمَين» فهمًا لا دلالة عليه، لا من طبيعة المكان، ولا المروي عن أصحاب الشأن من كبار الصحابة والتابعين، لينقل الحدّ الطبيعي، تعنّتًا، إلى مسافة بعيدة جداً تُخْرِج من أرض «المشعر الحرام» ما يقارب «السبعة كيلو متر»، وليضيق، أرض «المشعر الحرام»، لتصبح أقل بكثير من مساحة عرفات وكذلك منى.

وأذكر هنا بهذه المناسبة، ما يعانيه الحجاج ومنذ زمن بعيد، بسبب هذا التضييق لمشعر «مزدلفة»، وهو ما ذكره وشكى منه، الشيخ والعالم الفقيه، المغربي، الفاسي محمد بن الحسن بن العربي الحجوي الثعالبي الفاسي، المتوفى

سنة (١٣٧٦هـ) رحمه الله[١]، وذلك في رحلته إلى الحج، والديار الحجازية، وكانت رحلته هذه سنة (١٣٦٥هـ) أي قبل أكثر من سبعين عاماً، وكان ذلك في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن رحمه الله، وذكر الحجوي، ما رآه من جهود مشكورة لجلالة الملك عبد العزيز رحمه الله من إحداث مرافق وتوسيع الطرق، وإيصال المياه العذبة إلى جميع المشاعر وعناية بالمسجد الحرام، وغير ذلك من جهود مشكورة لخدمة الحجاج وراحتهم.

وذكر أيضاً زيارته مع وفد من العلماء للسلطان عبد العزيز ابن سعود وكيف استقبلهم في داره الفخمة العامرة، وأحسن وفادتهم، وأكرمهم وكيف حضروا مع السلطان الملك عبد العزيز رحمه الله غسل الكعبة المشرفة في اليوم السابع من ذي الحجة تلك السنة (١٣٦٥هـ).

وفي هذه الرحلة للحجوي رحمه الله، أظهر الشكوى الأليمة، من الضيق الشديد الذي عاناه الحجاج في مشعر مزدلفة على وجه الخصوص، وسأنقل كلامه بحروفه، قال: «إن هذا الحجيج، كان في هذه السنة «١٣٦٥هـ»، يُعد بـ «٠٠٠و٢٥٣»[٢]، نفساً، ضاقت بهم الأماكن المقدسة، سواء المسجد الحرام، وعرفات، ومزدلفة، ومنى، ولا سيما «مزدلفة»، فقد كان الناس بها في ضيق شديد، ناموا على قارعة الطريق التي تمر بها السيارات الكثيرة والحافلات والجمال والحمير، وكثير من الحجاج عجز عن المرور بالطريق، والمبيت بها، بل والوقوف بالمشعر الحرام، وعرجوا على طريق أخرى قاصدين منى، وتركوا مزدلفة مع أنها موقف وبها المشعر الحرام، والمبيت بها نسك...فينبغي لمن جعل الله بيدهم الأمر

---

(١) انظر ترجمته في إتحاف المطالع (٢/ ٥٦٠)، والأعلام لخير الدين الزركلي (٦/ ٩٦).

(٢) مئتان وثلاثة وخمسون ألف حاج، أي ربع مليون فقط.

والنهي أن يهتموا بهذه الشعيرة الإسلامية فيوسعوا مزدلفة بكل ما في الإمكان»[1]

هذا خطأ في حق حجاج بيت الله الحرام، وحق مشاعر الله المباركة، وحق التاريخ والجغرافيا، وتضييق بشري، لما وسّع الله تعالى، وبفرض رأي لا دليل عليه ألبتة.

ويتأكد هذا ويتَّضح بالوجه الذي بعده فانظره.

الوجه الخامس:

على طول تاريخ المسلمين، والدول المتعاقبة، والأمة المسلمة يحجون بيت الله الحرام، ويحضرون المشاعر، ويقيمون الأنساك المباركة، ولم توضع، أعلام ولا لوحات لكل المشاعر، من كل اتجاه، وبخاصة مشعر «مزدلفة» الذي نحن بصدد الحديث عنه، فلم يحصل قط أن وُضِع لمشعر مزدلفة أعلام من جهة الشرق، ولا من جهة الغرب، لأن مشعر «مزدلفة ظاهر معلوم، بَيْنَ هذين الوادِيَيْن»، «عُرَنة» شرقًا، و «مُحَسِّر» غربًا، أما هذا المكان المزعوم الآن، الذي يُسَمِّيه هذا المعترض «بمفضى المَأْزِمَيْن»، فلم يحصل قط على مدى التاريخ الإسلامي أن قام إمام من أئمة الحج، أو أمير أو أحد من الأئمة بوضع أعلام تَجْعَل هذا المكان هو بداية مزدلفة وبيني وبين هذا المعترض، التاريخ، وأخبار المشاعر والمناسك.

---

(١) الرحلة الحجازية (٩١-٩٢)، هذا وعدد الحجاج ربع مليون فقط، فكيف يكون الحال إذا بلغ عدد الحجاج أربعة ملايين حاج، وسيزيدون في الأعوام القادمة، كيف يكون الحال ؟! كيف ؟!.

فقد نظرت وطالعت كتب تواريخ مكة، ورحلات العلماء إلى الحج وكتب المناسك، فلم أظفر بشيء من ذلك.

وكل الذي ذُكر، هو فيما يتعلق بعرفات، فقد وُضِعت أعلام في القرن السابع في أوله لتفصل عرفات عن وادي عُرَنَة، حتى لا يقف أحد به.

قال تقي الدين الفاسي في تاريخه «شفاء الغرام»: «وكان ثمة ثلاثة أعلام، سقط أحدها، وهو إلى جهة المُغَمّس، وأثره بَيِّن، ورأيت عنده حجراً ملقى مكتوب فيه: أمر الأمير الأصفهسلار الكبير، مظفر الدين بن زين الدين صاحب إربيل حسام أمير المؤمنين بإنشاء هذه الأعلام الثلاثة بين منتهى أرض عَرَفَة ووادي عُرَنة، لا يجوز لحاج بيت الله العظيم أن يجاوز هذه الأعلام قبل غروب الشمس»، وفيه: كان ذلك بتاريخ شعبان من شهور سنة خمس وستمائة (٦٠٥هـ)...».

ثم قال: «ورأيت مثل ذلك مكتوباً في حجر ملقى في أحد العلمين الباقيين، وفي هذين العلمين مكتوب: أمر بعمارة علمي عرفات، وأضاف كاتب ذلك: هذا الأمر للمستظهر العباسي، ثم قال: وذلك في شهور سنة أربع وثلاثين وستمائة»[1].

وقال صاحب «مفيد الأنام» الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجاسر رحمه الله: «وهناك عَلَمان فاصلان بين عرفة ووادي عُرَنة من جهة الغرب عن عَرَفة...قال: وقد وجدت مكتوباً على العلم الجنوبي منهما في حجر ملزق بالعلم ما نصه: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين أمر بعمارة علمي عرفات المفروض القيام بها على كافة الأنام في حجة الإسلام سيدنا ومولانا الإمام الأعظم، مفترض الطاعة على كافة الأُمم، أبو جعفر المنصور عبد الله أمير المؤمنين أمتع الله بطول بقائه...».

---

(١) شفاء الغرام في أخبار البلد الحرام (٢/ ٣٧).

قال الشيخ الجاسر: «وتاريخ اكتشافي لما هو مكتوب في العلم المذكور في جمادى الأولى سنة سبعين وثلاثمائة وألف، فليعتمد ذلك»[١].

وهذا العلم الجنوبي ما زال والحمد لله موجوداً قائماً حتى الآن، وقد وقفتُ عليه مع بعض الأفاضل، وعليه ذلك الحجر المكتوب فيه وتاريخ الكتابة مدوّن عليه.

وهو الأثر الوحيد القائم من تلك الأعلام القديمة.

أما مزدلفة من جهة الشرق أي من جهة عرفة وكذلك من جنوبها من جهة منى فلم يذكر أحد فيما بحثت ووقفت عليه أيَّ عَلَمٍ موضوعٍ مطلقاً.

فوضح بذلك، أن وضع هذه اللوحات في هذا المكان ليحدد بداية مزدلفة هو الأمر المُحْدث خلاف الموروث المتواتر عبر قرون الزمان وأنساك المسلمين، لنعلم أن الموروث حقاً هو ما نص عليه الصحابة والتابعون والأئمة من بعدهم الذين نقلتُ أقوالهم وتقريراتهم، هذا هو الحق لمن أراده، أما الخصومات واللجج فلسنا منها بحمد الله في شيء.

الوجه السادس:

لو رجعنا إلى قرار اللجنة التي شُكِّلت للنظر في تحديد حدود مزدلفة شرقاً وغرباً لوجدناهم لم يذكروا عن حدّ مزدلفة الشرقي مما يلي عرفات أي أعلامٍ ظاهرة معلومة أو قديمة موروثة مطلقاً.

وإنما ذكروا ما يدل على أنهم لم يجدوا إلا أثراً ربما من أحجار أو رضم أو نحو ذلك مجهولة المصدر، لا يعلم من وضعها، فغلب على ظنهم أنها أعلامٌ لحد مزدلفة من الشرق وكذلك من الغرب وهذا نص قرارهم.

---

(١) مفيد الأنام (٤/ ٥٤-٥٥).

قرار اللجنة المُشَكّلة، لإنشاء أعلامٍ لحدود مزدلفة من جهة عرفات وحدود منى، وأعلام لمنى من جهة مزدلفة، وباشرت اللجنة عملها بتاريخ (١٥/ ٢/ ١٣٩٣هـ).

وأصدرت قرارها بشأن الحدود في (٢٥/ ٣/ ١٣٩٣هـ).

وفي قرارها: «كما ظهر أن حدّ مزدلفة، مما يلي عرفات هو مفيض المَأْزِمين، **وقد وجدنا أعلامًا في حَدَّيْ مزدلفة مما يلي منى، ومما يلي المَأْزِمين ليست بعيدة العهد، وهي مقاربة للحدّ الشرعي لمزدلفة، فأبقيناها، وأوصينا أن تجعل الأعلام الجديدة بجانبها**»[1].

فهذه اللجنة بأعضائها أقروا بأن ما وجدوه، مما سَمّوه أعلامًا ليست قديمة، بل حديثة العهد، كما أنها مجهولة المصدر، ولا يعلم من عملها، ومن يكون، وما قيمة عمله، وليس عليها بناء ولا كتابة ولا شيء مطلقًا.

فهذا يؤكد عدم وجود أي أعلام لحد مزدلفة الشرقي وكذا الغربي مطلقًا، على مدى التاريخ الإسلامي، وما ذكرته اللجنة، لا ينهض، بالاعتماد، لحداثة عهده، وجهالة من قام به، فلا يترك ما دلت عليه آثار الصحابة الكرام، لمثل هذا، والله الموفق لا إله إلا هو.

---

(١) مجلة العرب، الجزء الأول – السنة الثامنة – رجب ١٣٩٣هـ (٧٨-٧٩).

(٧)

ومن أَخِذَاته، كَرُّهُ على ما أوردته في كتابي مزدلفة، من آثار الصحابة لتضعيفها، من جهة أسانيدها وألفاظها، مما يستدعي رد ذلك وكشفه.

- ذكرت في كتابي مزدلفة رواية «عمّار بن معاوية الدهني»، لأن فيها تلك اللفظة الصريحة في الدلالة على ما اعتمدته في حد مزدلفة، وهي قوله: «حتى إذا وضعت الركاب أيديها في الحرم»، وقد كنت بيَّنت في كتابي صحتها، وأنها لا تخالف الرواية الأخرى رواية شعبة، وفيها «وضعت الركاب أيديها في تلك الجبال»[١].

وحاول هذا المعترض ردّ هذه الرواية الصحيحة الثابتة، فالْنَنظر ماذا فعل؟

قال هذا المعترض: «**وعمّار لا بأس به**، لكنه ليس من أصحاب أبي إسحاق المقدَّمين، **وقد غَيَّر ما اتفق عليه أصحاب أبي إسحاق المقدَّمون**، : أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قوله لما هبطت أيدي الركاب في أدنى الجبال، فجعله «لما وضعت الركاب أيديها في الحرم»، **وهذا خطأ منه**»[٢].

والجواب عمّا أورد هذا المعترض من وجوه:

الوجه الأول:

- عمّار بن معاوية بن أسلم، أبو معاوية البجلي، ثم الدُّهني، الكوفي، عِدَاده في طبقة صغار التابعين، له رواية عن أبي الطفيل، عامر ابن واثلة الليثي -وهو آخر الصحابة وفاة كما نصّ على ذلك الإمام مسلم [٣]- وصحّح الإمام البخاري

---

(١) راجع ذلك في كتابي مزدلفة (ص ٢٥-٢٦).

(٢) كتاب: حد مزدلفة (٥٩).

(٣) انظر: صحيح مسلم (٤/ ١٨٢٠) عند حديث رقم (٢٣٤٠).

سماعه من أبي الطفيل[١]، وروايته عن أجلاء وكبار التابعين، كسعيد ابن جبير، وإبراهيم النخعي، وإبراهيم التيمي، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وروى عنه الأئمة الكبار -شعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشريك، وغيرهم، توفي سنة (١٣٣هـ)[٢].

- أطلق جميع الأئمة بلا مَثْنَوِيَّة توثيقه، ولم يضعّفه منهم أحد.

قال عنه الإمام أحمد بن حنبل، والإمام يحيى بن معين، والإمام أبو حاتم الرازي، والإمام النسائي: ثقة[٣].

هؤلاء الكبار الأجلاء أهل الصنعة وروّادها قد وثّقوه: فمن الناس بعدهم ؟ ووثقه الإمام ابن حبان أيضاً[٤].

ثم يأتي هذا المعترض، فيضرب صفحاً عن توثيقات الأئمة الكبار لعمار بن معاوية الدهني، وكأنه لا يراها، ولا يعتدُّ بها، ثم يخلع من عنده على التابعي عمّار بن معاوية ويَمُنُّ عليه بكلمة: «لا بأس به».

ونحن نقول له: ليس هذا مقامك، فلست أنت أحمدَ بن حنبل ولا يحيى بن معين، ولا ابن المديني ولا البخاري، حتى تستقل هذا الاستقلال، وتخلع من عندك عبارات التوثيق أو التضعيف على رواة الحديث والأثر، فقولك مأفون وبكلام الأئمة الكبار وتوثيقهم مردود.

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٢٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٣٨).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٩/ ٣٩٠)، بحر الدم (١١٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٤).

(٤) كتاب الثقات (٥/ ٢٦٨).

الوجه الثاني:

زعم هذا المعترض أن عمار بن معاوية الدهني: «ليس من أصحاب أبي إسحاق المقدَّمين».

وأقول: عمّار بن معاوية الدهني في الطبقة التي فيها أبو إسحاق السبيعي نفسه، فقد توفي عمار سنة (١٣٣هـ)، وأبو إسحاق السبيعي فاختلف في سنة وفاته فأقل ما قيل (١٢٦هـ) في قول سفيان، وأعلاها سنة (١٢٩هـ)، في قول عمرو بن عليّ، فهو في نفس الطبقة، فهو إذن من أعلى طبقةٍ روايةً عن أبي إسحاق السبيعي، وأعلى من شعبة وسفيان من هذه الجهة، لأن شعبة توفي سنة (١٦٠هـ) وسفيان الثوري توفي سنة (١٦١هـ)، رحمهم الله تعالى، بل في أثرنا هذا، الذي يروي هذا الأثر عن عمّار بن معاوية، هو سفيان الثوري، فسفيان وكذا شعبة، في طبقة الراوين عن عمّار والمتلقين عنه.

الوجه الثالث:

وجّه هذا المعترض تهمة قبيحةً فجّةً، إلى هذا الراوي الثقة، الذي هو من طبقة التابعين كما عرفنا، فاتهمه تهمة ساقها من كيسه، ما ذكرها أحد قط، فقال عن عمار الدهني: «وقد غَيَّر ما اتفق عليه أصحاب أبي إسحاق المقدَّمون: أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قوله: لما هبطت أيدي الركاب في أدنى الجبال، فجعلَه: «لما وضعت الركاب أيديها في الحرم»، وهذا خطأ منه»[1].

وفي هذا الكلام الملقى على عِلاّته وعواهنه أمران:

الأول: الروايات يفسر بعضها بعضاً، لا يعارض بعضها بعضاً.

---

(١) كتاب: حدّ مزدلفة (٥٩).

فرواية شعبة عن أبي إسحاق السبيعي، ونصّها: «وتلبَّطت أيدي الركاب في تلك الجبال»[١].

وهذه الجبال: هي أول جبال تقابل الخارج من عرفات بعد الوادي، وهذا التفسير لهذه الجبال بيَّنتْه رواية ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون، ولفظها: «حتى إذا هبطت أيدي الركاب، وكنا في **أقصى الجبال مما يلي عرفات**»[٢].

ففي روايته زيادة: «مما يلي عرفات»، وهي توضيحية لتدل على أن المراد بالجبال المقابلة لعرفات للخارج منها.

وقد بَيَّنْتُ ذلك، وأن الروايات لا تخالف بعضها، بل في بعضها زيادة توضيح وتفسير[٣].

---

(١) أخرجها من طريق شعبة، البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٢٣)، وأبو جعفر الطحاوي في أحكام القرآن (١٤٧٥).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٣٠٠/ ٣٨٠٩).

(٣) هذا تماشياً مع هذا المعترض على أن رواية ابن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، إنما هي عن الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص، وإن كنتُ قد استظهرتُ أن هذه الرواية في تفسير الطبري وكذا رواية عبد الرزاق عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عند الطبري أيضاً (٢/ ٣٠٠/ ٣٨١٠)، هاتان الروايتان، الصحابي فيهما هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، ولا يوجد أي مانع من أن يكون عمرو بن ميمون سأل مرة عبد الله بن عمرو بن العاص، ومرة أخرى عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو تابعي مخضرم أدرك عمر ومعاذً وجمعاً كبيراً من الصحابة، خصوصاً أن أبا إسحاق السبيعي روى عن عمرو بن ميمون أيضاً أنه: حج ستين مرّة ما بين حج وعمرة، وفي رواية مائة مرة»، حلية الأولياء (٤/ ١٤٨). =

فتأتي رواية سفيان الثوري عن عمار بن معاوية الدهني وفيها: «ووضعت الركاب أيديها في الحرم».

كذلك فإن أول هذه الجبال مما يلي عرفات توجد مع بداية حدّ الحرم.

الأمر الثاني: نسب هذا المعترض للتابعي عمّار بن معاوية الدهني: أنه غيَّر من عنده لفظة «الجبال» وجعل بدلها لفظة «الحرم»، وهذا اتهام خطير لهذا التابعي الثقة، بأنه يتدخل بالتلاعب بألفاظ الروايات كما يحلو له ويريد كما يصوره هذا المعترض.

وهذا باطل مردود، واتهام بالزور والبهتان لهذا الراوي الثقة، والمعدود في عداد التابعين، ثم بلا أي برهان إلا التخرّص وظن السَّوء الملازم لهذا المعترض كثيراً، فلما كانت رواية عمّار الدهني صريحة في المراد على ما قررته

= وقول هذا المعترض أنه يوجد في تفسير الطبري خطأ من النُّساخ مردود فقد راجعت لذلك نُسَخاً مخطوطة لتفسير الطبري مع جميع الطبعات فوجدتها كلها على أن الصحابي في هاتين الروايتين هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، وقول المعترض أيضاً إنه لم يجد رواية لعمرو بن ميمون عن ابن عمر، مردود فقد ذكروا في ترجمة عمرو بن ميمون أنه سمع من جمع كبير من الصحابة ونصوا على عبد الله بن عمر بن الخطاب من بينهم، وهذا النموذج منها: قال أبو نعيم في الحلية: «حدثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن صالح النرسي، ثنا يحيى بن محمد بن السكن، ثنا يحيى بن كثير العنبري، ثنا شعبة، عن أبي بَلْج، عن عمرو بن ميمون الأودي، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«لو لم تذنبوا لخلق الله خلقاً يذنبون ثم يغفر لهم»** (حلية الأولياء (٤/ ١٤٨).

وفي تاريخ المدينة لعمر بن شبّة: عن عمرو بن ميمون في سياق قصة مقتل عمر بن الخطاب، فقال عمرو بن ميمون: قال لي عبدالله بن عمر: يا عمرو من أخبرك... » (تاريخ المدينة (٣/ ٩٢٤).

من حدّ مزدلفة، تحذلق هذا المعترض، فأعرض عن توثيق الأئمة لعمّار الدهني أولاً، ثم تلكّأ وخلع عليه وصفاً من عنده بأنه «لا بأس به»، ثم رماه بثالثة الأثافي فاتهمه بأنه يغيّر ألفاظ الروايات هكذا من عنده، ثم ألحقه برابعة فجهّله وخطّأه.

كل هذا يصنعه، حتى لا يقرّ بسلامة هذه الرواية الدالة صراحة على مرادي من حدّ مزدلفة.

ونحن لا علينا من هذا المعترض ولا ما يتفوه به، فالمرجع إلى الأئمة الذين وثّقوا وثبّتوا عمّار بن معاوية الدهني، بل وصحّحوا سماعه وروايته عن الصحابة.

الوجه الرابع:

ثم إن هذا المعترض يتناقض أشد التناقض، فقبل أن يتكلم بذلك الكلام عن عمّار بن معاوية الدهني التابعي الثقة.

أورد هذا المعترض هذا الأثر فقال: «أخرج ابن جرير، والفاكهي، والبيهقي، عن سعيد بن جبير قال: «المشعر الحرام ما بين جبلي مزدلفة».

ثم فسره من عنده بقوله: «أي هو المكان المنبسط المتصل بعضه ببعض يُشرف عليه جبل قُزَح»[1].

أين في كلام سعيد بن جبير هذا ؟! ومتى ذكر قُزح ؟! لا ذكر لقُزح في كلام سعيد بن جبير مطلقاً.

ثم أورد بعده هذا الأثر فقال: «وأخرج ابن أبي شيبة عن إسحاق الأزرق عن المثنى عن عطاء في قوله تعالى ﴿ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾، قال: «هو قُزَح هو المزدلفة كلها».

---

(١) حدّ مزدلفة (٥٦).

ثم فسره من عنده أيضاً فقال: «قوله: «هو قُزَح»، يعني المشعر الحرام، وقوله: «هو المزدلفة كلها» يعني كلّها عند قُزَح فكلها عند المشعر الحرام»[١]، كذا قال.

ونحن نقول له: أين تحقيقك وتدقيقك الذي صببته على التابعي الثقة عمّار بن معاوية الدهني، ورددت روايته، واتهمته بما ليس فيه من الخطأ والضعف بل وتغيير الروايات ؟ أين ذهب ذلك ؟! أين ؟!

هذه الرواية التي أوردها هذا المعترض ناقلاً لها من مصنف ابن أبي شيبة والتي فرح بها، واستنبط منها، لأن فيها ذكر قُزَح، وليجعلَ المزدلفة كلها هي قُزَح نقول: رويدك لا تفرح بها، بل كشفت بهذا، أن ميزانك هو اتباع هواك، فإذا كان الأثر أو الحديث لا يروق لك، ويخالف ما تقرره ضعفته، ورددته هكذا من عندك، وتنحو منحى أنك مجتهد مطلق، لا مرجع لك إلا ما ترى وتقول، وإذا كان الأثر أو الرواية توافقك، أوردتها واحتججت بها، وأغمضت طرفك عن ضعفها وعللها بل ووضعها.

فهذه الرواية التي أوردتها أيها المعترض من مصنف ابن أبي شيبة.

نسألك فنقول لك: مَنْ «المثنى»، الراوي عن عطاء في هذا الأثر أيها المحقق المدقّق ؟!

لا ننتظر جوابك، فاسمع إذن:

هو: المثنى بن الصبّاح اليماني الأبناوي، أبو عبد الله.

قال عنه الإمام أحمد: لا يساوي حديثه شيئاً، مضطرب الحديث.

---

(١) المصدر السابق.

وقال يحيى بن معين في رواية إسحاق بن منصور: ضعيف.

وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: ليّن الحديث.

وقال الترمذي: يضعّف في الحديث.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن عدي: ضَعّفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بيّن.

بل إنهم ضعّفوا حديثه عن عطاء بن أبي رباح خاصة. وهذا الأثر منها.

قال الإمام يحيى بن سعيد القطّان: كان منه اختلاط في عطاء.

وقال الإمام أبو حاتم الرازي: يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد[1].

أين ذهب التحقيق والتدقيق ؟ أين ؟!!

ومما تقدم نعلم صحة الروايات التي استشهدتُ بها على حدّ مزدلفة والحمد لله، ولا متمسك لهذا المعترض إلا اتباع هواه ورأيه، وهذا لا قيمة له في ميزان العلم والحق.

ونعلم أيضاً مقدار ما وصل إليه من التلاعب بالروايات والاستشهاد بالواهيات والموضوعات ليسند رأيه ومقاله بخيوط العنكبوت.

والله الموفق لا إله إلا هو.

---

(١) انظر هذه الأقوال وغيرها: الجرح والتعديل (٨/ ٣٢٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٤٦) وغيرها.

(٨)

ومن جدلياته العقيمة، وغرائبه العجيبة.

أنه اصطدم بكلام الإمامين العَلَمين المحققَيْن، أبي العباس شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية رحمه الله، وتلميذه الإمام المحقق ابن قيم الجوزية رحمه الله.

فلما كنتُ بحمد الله استشهدت بكلام هذين الإمامَيْن المحققَيْن، وكان في كلامهما وضوح وبيان في حدود المشعر الحرام، غصَّ بذلك وشرق هذا المعترض لأنه وجد نفسه أمام أحد أمرين: إما التسليم لما قرّرتُه في حدود مزدلفة بناء على تقرير هذين الإمَامَيْن العظيمَيْن، وهو لا يريد ذلك، بل يفر منه فراراً.

وإما أن يكون في مواجهة مباشرة مع هذين الإمامين شيخي الإسلام ابن تيمية، وابن القيم رحمهما الله، فقرر الثاني، فماذا صنع إذاً لنرَ ونسمع.

قال - وهو يعنيني -: «إلا أنه جاء بنصّين من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم رحمهما الله، **فيهما ما يشتبه على القارئ لأوّل وهلة، ولا يشتبه إلا لأنه مختطف معزول عن سياقه، ولو جيء به تامًا ما اشتبه، ونحن نذكر الكلام تامًا ثم نذكر اقتباسه منه**»[1].

كذا قال، وفي كلامه اتهام لي أني تدخلت في نص كلام الإمَامَيْن وعزلته عن

---

(١) حد مزدلفة (٨٣).

سياقه واختطفته كما قال مما سبب الاشتباه الذي يزعمه.

وهي مقدمة المراد منها تهييج القارئ وشحنه بما يخطف بصره وعقله عن الحقيقة ولم يصنع شيئاً، فليس بإطلاق التهم، واستخدام العبارات الصلبة تثبت الحقائق يا أستاذ !!

ثم إن هذا المعترض، عوّدنا من نفسه عادة، وطرَّق على نفسه طريقة، وهي أنه لا يتهمني بشيء، إلا ويوقعه الله تعالى فيما هو مثله أو أسوأ منه، وسنرى ذلك إن شاء الله.

أولاً: نقلت في كتابي المزدلفة[١] عن شيخ الإسلام ابن تيمية نقلين من منسكه المبارك[٢].

النقل الأول: قال شيخ الإسلام: «وإذا غربت الشمس يخرجون إن شاءوا بين العَلَمَيْن وإن شاءوا من جانبيهما، **والعَلَمَان الأوَّلان حد عرفة، فلا يجاوزوهما حتى تغرب الشمس، والميلان بعد ذلك حد مزدلفة، وما بينهما بطن عُرَنَة**»[٣].

ووجه الدلالة مشروح في كتابي مزدلفة فليراجع.

والنظر فيه من وجهين:

الوجه الأول:

هذا نص كلام الإمام كما نقلته في كتابي مزدلفة، فأين الاختطاف المزعوم،

---

(١) انظر (ص ٧٢) من كتابي مزدلفة.

(٢) مطبوع ضمن مجموع الفتاوى (٢٦/ ٩٨-١٧٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٣١).

وأين العزل عن سياقه، وغير ذلك من تلك الهينمة التي قدّم بها؟!

وماذا صنع هذا المعترض حتى يرد السياق إلى حاله ؟ ! ماذا صنع ؟!

جاء فنقل نفس النص كما نقلته بزيادة سطر واحد فقط لا يغيّر في المعنى شيئًا، فقال شيخ الإسلام كما نقل المعترض: «ويقفون بعرفات إلى غروب الشمس ولا يخرجون منها حتى تغرب الشمس، وإذا غربت الشمس يخرجون إن شاؤوا بين العلمين...»[1].

فهذه هي الزيادة التي زادها مجرد سطر واحد عن الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس ! فأين الاختطاف وعزل النص عن سياقه كما ادّعى ؟!

الوجه الثاني:

فلما كان كلام الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية واضحًا وبيِّنًا جداً بأنه لا يوجد فاصل من الأرض كبير بين عرفات ومزدلفة، فالعَلَمَان الأَوَّلان حدّ عرفة والميلان بعد الوادي حدّ مزدلفة والفاصل بين حدّ عرفة، وحدّ مزدلفة وادي عُرَنَة، ولا شيء غير ذلك، وهذا ظاهر بأدنى تأمل.

فشرق هذا المعترض بهذا، ماذا يصنع ؟ هل يرد على شيخ الإسلام ابن تيمية كلامه ويخطِّأه ويُجهِّله ؟! كما فعل معي، فحار في الأمر فركب ما لا يخطر على بال باحث.

فزعم أن الشيخ سَبَقَ قلمُه، وأخطأ بنانُه، بل وأقحم نفسه في نفس شيخ الإسلام فزعم أن الشيخ، أراد أن يكتب شيئًا فكتب خلافه.

نعم، هذا زعمه، وإليك ألفاظه.

---

(١) كتاب حدّ مزدلفة (٨٥-٨٦).

قال هذا المعترض: «هذا موضع آخر من كلام الشيخ نقله الباحث، **وسياق الكلام ظاهر أن الشيخ يريد أن يقول: «والميلان بعد ذلك حدّ الحرم»، لأنهما كذلك باتفاق...فسبق قلم الشيخ فكتب «حدّ مزدلفة»، فالتقطها الباحث وأدار عليها تاريخ المشاعر برمته»**[1].

فمن هو الآن الذي يُحرف كلام الإمام، ويتدخل ليوجهه بمثل هذا الزعم: أنه سبق قلم، وأنه أراد أن يكتب شيئًا فكتب خلافه ؟! وكيف بعد هذا يوثق بكلام شيخ الإسلام أو حتى كلام غيره من الأئمة ؟!

لأنه بعد ذلك يستطيع كل مشغِّب، ومبتدع وضال إذا احتججنا عليه بصريح كلام شيخ الإسلام أو كلام أحد الأئمة المبطل لبدعته، يستطيع إذن أن يزعم مثل هذا الزعم وهو أنه يقول: لعل الشيخ أراد أن يكتب كذا فسبق قلمه وأخطأ بنانه فكتب شيئًا آخر، هذا يستطيع كل مُشغِّب أن يصنع مثله، ويتخلص من دلالة كلام الإمام بمثل هذا الروغان، والعبث.

ثم هل أنا أخذت كلمة واحدة فقط من كلام الشيخ وهي «حدّ مزدلفة» فأقمت عليها وأدرت عليها تاريخ المشاعر برمته ؟!

ما هذا الكذب والظلم والفجور في الخصومة، كلام شيخ الإسلام هذا مع كلامه الآتي مع كلام بقية الأئمة والتابعين والصحابة الذي جمعته في كتاب كامل لمعرفة حدود مزدلفة شرقًا فقط، وليس تاريخ المشاعر كلها من كل جوانبها.

هذا أسلوبه الوحيد التشغيب والضجيج، وإثارة الغبار، فهو سلاحه الوحيد.

---

(١) كتاب حدّ مزدلفة (٨٦).

النقل الثاني: عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وفي هذا النقل صنع هذا المعترض ما صنع في النقل الأول وزيادة.

ذكر شيخ الإسلام الإفاضة من عرفات إلى المشعر الحرام على طريق المأزمين وتأخير المغرب حتى يصليها مع العشاء بمزدلفة، فإذا وصل مزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجمال، إن أمكن ثم إذا بركوها صلوا العشاء، والمبيت بمزدلفة.

ثم شرع في ذكر المزدلفة وحدودها وما يفصلها عن عرفات وهذا ما نقلته، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومزدلفة كلها يقال لها «المشعر الحرام»، وهي ما بين مَأْزِمَيْ عرفة إلى بطن مُحَسِّر، فإن بين كل مشعرين حَدًّا ليس منهما: **فإن بين عرفة ومزدلفة بطنَ عُرَنة، وبين مزدلفة ومنى بطنَ مُحَسِّر، قال النبي ﷺ «عرفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عُرَنة، ومزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن مُحَسِّر، ومنى كلها منحر، وفجاج مكة كلها طريق»**»[1].

هذا هو كلام الإمام، وهو واضح بيِّن بلا اختطاف ولا عزل ولا تدخل ولا تحريف.

فهو يقول: إن بين كل مشعرين حدًّا فاصلاً لا من هذا ولا من هذا، ثم نصّ بكل درجات الوضوح، أن بين مشعر عرفات، وبين مشعر مزدلفة التي هي المشعر الحرام، بطن عُرَنَة، تمامًا كما أن بين مزدلفة ومنى بطن مُحَسِّر ولا شيء غير ذلك.

وهذا يأكد لنا تمامًا أن كلامه السابق ليس فيه، سبق قلم، ولا خطأ بنان،

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٣٤-١٣٥).

ولا أنه أراد أن يكتب شيئاً فكتب خلافه، وهو أن بين عرفات وهي المشعر الحلال، وبين مزدلفة وهي المشعر الحرام فاصلاً من الأرض، ليس حرماً ولا مشعراً وهو وادي عُرَنة، هكذا بصريح الألفاظ بلا سبق قلم، ولا خطأ بنان.

ويأكد هذا تماماً، ويردع كل تشغيب لا معنى له، كلامٌ آخر في موضع ثالث لشيخ الإسلام رحمه الله فيه ما في النصين السابقين: من أن وادي عُرَنة إنما هو فاصل بين المشعرين المشعر الحلال عرفات، والمشعر الحرام مزدلفة، ولا شيء سوى ذلك.

فقال شيخ الإسلام رحمه الله: «وَنَمِرة خارجة عن عُرَنة عن يمانيّها وغربيّها ليست من الحرم، ولا من عرفة فنصبت له القبة بنمرة...فلما زالت الشمس ركب هو ومن ركب معه، وسار المسلمون إلى المصلى ببطن عُرَنَة، حيث قد بُني المسجد **وليس هو من الحرم، ولا من عَرَفة، وإنما هو برزخ بين المشعرين: الحلال والحرام هناك، بينه وبين الموقف نحو ميل**»[1].

ولكن هذا المعترض لم يعجبه ذلك، ولن يسلّم بذلك، ولو كَلَّفَه أن يركب كل مركب وَعْرٍ وعسير، ويجادل مجادلةً في كلام الإمام، ويتحذلق ما استطاع في ردّه، وتضعيف دلالته.

فاستدعى مرة أخرى تلك الأضحوكة، أن ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية هنا وكتبه إنما هو سبق قلم، وخطأ من الشيخ فيما زَبَر ورَقَم.

وزاد هنا بشيء من التململ: أن الشيخ يقرر حَدَّ مزدلفة على ما يفهمه هذا المعترض، ولو أراد شيخ الإسلام ابن تيمية بكلامه خلاف ما يعرف هذا

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٦١).

المعترض، فإنه يكون قد خالف الأمة كلها، فكان عليه أن يصرح بأنه يخالف الأمة، ويضع حدوداً من عنده، وهذا نوع استخفاف بكلام أهل العلم الكبار، فإما أن يُأوّل على وفق ما يريد هذا المعترض، وإما هو مردود مخالف للأمة، وهذا المسلك هو بعينه مسلك أهل الكلام والفلسفة من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم مع النصوص الشرعية من القرآن الكريم، والسنة المطهرة، فإنهم يعمدون إلى أصول عقلية محضة يقررونها، من نحو تأويل الصفات الإلهية، ونفي القدر وغير ذلك، فإذا قرروها بعقولهم وآرائهم، زعموا أنها هي الحق الذي ما سواه باطل بالضرورة، فإذا اصطدموا بالنصوص الشرعية من القرآن والسنة النبوية، وأنها تخالف وتناقض ما قرّروه وأصّلوه، وقفوا منها مثل هذا الموقف لهذا المعترض مع النصوص الصريحة لشيخ الإسلام وغيره، فإما أن يُأوِّلوها، ولو بشيء كثير من التعسف والبعد والمجافاة للسان العربي، فإن أعيتهم الحيلة في ذلك، ردّوا تلك النصوص صراحة، وأنها لا تفيد إلا الظن، ولا يقام عليها حكم اعتقادي، ويفوّض معانيها إلى الله تعالى باعتبار أنها لا معاني لها مفهومة مقصودة.

قال هذا المعترض: «وحمل كلام الشيخ على ما يريد الباحث **أمرٌ محال**».

انظر كيف جعل دلالة كلام الشيخ الصريحة أمراً محالاً.

ثم قال: «لأنَّ حدّ المشعر في عصر الشيخ هو الحدّ الذي نعرف لا ريب لم يتغيّر، فإذا كان الشيخ يخالف الأمّة في ذلك فهلا أبان عمّا يريد بالقول الصريح !»[1].

ثم اتَّجه هذا المعترض إلى تأويل كلام الشيخ فقال: «وهو ظاهر في أن

---

(١) كتاب: حد مزدلفة (٨٦).

همّة الشيخ منصرفة إلى نفي أن يكون وادي عُرَنَة من عَرَفَة»[١].

إذاً عنده أن كل هذا الكلام والتفصيل من شيخ الإسلام ليس له معنى إلا توضيح أن: وادي عُرَنة ليس من عَرَفَة.

وأقول لهذا الذي يدعو إلى عدم اختطاف كلام الشيخ، ولا عزله عن سياقه وأنه يجب أن نأتي بالكلام بتمامه حتى يزول الاشتباه[٢].

أقول له: قد ذكر الشيخ رحمه الله ووضح قبل الكلام السابق الذي نقلته بأسطر قليلة جداً: أن وادي عُرَنة ليس من عرفة، فلا يقف أحدٌ به، فما الداعي لإعادة المعنى نفسه بكلام مفصل طويل لأمر قد تم بيانه وتوضيحه ؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية قبل الكلام السابق المنقول عنه: «وعرفة كلها موقف، ولا يقف ببطن عُرَنة، وأما صعود الجبل الذي هناك فليس من السُّنّة، ويُسمى جبل الرحمة»[٣].

فها قد نص بوضوح على أن عُرَنة ليس من عرفة، وذلك في موضعه المناسب عند ذكر عرفات والوقوف بها، ثم ذكر الإفاضة من عرفات إلى المشعر الحرام، وهنا استأنف مبحثًا جديداً يتعلق بالمشعر الحرام، والنفير إليه بعد غروب الشمس فناسب تماماً أن يذكره وموضعه ومن أين يبدأ، هذا هو السياق وهذا هو السباق في كلام الشيخ، فجعل الكلام كله بطوله وعرضه، وتحديداته، لغاية واحدة سبق في كلام الشيخ ذكرها، وهي أن عُرنة ليست من عرفة، هو التأويل البعيد والاختطاف الحقيقي، والتعسف في تضليل الكلام ودلائله الصريحة.

---

(١) المصدر السابق (٨٧).

(٢) كما قال وطالب (٨٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٣٣).

ثانياً: وكذلك صنع بكلام الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله الذي هو نفس كلام شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية بزيادة بيان وتوضيح.

فاستخدم هذا المعترض نفس أدواته السابقة: أن الكلام مختطف، منتزع من سياقه، وأنه كذا وكذا، فالننظر فيه أداءاً لحق العلم وأهله.

[١] نقل المعترض نحو صفحة من كلام الإمام ابن القيم رحمه الله، لكنه تصرف فيها تصرفًا قبيحًا.

وهذا ما سبق وقلته: إن الله تعالى عوّدنا منه عادة، وطَرَّق عليه طريقة أنه لا يتهمني بشيء إلا أوقعه الله تعالى في نظيره أو ما هو أشد منه.

لأن الله تعالى لا يرضى البهتان، وحرّم الظلم والبغي، وهو تعالى يدافع عن الذين آمنوا.

ففي هذه الصفحة المنقولة من كلام ابن القيم اختصرها المعترض اختصاراً عظيمًا وحذف أسطراً بل صفحات، وربط كلامًا بعد أكثر من عشر صفحات بكلام متقدم ليفرّغ النص الذي نقلته أنا من دلالته عند الإمام ابن القيم، ثم يتدخل ليوجه كلام الإمام إلى معنى مجافي لألفاظه، ومفرغ من محتواه.

قال هذا المعترض ناقلاً[1] عن ابن القيم: «قال ابن القيم رحمه الله: «فلما غربت الشمس واستحكم غروبها» إلى قول ابن القيم: «لم يُصَلِّ بينهما شيئًا»، ثم قفز سبع صفحات كاملة ليقول نقلاً عن ابن القيم: «فصلٌ، وقف النبي ﷺ في موقفه» إلى قوله: «ثم سار من مزدلفة»، ثم قفز قفزة أخرى صفحة كاملة، ليقول ناقلاً: «فلما أتى بطنَ مُحَسِّر»، ثم إلى قوله: «وأسرع السير»، ثم قفز نحو صفحة

---

(١) كتاب: حدّ مزدلفة (٨٧-٨٨).

أخرى ليصل إلى قول الإمام: «ومُحَسِّر برزخ بين منى، وبين مزدلفة».

فانظر كيف قفز صفحات، وربط كلاماً متأخراً جداً بكلام متقدم، وتصرف هذا التصرف، ثم يأتي ليقول متهماً لي أني اختطفت كلام الإمام ونزعته من سياقه.

[٢] لما نقل هذا المعترض كلام ابن القيم، عزاه إلى كتاب زاد المعاد بهذا الرقم (٥/ ٢٢٧-٢٢٨).

وهذا غريب، فإن كلام ابن القيم المنقول إنما هو في زاد المعاد بهذا الرقم (٢/ ٢٤٦) وينتهي في (٢/ ٢٥٦)، طبعة مؤسسة الرسالة.

والعجيب أنه جعل النقل كأنه صفحة واحدة مجتمعة (٢٢٧-٢٢٨) بينما هو نقل ملفّق من أكثر من عشر صفحات.

من هو إذن الذي يختطف الكلام، ويتصرف ويقص ويلزق أيها العقلاء ؟!

[٣] ثم رمى الإمام ابن القيم بثالثة الأثافي، وهو أن الإمام بكل هذه الصفحات والتقريرات إنما هو يقرِّر شيئاً واحداً، هو مقرر معروف ظاهر، وهو: أن وادي عُرَنة ليس من عرفة فقط لا غير.

فقال هذا المعترض: «فالتفت عندها إلتفاتةً يسيرة إلى أن عُرَنة مثل مُحَسِّر ليس من المشعر، وإن كان لاصقاً به»[1].

وابن القيم يقول بصريح العبارة: «مُحَسِّر برزخٌ بين منى وبين مزدلفة لا من هذه ولا من هذه، وعُرَنة: برزخ بين عرفة والمشعر الحرام، فبين كل مشعرين برزخٌ ليس منهما، فَمِنى: من الحرم، وهي مشعر، ومُحَسِّر: من الحرم،

---

(١) حد مزدلفة (٨٩).

وليس بمشعر، ومزدلفة: حرم ومشعر، وعُرَنة: ليست مشعراً، وهي من الحل، وعرفة: حِلٌ ومشعر»[١].

فكما أن مُحَسِّر برزخ: أي فاصل وحاجز من الأرض بين مشعر مزدلفة وبين مشعر منى، بلا فواصل أخرى، فمن مُحَسِّر شرقًا مزدلفة، ومن مُحَسِّر غربًا منى فكذلك عُرَنة برزخ: أي حاجز وفاصل من الأرض بين المشعر الحلال عرفات وبين المشعر الحرام مزدلفة، فمن عُرَنة شرقًا عرفات، ومن عُرَنة غربًا المشعر الحرام مزدلفة، هذا هو الكلام بتمامه ووضوحه.

ثم ختم هذا المعترض كلامه بمثل ما بدأ به، وهو التشنيع والاتهام، الذي عرفنا أنه سلاحه الوحيد الذي يستدعيه في كل مناسبة.

فقال يعنيني بالكلام: «فالباحث نقل آخر كلام ابن القيم في مُحَسِّر وعُرَنة، واستكرهه على الدلالة التي يريد، ثم جعل ذلك أصلاً يعيد به صياغة المشاعر!»[٢].

أترك جواب هذا والنظر فيه للقراء العقلاء، والله هو المستعان وعليه وحده التكلان.

---

(١) زاد المعاد (٢/ ٢٥٦).

(٢) حد مزدلفة (٨٩).

(٩)

ومن عدم التوفيق والاضطراب الذي دفعه ليستدل بكل ما هبَّ ودبَّ من كلامٍ لبعض المتأخرين ممن لا يكاد أن يُعْرَفوا، فضلاً عن أن يعتمد كلامهم، في مقابل كلام الأئمة المتقدمين، والصحابة والتابعين.

- قال هذا المعترض (٤- الحسن بن أحمد الهمداني:

قال الهمداني (ت٣٣٤هـ) «في صفة جزيرة العرب»: «المأزمان بِجَمْعٍ بين منى وعرفات، وهما جبلان بينهما مضيق»، فوصفهما بالمعروف الموروث وهما جبلان بينهما مضيق»[1].

والنظر معه من وجوه:

الوجه الأول:

من هو هذا الهمداني ؟ وما منزلته في علم المناسك والشريعة والمشاعر؟! حتى يعتمد كلامه هكذا، ويقدم على كلام كبار أهل اللغة كالخليل بن أحمد والأصمعي وكذلك الأئمة الكبار كابن تيمية وابن القيم وابن عبد البر والنووي وغيرهم فضلاً عن كبار التابعين كعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير ونحوهم ثم قبل الجميع أصحاب رسول الله ﷺ المكّيون القرشيون !!

الوجه الثاني:

الهمداني المعلومات عنه شحيحة فهو: الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، قيل إنه ولد سنة (٢٨٠هـ)، واتصل بالعلماء في الحجاز في أوائل القرن

---

(١) حد مزدلفة (٤٩).

الرابع الهجري، وقيل إنه ألف كتابه هذا عن صفة جزيرة العرب سنة (٣١٦هـ).

ولا شيء سوى ذلك، فما هي المكانة العلمية التي ترشحه ليقدم قوله على جميع الأئمة المتقدمين والصحابة والتابعين ؟!

الوجه الثالث:

ثم إن كلامه هذا المنقول ليس في صالح هذا المعترض، بل هو عليه بأدنى تأمل، فهذا المعترض لأنه يريد الكلمة الأخيرة من كلام الهمداني غفل عن أول كلامه.

فالهمداني يقول: إن المَأْزِمَيْن «بِجَمْعٍ» نصاً، وجَمْع هي المزدلفة وهو من أسمائها، فانظر كيف أنه أدخل المَأْزِمَيْن إلى داخل جَمْع أي إلى داخل مزدلفة، وليس هو في حكم الهمداني بخارج عنها بل هو منها وفيها نصاً.

ويتأكد هذا أن الهمداني جعل «جَمْعاً بمَأْزِمَيْها»، بين عرفات شرقاً ومنى غرباً، ولو كان في خطاب العقلاء، أن المأزمين خارج مزدلفة، وليس منها كما يقرر هذا المعترض لكان على الهمداني أن يقول: «والمأزمان بين عرفات ومزدلفة خارجاً عنها».

فظهر من هذا أنه يرى المأزمين جزءاً من مزدلفة، وهي بمأزميها بين عرفات ومنى، تأملوا هذا تجدوه واضحاً.

- قال هذا المعترض أيضاً: «أبو علي الهَجَري: قال أبو علي الهَجَري (ت: أول القرن الرابع الهجري) في «التعليقات والنوادر»، «قال أبو سليمان الهذلي: المصابيح : بمأزمي عرفة، وهو نجد الحِقَابة، ومعنى النجد ما علا من الأرض،

وتهبط منه إلى مزدلفة، وآخر مزدلفة مُحَسِّر»[١].

أولاً: من هو أبو علي الهَجَري يا أيها المحقق ؟!

هل تفيدنا عنه بشيء ؟!

هذا الرجل لا يكاد يُعرف، والذين ترجموا له، لم يذكروا عنه إلا نزراً قليلاً جداً لا يُعَرِّف به.

قال ياقوت الحموي: «هارون بن زكريا الهَجَري، أبو علي، صاحب كتاب: النوادر المفيدة، روى عن ثابت بن حزم وغيره، ولا أعلم من أمره غير هذا»[٢].

هذا كل شيء عند ياقوت عنه.

وترجم له صلاح الدين الصفدي في الوافي[٣]، بنفس ما ذكره ياقوت بلا زيادة.

ثانياً: من هو أبو سليمان الهذلي هذا الذي ينقل عنه الهَجَري ما تقدم؟! من هو ؟!

ثالثاً: تصرف المعترض في النقل بما ينبغي كشفه.

(١) قال المعترض ناقلاً: «قال أبو علي الهجري: قال أبو سليمان الهذلي».

والصواب كما في كتاب «النوادر» : «مزدلفة: نَقَلَ -أي الهجري- عن أبي سليمان الهذلي»[٤]، وفرق بين نَقَل، وقال.

---

(١) كتاب حد مزدلفة (٤٩).

(٢) معجم الأدباء (١٢/ ١٥٦).

(٣) الوافي بالوفيات (٢٧/ ١٩١).

(٤) النوادر والتعليقات (٣/ ١٥٨١).

(٢) في نقل المعترض تصحيف وتحريف متعمد، وهذه ليست بأول هَنَاتِه، فقد قال ناقلاً: «المصابيح بمأزمي عَرَفة»، والصواب كما في كتاب «النوادر»: «المصابيح بمأزمي مزدلفة».

ثم ضبطها فقال: «الزاي من مأزمي مجرورة، واللام من مزدلفة مجرورة»[١].

فحذف المعترض في نقله هذا الضبط، وغيّر كلمة «مَأزمي مزدلفة»، إلى «مَأْزمي عرفة».

وهذا لأن قوله: «مَأزمي مزدلفة» لا تخدمه، لأنه يريد أن يجعل هذه المسافة الطويلة التي تصل إلى سبعة كيلو متر، يريد أن يجعلها كلها مأزمي عرفة الذي هو حدٌ فاصل بين عرفة ومزدلفة.

وشعر أن كلمة «مأزمي مزدلفة» في كلام الهذلي، لا تساعد على هذا، فغيّرها إلى : «مأزمي عَرَفة».

رابعاً: ثم زاد بأن أحضر كلاماً منسوباً لأبي سليمان الهذلي عن نمرة من موضع آخر من كتاب النوادر، فألحقه في سياق واحد مع الكلام السابق عن مأزمي مزدلفة.

فقال المعترض ناقلاً بعد الكلام السابق مباشرة: «وقال – أي الهذلي -: نَمِرة جبل عن يمينك، وأنت بعلمي عرفة، وبه غيران، **وجبل الزنج الجبل المشرف على نجد الحقابة عن يسار الذاهب إلى عرفة**»[٢].

ولكن الهَجَري يا أيها المعترض الذي نقل هنا عن أبي سليمان الهذلي: «أن

---

(١) المصدر السابق.

(٢) كتاب حد مزدلفة (٤٩).

المصابيح بمأزمي مزدلفة»، والذي حَرَّفته إلى «مأزمي عرفة»، جاء في موضع آخر ليجعل: المصابيح هي بعينها مزدلفة، فقال: «المصابيح: مُزْدَلفة»[1].

فالمصابيح، هي مأزمي مزدلفة، وهي مزدلفة، لا علاقة «لمأزمي عرفة» بذلك.

ومنه نعلم مقدار الأزمة في الحقائق والمصادر التي يعيشها هذا المعترض، والله الموفق لا إله إلا هو.

اللهم ألهمنا رشدنا، وقِنى شرور أنفسنا، اللهم اغفر لنا جِدَّنا وهزلنا وخطأنا وعمدنا، وكل ذلك عندنا، اللهم أهدنا وأرشدنا، وعلمنا ما جهلنا، وزدنا علمًا وإيمانًا، وهدى وصلاحًا.

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

---

(١) التعليقات والنوادر، دراسات ومختارات، القسم الثالث: اللغة والمواضع (٣/ ١٥٩٤).

خرائط توضيحية

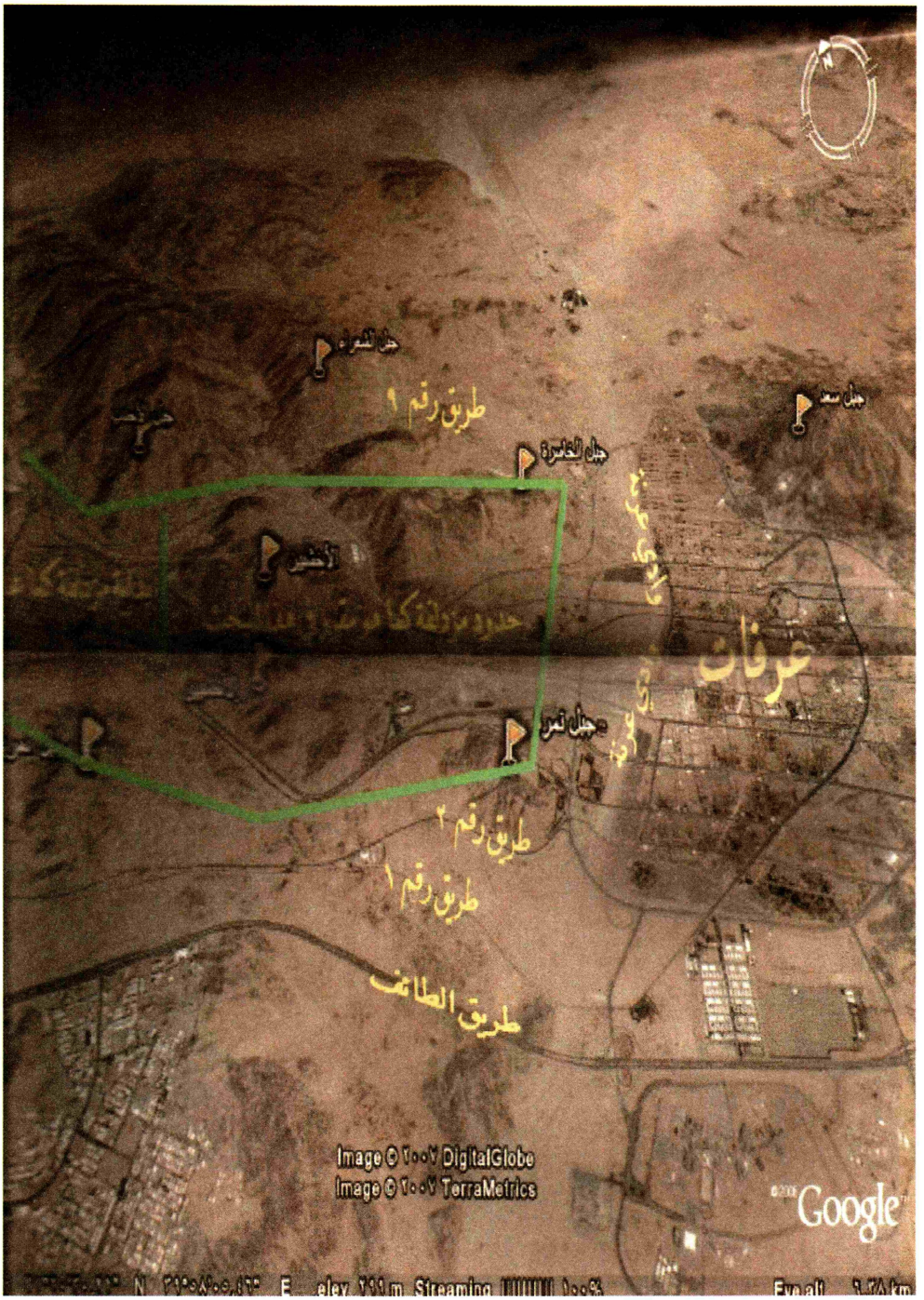
جبل نمرة
طريق رقم ٩
جبل الخاسرة
جبل سعد
عرفات
جبل نمرة
طريق رقم ٢
طريق رقم ١
طريق الطائف
Image © ٢٠٠٧ DigitalGlobe
Image © ٢٠٠٧ TerraMetrics
Google

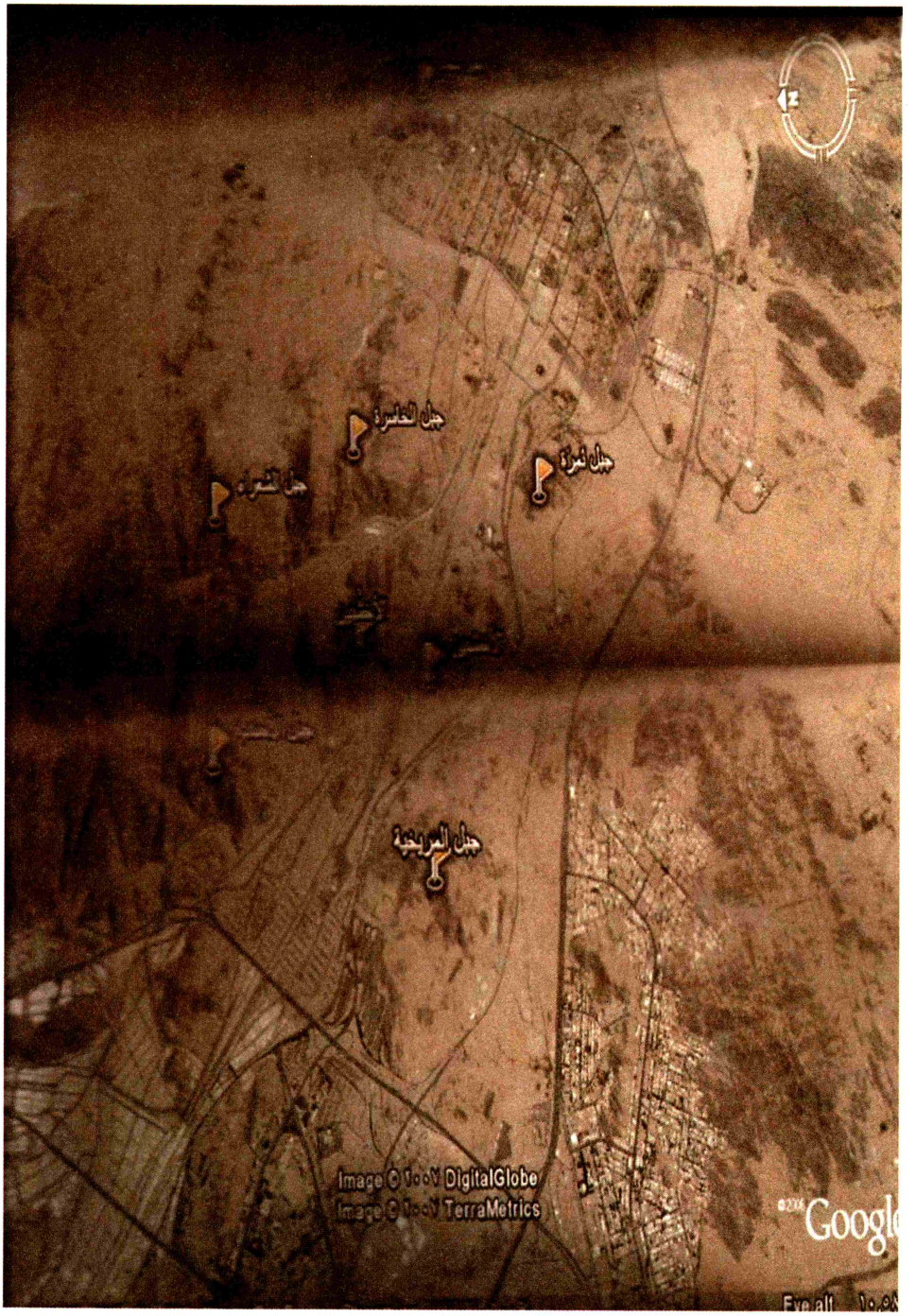
جبل الخاسرة
جبل الحسرة
جبل المرة
جبل المريخية
Image © ٢٠٠٧ DigitalGlobe
Image © ٢٠٠٧ TerraMetrics
©2006 Google

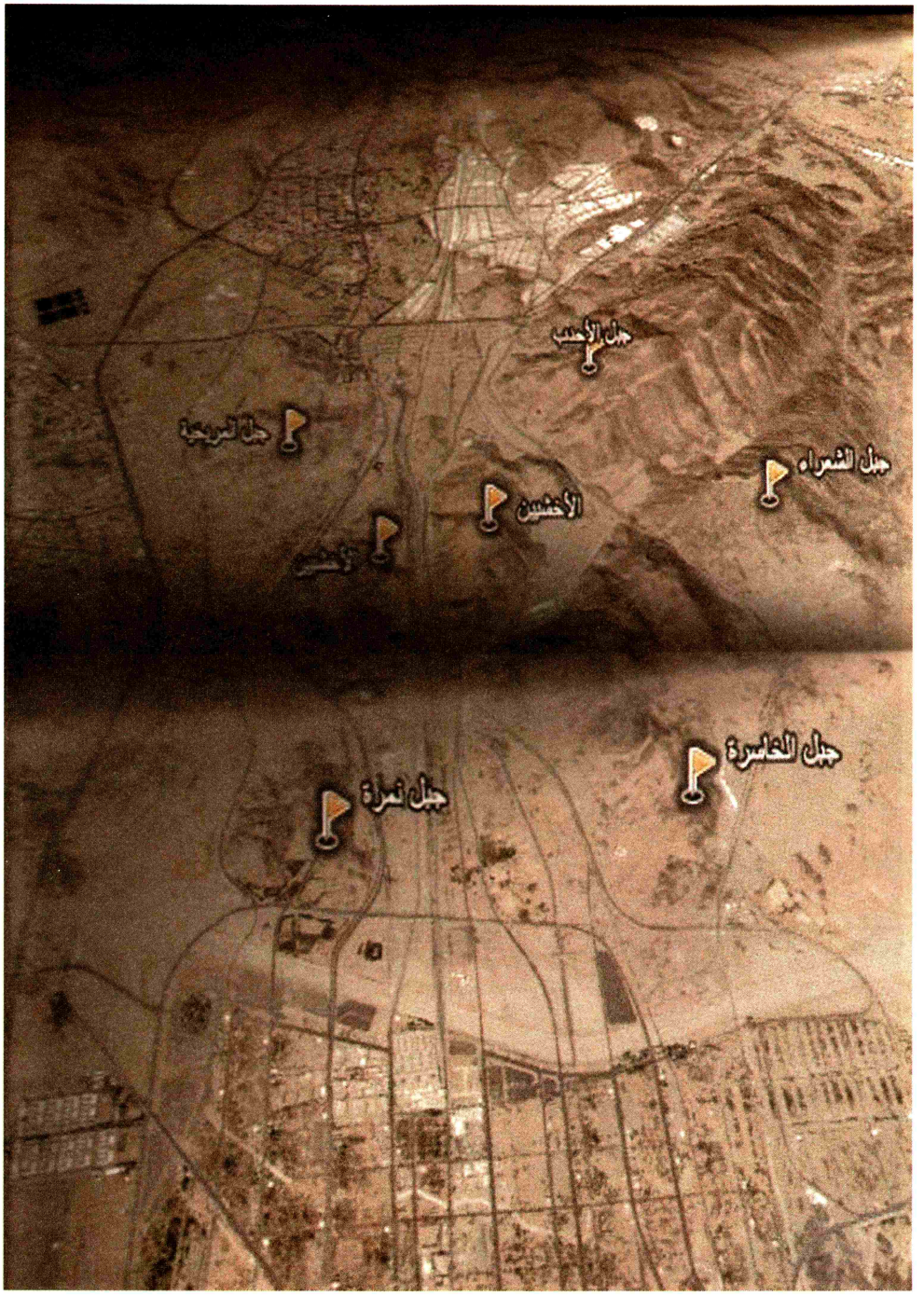
جبل الأحدب
جبل المرجحة
جبل الشعراء
الأخشبين
جبل المأزمين
جبل الخاسرة
جبل نمرة

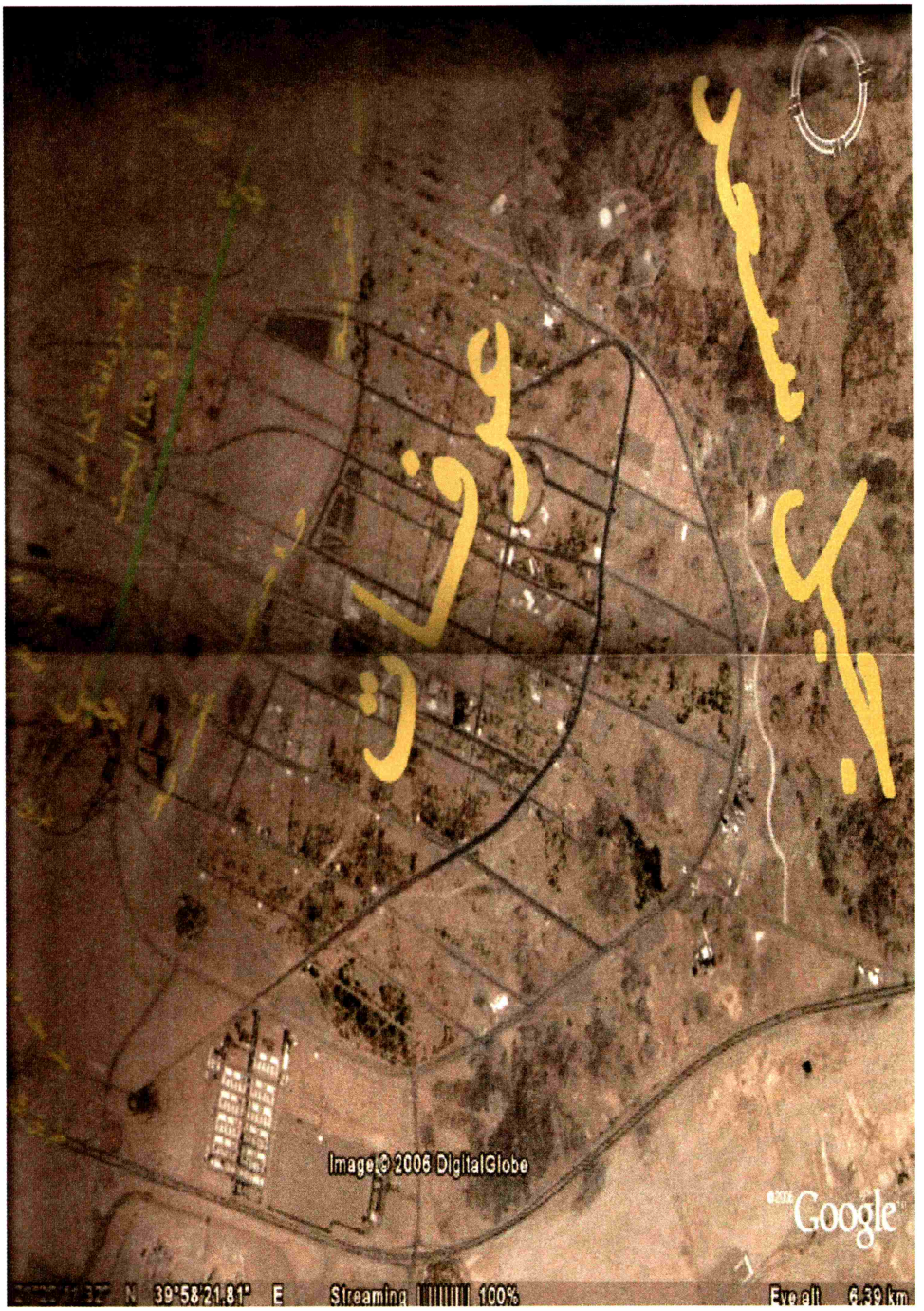
Image © 2006 DigitalGlobe
Google
N 39°58'21.81" E
Streaming 100%
Eye alt 6.39 km

أهم المصادر والمراجع

أهم المصادر والمراجع

- أحكام القرآن الكريم - لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق د. سعد الدين أونال - ط. الأولى ١٩٩٨م، مركز البحوث الإسلامية - أستطنبول - تركيا.
- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه - لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي - تحقيق د. عبد الملك بن دهيش - ط. الثالثة ١٤١٩هـ - دار الخضر للطباعة والنشر.
- الأزمنة والأمكنة، أحمد بن محمد المرزوقي الأصفهاني، تحقيق. خليل منصور، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٦م.
- الإفصاح عن معاني الصحاح - للوزير ابن هبيرة - تحقيق د. فؤاد عبد المنعم - ط الثانية ١٤١٧هـ - دار الوطن.
- إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأبناء والحفدة والسلاح والكراع والمتاع - للمؤرخ تقي الدين المقريزي - تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر - الطبعة الأولى.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي - المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- تاريخ مكة لأبي الوليد الأزرقي - ط. الأولى - المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- تقريب التهذيب - للحافظ ابن حجر - دار الكتب العلمية - ط. الثانية.
- تهذيب التهذيب - للحافظ ابن حجر - دار المعرفة - ط. الأولى.
- الجامع الصحيح للإمام البخاري - ت. محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر.
- الجامع الصحيح للإمام مسلم - ت. محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر.
- الاستذكار، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، الأولى ١٤١٤هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، دار المعارف - مصر.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى ٢٠٠١م.
- جامع البيان في تفسير آي القرآن للإمام الطبري - دار الكتب العلمية - ط. الأولى ١٤١٢هـ.

- الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي – دار الكتب العلمية – ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للإمام السيوطي – دار الفكر – ط. الأولى ١٤٠٣هـ.
- رحلة العبدري، محمد بن محمد بن علي العبدري، تحقيق د. علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين – دمشق، ط. الثالثة ٢٠١٧م.
- الرحلة العيّاشية للبقاع الحجازية، عبدالله بن محمد العيّاشي، تحقيق. أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ٢٠١١م.
- رحلة ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير الأندلسي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- الرحلة الحجازية، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي، تحقيق. د. عبد المجيد خيّالي، مركز التراث الثقافي، الدار البيضاء،ط. الأولى ٢٠١٠م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية – ت . شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – ط. الثانية ١٤٠٢هـ.
- السيرة النبوية لابن هشام – ت. مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي – دار الكنوز الأدبية.
- السنن الكبرى للبيهقي – دار المعرفة.
- سنن الترمذي – ت. إبراهيم عطوة – مكتبة المصطفى البابي الحلبي – ط. الثانية ١٣٩٥هـ.
- سنن النسائي – دار إحياء التراث العربي.
- شرح السنة للبغوي – ت. شعيب الأرناؤوط . المكتب الإسلامي – ط. الأولى.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري – للحافظ ابن حجر – مكتبة المكتبات الأزهرية – ط. الثانية ١٣٩٨هـ.
- لسان العرب لابن منظور الإفريقي – دار صادر – ط. الثانية.
- المنهاج شرح صحيح مسلم للإمام النووي – دار الفكر – ط. الأولى ١٤٠٦هـ.
- المفهم شرح صحيح مسلم لأبي العباس القرطبي – دار ابن كثير – ط. الأولى ١٤١٧هـ.
- منسك شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى – ط. الرياض.

- المغني للإمام ابن قدامة - دار الفكر - ط. الثانية ١٤١٠هـ.
- المجموع شرح المهذب للإمام النووي - المكتبة السلفية - ط. الأولى ١٤٠٢هـ.
- مزدلفة المشعر والشعيرة بحث كتبه د. عبد الوهاب أبو سليمان - نشر مجلة البحوث الفقهية المعاصرة - العدد ٤٥ سنة ١٤٢٠هـ.
- مسند الإمام أحمد - المكتبة التجارية - مكة المكرمة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الخامسة	٥
مقدمة الطبعة الأولى	٧
الفصل الأول: أسماءها ومعانيها	٩
١ - المزدلفة	٩
٢ - المشعر الحرام	١٠
٣ - جمع	١٢
الفصل الثاني: حدودها طولاً وعرضاً	١٣
أولاً: الآثار عن الصحابة	٢٠
١ - عبد الله بن عمر بن الخطاب	٢٠
٢ - عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٥
٣ - عبد الله بن الزبير	٣٠
٤ - جبير بن مطعم	٣١
٥ - أم المؤمنين عائشة	٣٥
ثانياً: الآثار عن التابعين	٤١
١ - أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز	٤١
٢ - عروة بن الزبير	٤٢
٣ - عطاء بن أبي رباح	٤٥
ثالثاً: أقوال العلماء والفقهاء	٧٠

١- محمد بن جرير الطبري ٧٠
٢-أبو عمرو عثمان ابن الصلاح..... ٧٠
٣- موفق الدين ابن قدامة ٧٠
٤- ابن عبد البر القرطبي ٧١
٥- يحيى بن شرف النووي..... ٧١
٦- شيخ الإسلام ابن تيمية ٧٢
٧- ابن قيم الجوزية ٧٤
الفصل الثالث: الأنساك التي تُفعل بمزدلفة ٧٧
١- أداء صلاتي المغرب والعشاء ٧٧
٢- المبيت بها إلى الفجر ٧٨
٣- تعجيل النساء والضعفة..... ٧٨
٤- أداء صلاة الفجر بها ٧٩
٥- الوقوف بعد الفجر إلى الإسفار ٨٠
٦- الخروج منها قبل طلوع الشمس..... ٨٠
٧- التقاط حصى الجمار..... ٨٠
الخاتمة ٨٢
جامع الردود والأجوبة على الاعتراضات على كتاب مزدلفة ٨٥
خرائط توضيحية ٢١٠
أهم المصادر والمراجع ٢١٦